منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum

المرأة الخليجية
والتنمية في دول مجلس التعاون

تحرير
د. فاطمة سعيد الشامسي

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية الخليجي.
لا يجوز نسخ أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل، أو بأي
وسيلة، دون إذن كتابي صريح ومسبق من منتدى التنمية الخليجي.
منتدى التنمية الخليجي www.gulfdev.org
ص ب ٣٦٧٩ الصفاة - ١٣٠٣٧ الكويت
سكرتارية المنتدى najah@gulfdev.org

المرأة الخليجية
والتنمية في دول مجلس التعاون

أوراق ومداخلات

اللقاء السنوي لمنتدى التنمية الخليجي

اللقاء التاسع والثلاثون

دورة المرحوم الدكتور أحمد الربعي

١ – ٢ فبراير ٢٠١٩

دولة الكويت

تحرير
د. فاطمة سعيد الشامسي

المحتويات

- مقدمة ١١
- معوقات وتحدّيات مشاركة المرأة الخليجية في التنمية ١٩
  الدكتور محمد الرميحي
- العنف ضد المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي وتأثيره في التنمية ٣١
  الدكتورة مها بنت عبدالله المنيف
- المرأة الخليجية وحقوقها المدنية والسياسية من منظور نقدي ديني ٥١
  الدكتور عبدالحميد الأنصاري
- المرأة الخليجية في المجالس التشريعية وتجربتها البرلمانية ٧٧
  الدكتورة منى البحر
- حضور المرأة الخليجية في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ٩٥
  إيمان مرهون
- المرأة الخليجية في القطاع الخاص ١٠٧
  الدكتورة ريم الفريان

الدكتور أحمد عبدالله الربعي - رحمه الله

(١٩٤٩ - ٢٠٠٨)

حرص منتدى التنمية الخليجي في السنوات الأخيرة على تسمية كل دورة من لقاءاته السنوية باسم أحد الرواد المؤسسين، تقديرًا وعرفانًا لجهودهم الخيّرة في وضع اللبنات الأولى، التي تأسس عليها المنتدى، وأصبح لأكثر من أربعين عامًا مناخًا فكريًا لمناقشة قضايا التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، بكل محاورها وأبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.

أنهى الدكتور الربعي - رحمه الله - دراسته الثانوية عام ١٩٧٢، وحصل على ليسانس الآداب من جامعة الكويت عام ١٩٧٥، وواصل دراساته العليا في الولايات المتحدة، ليحصل على الماجستير من جامعة كولورادو، والدكتوراه من جامعة هارفارد عام ١٩٨٤. عاش - رحمه الله - المعترك السياسي، وفاز بعضوية مجلس الأمة في ثلاث دورات (١٩٨٥ - ١٩٩٢ - ١٩٩٩). وتولى منصب وزارة التربية والتعليم من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦. وعمل مدرسًا في قسم الفلسفة، ثم رئيسا للقسم بجامعة الكويت. مارس الكتابة الصحفية في زاوية يومية بعنوان «بالمقلوب»، ولاحقًا كتب عمودًا أسبوعيًا بعنوان «أربعائيات» في جريدة الوطن الكويتية. كما كتب في صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، و«الخليج» الإماراتية.

مقدمة:

برزت المرأة الخليجية في السنوات الأخيرة في مجالات عديدة غير تقليدية، وأظهرت أداءً متميزًا على الأصعدة كافة، وحققت إنجازات كثيرة وأثبتت قدرة على إمكانية أن تلعب دورًا مميزًا في خلق التغيّر في الهيكل الاقتصادي ومسيرة التنمية وأصبحت أكثر حضورًا، مما كانت عليه خلال القرن الماضي. فهي أكثر حضورًا في التنمية والحياة العامة وحتى الحياة السياسة، بعد أن تمكنت من دخول المجالس التشريعية، الوزارية، السلك الدبلوماسي، القضائي، العسكري، الجامعي، والإعلامي، إضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص، حيث أصبحت سيدات الاعمال من السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، وعمان على رأس قائمة أقوى نساء العرب. ولكن على الرغم من توفر عديد من العوامل التي فتحت المجال أمام المرأة الخليجية من ارتفاع للتحصيل العلمي، وازدياد الوعي المجتمعي، مع توفر فرص العمل نتيجةً للنمو الاقتصادي، وحماية قوانين العمل لحقها ضد التمييز، فإننا لا نزال نجد عزوفًا عن العمل بشكل عام وتدني مشاركتها في سوق العمل، مقارنة بالدول الأخرى. وتشير الأرقام الحديثة إلى أن عدد النساء العاملات في دول مجلس التعاون جميعها وصل إلى ما يزيد على أربعة ملايين امرأة عاملة. وأن نسبة المرأة في إجمالي عدد سكان دول المجلس تراوحت بين ٤٥٪ إلى ٢٥٪، إلا أن نسبة مشاركتها في قوة العمل لم تتجاوز ٢٨٪ في أحسن الأحوال (تراوحت النسبة بين ٢٨٪ و١٢٪). وحيث إن التطور الذي تمرّ به دول المجلس تظهر الحاجة إلى ضرورة التركيز على مفهوم التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، من أجل أن تصبح المرأة ركنًا أساسيًا في مضمون إستراتيجية التنمية. وعلى الرغم مما حققته المرأة الخليجية من مكاسب كبيرة وما كان لها من دور إيجابي وفاعل في العمل والمساهمة في التنمية بأبعادها المختلفة، وعلى الرغم من النجاحات الضخمة التي تحققت للمرأة في دول مجلس التعاون في عديد

من المجالات وعلى المستويات كافة خلال الـ٤٠ سنة الماضية، إلا أنه ومع بداية القرن الـ٢١، فإن قائمة التحدّيات القديمة والجديدة والمستقبلية، التي تواجه المرأة الخليجية لتحقيق حضورها في الفضاء العام والخاص أيضًا بالقدر نفسه من الضخامة. كان طريق مشاركة المرأة في الحياة العامة محفوفًا بالصعوبات والتحدّيات التي تمكنت من تجاوزها بنجاح مشهود. لكن أمام المرأة الخليجية عديد من التحدّيات والمعوقات والعقبات في الفضاء العام والتحرر من القيود في الحياة الخاصة. ما زالت القوانين، التشريعات، العادات، التقاليد، والقيم المحافظة تحدّ من مساهمتها ومشاركتها ومساواتها في الحقوق والواجبات جنبًا إلى جنب مع الرجل في المجتمع الخليجي المقبل على قرن جديد يتطلب أكثر ما يتطلب مشاركة كاملة لنصف المجتمع.

هناك عديد من التحدّيات التي ما زالت تشكل عائقًا جوهريًا أمام مساهمتها الفاعلة. فعلى سبيل المثال، هناك مجموعة من العقبات في مكان العمل، بما في ذلك التوازن بين الحياة العملية والحياة العائلية مع عدم وجود البيئة الصديقة للمرأة التي تراعي ظروفها العائلية ومسؤوليتها الأسرية. إضافة إلى ضعف التوجيه والتدريب للمرأة في موقع العمل، والتمييز بين الجنسين في عديد من المؤسسات، فيما يتعلق بالترقية وغيرها من الامتيازات، مما يشكّل عائقًا جوهريًا أمام وجود المرأة في سوق العمل. يضاف إلى ذلك، أن المرأة تعمل في بيئة يهيمن عليها الذكور وسيطرة الذكور على مراكز اتخاذ القرار يؤثر في صياغة السياسات وتطبيقها. يضاف إلى ذلك، أن الدور المزدوج الذي تلعبه المرأة قد يحتّم عليها فترة انقطاع عن العمل وعدم القدرة على ملاحقة التطور، الذي يحصل فيه مما قد يعوق عملية ترقيها ووصولها إلى مراكز عالية في السلم الوظيفي. هناك على الجانب الآخر بعض العقبات الاجتماعية والثقافية، مثل: رؤية المجتمع للمرأة كراعية للأسرة بدلًا من مهندسة أو عالمة، أو أن المرأة لا تصلح إلا لوظائف محدّدة حتى إن كانت لا تتفق مع مؤهلاتها العلمية ورغبتها العملية.

ضمن هذا السياق، تقرر أن يكون موضوع اللقاء السنوي التاسع والثلاثين لمنتدى التنمية الخليجي بعنوان «المرأة الخليجية والتنمية»، الذي عقد في فبراير ٢٠١٩ في الكويت وذلك من أجل أن يناقش بشيء من التفصيل الأبواب المفتوحة أمام المرأة؛ كي تمارس دورها في التنمية المستدامة ويلقي الضوء على التحدّيات التي تواجهها وتكاد تمنعها من ممارسة هذا الدور. وقد اتفق المشاركات والمشاركين على محطتين رئيستين في هذه المسيرة.

الأولى، هي أن القوانين التي وضعتها دول مجلس التعاون، رغم بعض التحفظات، تفتح الباب أمام المرأة للمشاركة في تكريس طموحها؛ لأن تلعب دورها في مسيرة التنمية، وهو حق لها تضمنه المعايير الدولية والإنسانية. والثانية، إن العادات والتقاليد والنظرة الدونية للمرأة والموروث الثقافي بمختلف أقنعته: الاجتماعي، السلفي، الاقتصادي، التربوي، والإعلامي يشكّل سدًا، وإن لم يكن منيعًا في محاولة منع هذه القوانين من التطبيق والتنفيذ وضرب الأقفال على مسيرة تاريخية حققت خلالها المرأة عمومًا، والخليجية خصوصًا، ما هو أقرب للمعجزات.

وقد تم تناول ذلك وفق الموضوعات والمحاور الآتية:

المحور الأول: نظرة شاملة على معوقات وتحدّيات مشاركة المرأة الخليجية في التنمية:

الدكتور محمد الرميحي ضمن هذا المحور قدم ورقة غنية بالمقارنات وأمثلة من الواقع. وقد أماط اللثام عن المعوقات والتحدّيات الجوهرية التي تحدّ من قدرة المرأة الخليجية على المشاركة الفاعلة في التنمية في الخليج، وأشار إلى أن جل اهتمام أدبيات التنمية كان منصبًا في مدخلين اقتصادي وسياسي للبحث عن أسس وقواعد مساعدة على التنمية والتطور الاقتصادي والسياسي، أما المدخل الثقافي الذي هو المفتاح الأساسي لولوج أبواب التنمية والنمو

في المجتمعات هو سلعة تاريخية نادرة والاستثناء وليس القاعدة، فلم يكن مطروقًا بشكل واسع في بدايات الحديث عن التنمية، إنما تم التنبه إليه في الفترة الأخيرة. وهذا ما يكشف مشقات الطريق الذي تحاول المرأة عبوره، حيث إن لا تقدم ولا تطور من دون التنمية ومن دون مشاركة المرأة.

المحور الثاني: العنف ضد المرأة الخليجية وتأثيره في التنمية:

تستكمل الدكتورة مها المنيف قائمة التحدّيات التي تواجهها المرأة، فتطرح قضية «العنف ضد المرأة في دول المجلس وتأثيره في التنمية» فتشير إلى أن العنف ظاهرة مستجدة وهو أكبر بكثير مما هو معروف وهي ظاهرة موجودة في الظلام وخلف الأبواب المغلقة. وترى أن هذه الظاهرة لا تؤثر سلبًا فقط على صحة المرأة والأسرة، بل على تنمية المجتمعات التي يتعطل فيها نصف المجتمع. وبعد أن تؤكد التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة عالية جدًا، تشير إلى أنه يتم تبرير العنف تحت مظلة العرف والتقاليد، وتحث على ضرورة تغيير بعض القوانين، خاصة قانون الأحوال الشخصية. وتطرح مجموعة من التوصيات لمناهضة العنف وردم الفجوة الجندرية بكل أشكالها في المجتمعات الخليجية. تتلخص أهمها في ضرورة خلق القوانين والسياسات وتفعيلها، التي تحمي المرأة ضد العنف وإدراجها ضمن الإستراتيجيات المتخصصة بالمرأة، مع وجوب تقديم الخدمات والبرامج العلاجية لضحايا العنف بأشكاله المختلفة. كما أكدت أهمية وجود مراكز لجمع البيانات وإجراء البحوث من أجل دراسة قضايا العنف ومسبباته في المجتمعات الخليجية.

المحـور الثالـث: المـرأة الخليجيـة وحقوقهـا المدنيـة والقانونيـة مـن منظـور دينـي:

الدكتور عبدالحميد الأنصاري في ورقته القيمة بتفاصيلها الغنية، قدم تحليلاً نقديًا لمصدر النظرة التميزية ضد المرأة في المجتمع الخليجي من خلال تفسير النصوص الدينية ونقدها. أكد الدكتور الأنصاري الثغرات في التشريعات التي تمس المرأة الخليجية، وبخاصة قانون الأحوال الشخصية، وتساءل: لماذا ما زالت النظرة المجتمعية لحقوق المرأة المواطنة دون حقوق الرجل المواطن؟ وهل التعاليم الدينية هي المسؤولة عن تكوين هذه النظرة؟ وفي الإجابة على مثل هذه الأسئلة، يكشف عن بحر واسع من الدلائل الموثقة التي نسجت زورًا الصورة الدونية للمرأة وحاولت سلبها حقوقها المدنية والسياسة. كما أشار إلى أن نتيجة التغيّرات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، هناك حاجة ملحة إلى ضرورة تقديم قراءة نقدية جديدة متحررة من عبء التراث للنصوص الدينية من أجل التخلص من المنهج التبريري الدفاعي إزاء الموروث الديني، الذي اعتمده الفقهاء القدامى دون مقاربة جدية للقضايا الإشكالية.

المحـور الرابـع: المـرأة الخليجيـة فـي المجالـس التشـريعية وتجربتهـا البرلمانيـة:

وتطرقت الدكتورة منى البحر لموضوع «المرأة الخليجية في المجالس التشريعية وتجربتها البرلمانية»، حيث أكدت المشاركة البرلمانية هي جزئية مهمة في تطور وفعالية النظم السياسية. وأشارت إلى أن خطوات التمكين السياسي للمرأة في دولة الإمارات انطلقت، استجابة لمقولة الشيخ زايد -رحمة الله عليه- أن «مهمة الثروة البشرية هي صناعة الثروات» وتحدثت عن مراحل التطور والتمكين السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي واعتبرت أن تجربة المرأة الكويتية في مجال العمل البرلماني تجربة رائدة، حيث خاضت منذ السبعينيات

عديدًا من المحاولات لنيل حقوقها السياسية، التي تحققت في عام ٢٠٠٥ بمنحها قانونيًا الحق في الترشح لمجلس الأمة، الذي دخلته في ٢٠٠٩ بفوز أربع مرشحات. وتلحظ الدكتورة منى أن المستوى التشريعي في كل دول المجلس يقوم على مرتكزات قانونية مهمة، تحمي حقوق المشاركة وتستنتج أن المظلة التشريعية متفاوتة بين دولة وأخرى، إلا أن هناك حاجة لتطوير هذه التشريعات ومتابعة مدى السرعة في تطبيقها ومتابعة التنفيذ.

المحور الخامس: المرأة الخليجية في القطاع الخاص:

لقد أثبتت التجارب الدولية أن التأييد لدور أقوى للنساء في المجتمع يسهم في النمو الاقتصادي؛ ولذلك فقد تناول البنك الدولي ٢٠٠٣ مسألة عدم المساواة بين النوعين الاجتماعيين، بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث كونه ضرورة اقتصادية. فقدمت الدراسة تحليلًا علميًا حول إمكانات إسهام اقتصادي أعظم من جانب النساء في تنمية المنطقة، وحدّدت التكاليف المترتبة على الإسهام المتدني للمرأة في القوى العاملة والنشاط الاقتصادي. كما أن الدراسة أشارت إلى القيود الاقتصادية والاجتماعية المفروضة على مشاركة النساء في قوة العمل، وقدمت إطارًا لوضع برنامج عمل لإحداث التغيير في المجتمعات العربية. وأكدت الدراسة أيضًا أن مساواة النوع الاجتماعي من حيث الوصول إلى الفرص والحصول على الأمان لها ارتباط وثيق بالحكم الصالح. وأشارت إلى أنه يجب إدماج برنامج عمل جديد للتغيير من ناحية احتياجات النوع الاجتماعي في النموذج التنموي الجديد؛ لكي نضمن الكفاءة الاقتصادية للمنطقة والمساواة الاجتماعية.

ضمن هذا السياق تطرقت الدكتورة ريم الفريان إلى موضوع المرأة الخليجية في القطاع الخاص، فكشفت أن دول مجلس التعاون أولت اهتمامًا بالغًا بتفعيل دور المرأة في القطاع الخاص، على الرغم من أن النساء يشكلن نحو ٤٥٪ من

إجمالي عدد السكان، كما أنهن أفضل تعليمًا، إلا أنهن لا يمثلن إلا نحو ربع قوة العمل، وفق دراسة للبنك الدولي، وتقتبس عن تقرير حول المرأة الخليجية أن أصول الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها سيدات الأعمال تقدر بنحو ٣٨٥ مليار دولار وتعرض رؤى دول المجلس لتمكين المرأة في خطط التنمية الاقتصادية عبر سنّ قوانين وتشريعات من شأنها تعزيز دور المرأة الخليجية كموظفة ومستثمرة وتلحظ أنه كلما ازدادت مشاركة المرأة في صنع القرار، ازدادت قدرتها على تذليل التحدّيات التي تواجهها.

المحور السادس: حضور المرأة الخليجية في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي:

الإعلامية إيمان المرهون تطرح في ورقتها موقف الإعلام العربي والخليجي من قضية تمكين المرأة وترى أن المواقف الذي تقدمها وسائل الإعلام التقليدية (الصحافة والإذاعة والتلفزيون)، صورة تقليدية نمطية، فهي زوجة ساذجة تلفزيونيًا وشيطان سينمائيًا وكالحة في الإعلانات. لكن في المقابل تشير إلى أن الإعلام الاجتماعي سمح للمرأة باتخاذ شكل جديد من أشكال القيادة، يركز على استخدام الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي.

مديرة المشروع: د. فاطمة سعيد الشامسي

معوقات وتحدّيات مشاركة المرأة الخليجية في التنمية

الدكتور محمد الرميحي

قبل المقدمة :

إلى أي درجة تحتاج النخب في الخليج إلى إعادة زيارة وإعادة تقييم في الأفكار، الأحكام، أدوات البحث، والاستنتاج، التي ترسخت في العقود الأخيرة في اقترابنا لمشكلاتنا، ومنها قضية المرأة، ودورها الاجتماعي، الثقافي، والإنمائي! ما تدعو إليه هذه الورقة هو (نقد المسلمات) وإعادة الاقتراب من مشكلاتنا (الاجتماسياسية والاجتماثقافية) من أجل تبصر أكثر وأعمق! [1].

مقدمة :

ينقل لنا أستاذنا الدكتور صالح العجيري أنه في وقت ما (ربما في بداية الخمسينيات من القرن الماضي) توفيت ابنة صغيرة لأحد معارفه، تبلغ من العمر ثماني سنوات، وكعادة ذلك المجتمع، تجمع أهل الحي للقيام بدفنها، وعند انتهاء الدفن (فرك الأب يديه من التراب الذي علق به) وقال (الحمد الله توفيت قبل أن تدخل المعارف)! تعبيرًا عن عدم رغبته في دخول ابنته إلى المدرسة [2]، وقد تخلص من (العار) من وجهة نظره في موتها المبكر! وفي قصة أخرى أنه أول بداية تعليم الفتيات في الكويت جاءت بعثة من ثلاث معلمات من فلسطين، وكان معهن أخ (محرم) ودخل تلك المدرسة عدد قليل من الفتيات، بعد أسابيع جاء درس التدبير المنزلي، فشرحت المعلمة للطالبات (ترتيب السرير) قالت: يوضع غلاف من القماش على المخدة !، وهنا ينام الرجل وهناك تنام المرأة! تضاحكت البنات ونقلن ما سمعن إلى أمهاتهن، وكانت النتيجة أن حرمت بعضهن من العودة إلى المدرسة. في إطار ثقافة (العصر الحديث)؛ أي قبل مائة عام أو حولها في منطقة الخليج، كان هناك

---

(١) خطبة الجمعة في الكويت في ٢٣ مارس ٢٠١٨، التي أذيعت على الملأ (وقال الخطيب عن السيدات غير المحجبات: إلحاد علماني و إرهابي) وكان لتلك الخطبة ردات فعل سلبية في المجتمع، كونها صادرة من جزء من الحكومة (الخطب مركزية ومن وزارة الأوقاف).

(٢) الأستاذ العجيري يذكر اسم الشخص على أنه (ابن جميل)، لكن لا يذكر تفاصيل غير ذلك.

دائمًا تيار ولو كان صغيرًا يسمى (الإصلاحي)، وتيار آخر يسمى (المحافظ)، سواء في موضوع تعليم المرأة، أو التعليم ككل، أو تعليم الإنجليزية، ولو بحثنا في الكتابات الأولى التي كتبت حول مجتمع الخليج في الثلث الأول، وربما النصف الأول من القرن العشرين [٣]، لوجدنا أن الإصلاح ومضاده المحافظة في كل نشاط اجتماعي اقتصادي، أو سياسي، منذ فتح أبواب السينما إلى أخيرًا قيادة المرأة للسيارة، الاختلاف تجاه أدوات العصر وما يتطلبه من سلوك أو مؤسسات) هو سمة للمجتمعات بشكل عام، ومجتمعات الخليج ليست استثناءً. هناك اتفاق أن موضوع المرأة، عادة، هو مكان مركزي في هذه الصراع بين الإصلاح كما يسمى وبين المحافظة. وكلاهما مفهوم نسبي له علاقة بخلفية المتحدث أو الكاتب أو الناشط أو رؤيته. وكان المسرح في (الإصلاح ضد المحافظة) أو التحدّيث ضد الجمود أو العكس، هو الفضاء الديني. ففي الكويت أثارت خطبة الجمعة بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٨، كثيرًا من الإشارات السالبة و(غشمنة) على مستوى العقل، وخلط فاضح بين الدين والأعراف! حين شبه الخطيب النساء دون حجاب، فقال بالنص: «الدعوة إلى حرية المرأة هي في حقيقة الأمر دعوة إلى انسلاخها من الأعراف والعفة والحياء وإلى الانحلال والسفور»، عبارات معبأة بالأحكام المسبقة.

لحق تلك الخطبة حملة رسمية من وزارة الأوقاف؛ تتمثل في إعلانات في الشوارع، تحمل شعار (حجابي تحلو به حياتي) ولم يقل أحد: إن هذا الشكل من الحجاب هو (إسلامي) لا علاقة له بذلك! [٤] [٥].

---

(٣) كتابات الشيخ يوسف بن عيسى غنية في هذا المجال، كذلك كتابات عبدالله المزايد وآخرين في المنطقة من الكويت، البحرين، الحجاز، دبي، وقطر.

(٤) انظر مقالة تهاني التركيت حول الموضوع في Baker institute (Issue Brief) 08\10\2018.

(٥) تختلط (الخرافة و التقاليد) بالسلوك، فهذا ما عرف بمحرر المرأة (قاسم أمين) توفى ١٩٠٨ طالب وقتها فقط يتعلم المرأة الى الابتدائية، وما زال اسمه يرجم ثقافيًا من المتشددين، و في ٢٠١٨ وضع إعلان في جنوب السودان تدعو عائلة إلى الدخول في مزاد لتزويج بنتها البالغة من العمر ١٦ سنة (ال ب ب س) ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨ في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للاتجار بالبشر . بيعت الفتاة بـ ٥٠٠ بقرة و٣ سيارات و ٩٦٠٠ دولار (قالت جيدة السن أنه عرفي قياسي).

مـا تتطلبـه هـذه الورقـة هـو الاقتـراب مـن مجموعـة مفاهيـم، أهمهـا أربعـة في نظـري:

المفاهيم الأربعة:

ما تفرض هذه الورقة مناقشته والمفاهيم المفتاحية لها هي:

الثقافة، التنمية، والمعوقات، والتحدّيات

- الثقافة:

بدأت بالثقافة، لأنها المفتاح الأساسي الذي يمكن أن يشرح لنا واقع المجتمع، ووضع المرأة فيه وطبيعة التغيّرات التي حدثت أو تحدث حوله. فالثقافة؛ (أي المفاهيم، الأعراف، العادات، القيم، السلوك، وطبيعة الإنتاج) كلّها تفرز أشكالاً من السلوك وتحدد في سلم ما (مكانة) الأشخاص في المجتمع. المرأة في تاريخ الإنسانية المكتوب كانت دائمًا في مكان ما خلف الرجل، سواء اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو غير ذلك. مثال لا أكثر حتى سبعينات القرن الماضي لم يكن يحق للمرأة في إسبانيا مثلاً أن تفتح باسمها حسابًا في البنك، وحصلت المرأة التركية على حق التصويت والانتخاب قبل أن تحصل عليه المرأة الألمانية. ثقافة المجتمع في الخليج بشكل عام كانت تضع المرأة في السلم الاجتماعي الأدنى (لو كانت خروفًا ما عشتك)! عبارة تقال تقليديًا، تعبيرًا عن استجابة الأب لطالب القرب منه في ابنته، أو إلحاق كلمة (كرمك الله) عند ذكر اسم النساء، أو حرمانها بعد سن معينة من الخروج إلى الشارع، أو حق التصرف في حياتها (غسلاً للعار) وحتى سنوات أخيرة وربما حتى اليوم، هناك أحكام مخففة على من يقتل قريبة له غسلاً للعار[٦].

---

(٦) جزء من أسباب ترك الفلسطينيين لقراهم في الصراع مع الصهاينة في النصف الأول من القرن العشرين خوفهم على (العرض) فتركوا الأرض!!

المـرأة في الخليـج كانـت في حالـة تعدديـة اجتماعيًـا، فهـي في القـرى الزراعيـة تسـاعد في الزراعـة، وفي مناطق الرعـي تسـاعد أيضًـا في رعـى الماشـية، وفي المدن المسـتقرة كانـت تقـوم بالمسـاهمة في العمليـة الإنتاجيـة في المنـزل (الخياطـة، وبيـع الألبـان) وغيرهمـا مـن النشـاطات التـي لهـا علاقـة بالإنتـاج المنزلـي، أمـا حقوقهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة العامـة فهـي، وأن تكـن ناقصـة مـن وجهـة نظـر الجيـل الحديـث، إلا أنهـا كانـت هـي راضيـة وقابلـة بذلـك الوضـع، فقـد أدخـل في وعيهـا أن هـذا هـو (السـلوك الصحيـح والمقبـول، وعليهـا أن تتقبلـه. وقـد اسـتمر هـذا القبـول حتـى عصـر التعليـم في الثلـث الأول مـن القـرن العشـرين، فجـاءت الكتـب المدرسـية لتقـرر مـا تفعلـه المـرأة، ومـا يفعلـه الرجـل وكان ذلـك يـدرس ذلـك، وتؤكـد النصـوص التـي تسـتقطع مـن كتـب التـراث (دونيـة المـرأة) كمعطـى نهائـي وقطعـي، ولعـل قصـة «حـرق البوشـية والعبـاءة» في الخمسـينيات في الكويـت توضـح النقلـة النوعيـة في ثقافـة الملابـس[٧] وذلـك بعـد أن أرسـلت الدولـة الدفعـة الأولـى مـن الفتيـات إلـى الجامعـات المصريـة، فعـاد معظمهـن متمـردًا علـى لبـس العبـاءة.

مـا زالـت الثقافـة السـائدة تحمـل تناقضاتهـا تجـاه المـرأة، بـل قبلـت المـرأة في زمـن الصحـوة في الثلـث الأخيـر مـن القـرن العشـرين أن تعـود مـن جديـد إلـى النقـاب والحجـاب تأثـرًا بالصحـوة واسـتجابة لفشـل المشـروع القومـي.

- التنمية :

التنميـة مفهـوم اقتصـادي اجتماعـي ثقـافي، قـدم لنـا في أدبيـات مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، وقـد التقطـه كثيـرون منّـا للحديـث في مدخلاتـه المختلفـة وللتدليـل علـى تقـدم المجتمـع أو قدرتـه علـى النهـوض، وكان جلّ هـذه الأدبيـات منصبًـا علـى مدخلـين اقتصـادي وسياسـي، يهدفـان للبحـث عـن أسـس وقواعـد مسـاعدة علـى

---

(٧) القصـة هـي أن عـددًا مـن طالبـات ذلـك الوقـت أردن أن يسـافرن مـع مدرسـاتهن إلـى العـراق، فقـرر الأولـون ألا يأخذوهـن معهـم، لأنهـن لابسـات (بوشـية و عبـاءة)، فقـررن أن يحرقـن العبـاءات، و ربمـا ذلـك تأثيـر للفكـر القومـي (الناصـري) و شـيء مـن التعليـم.

التنمية والتطور الاقتصادي والسياسي، أما المدخل الثقافي كأحد العناصر الحاثة على التنمية، فلم يكن مطروقًا بشكل واسع في بدايات الحديث عن التنمية، وقد تنبه إليه في الفترة الأخيرة.

وكان السؤال الكبير الذي يبحث عن إجابة من خلال التنمية هو: لماذا تقدّموا (هم) وتخلفنا (نحن)؟

وقد طرق هذا السؤال عديد من المفكرين العرب في جلّ سنوات القرن الماضي من شكيب أرسلان إلى طه حسين، محمد عبده، الطهطاوي، وقاسم أمين، مرورًا بعشرات غيرهم من القرن الماضي وانتهاءً بالمهدي المنجرة، عبدالله العروي، ياسين الحافظ، والعفيف الأخضر.

وفي الفترة الأخيرة بدأت كتابات عديدة تحاول أن تتبيّن معالم هذا الطريق، هل أسباب التخلف (عكس التنمية) استعداد فطري لدى البشر، أم أنه لدى بشر بعينهم، أم هو محض ثقافي له علاقة ببعض العناصر الثقافية في المجتمع المعني؟

استقر رأى ثقات من الباحثين على أن التخلف ليس بسبب مناخ أو تضاريس أو حتى نظام حكم، قد تكون هذه أسباب ساعدت في عدم دخول أبواب التنمية بالمعنى الشامل، لكن السكوت عن بعض قيود البيئة الاجتماعية سكوت عن عمد لتجاهل بعض معوقات التنمية. وقد اعترف به في المرحلة الحالية كواحد من أسس التخلف، فالمعوق الكبير لتحقيق التنمية هو الثقافة [٨] السائدة في مجتمع بعينه، وخاصة نظرته إلى المرأة. وبمعنى آخر من أجل الوصول إلى ما وصلت إليه البلدان والمجتمعات الأخرى، لتحقيق المعجزة الاقتصادية، لا بد أولًا من درس ونقد الثقافة السائدة في المجتمع، والبحث في عناصرها، وفرز المعوق منها.

---

(٨) في هذا الموضوع انظر كتاب ألن بيرفت (المعجزة الاقتصادية) كيف تؤثر ثقافة الأمم و ذهنياتها في نجاح الاقتصاد أو إخفاقه. من منشورات دار النهار، عرض له الكاتب بتوسع في مجلة العربي يناير ١٩٩٨.

التطـور والنمـو في المجتمعـات همـا سـلعة نـادرة والاسـتثناء وليـس القاعـدة ولا غنـي عـن مجموعـة مـن الشـروط الاقتصاديـة والسياسـية وأيضًـا الثقافيـة؛ كـي يتحقـق، والتـي لا تجتمـع بسـهولة كمـا يعتقـد البعـض، ومعرفتهـا تتطلـب سـبرًا تاريخيًـا طويـلًا لمعرفـة العـام والجوهـري في الثقافـة السـائدة ومـا هـو ثابـت منهـا أو مؤقـت ومـا هـو مقبـول اسـتمراره أو واجـب التخلـص منـه وإحـلال مفاهيـم أخـرى بـدلًا عنـه.

التطـور أو النمـو بشـكل عـام غيـر قابلـين للتقليـد بحذافيرهمـا مـن الآخريـن، وهـو غيـر قابـل للتنفيـذ مـن قبـل جهـة أخـرى، إنمـا بفعـل تحـول داخلـي في المجتمـع المعنـي، يبـدأ بتغييـر في الثقافـة، فالثقافـة هـي مقدمـة لبيعنـا السـلع والخدمـات وقبولنـا أو رفضنـا لنـوع معـين مـن السـلوك الاجتماعـي أو المؤسسـات السياسـية.

بـل لقـد كشـفت بعـض البحـوث الاجتماعيـة و الأنثروبولوجيـة عـن وجـود ملامـح سـلوكية وفكريـة مشـتركة بـين فقـراء مجتمعـات عديـدة، كمـا دلـل عالـم اجتمـاع هـو أوسـكار لويـس[٩]، الـذي قـام بعـدد مـن البحـوث المقارنـة في كل مـن قـارة أمريـكا اللاتينيـة وآسـيا، وجـد بعدهـا أن الفقـر ليـس ظاهـرة اقتصاديـة، تتمثـل في انخفـاض مسـتوى الحيـاة الماديـة، إنمـا هـو ثقافـة كاملـة لهـا قيمهـا، أخلاقياتهـا، سـلوكياتها، وأنماطهـا الفكريـة التـي يتمسـك بهـا الفقـراء، ويقاومـون أيـة محاولـة لتغييرهـا. إن هـذه الثقافـة التـي أطلـق عليهـا أوسـكار لويـس ثقافـة الفقـر لهـا علـى هـذا الأسـاس قـدرة فائقـة علـى الاسـتمرار في الوجـود، والانتقـال مـن جيـل إلـي آخـر، شـأن أيـة ثقافـة أخـرى[١٠].

---

(٩) في كتابه الشهير the Children of Sanchez 1961 الذي درس فيه عائلة مكسيكية تعيش في مدن صفيح مدينة مكسيكو كجزء من دراسته حول (ثقافة الفقر).

(١٠) انظر ثقافة الفقر و تحدّيات القديم، كما عرض الدكتور أحمد أبو زيد لمقولات أوسكار لويس في جريدة الحياة ٢٢ فبراير سنة ٢٠٠٠.

ربما كانت مثل هذه المدرسة من التفكير قد ذهبت بعيدًا في مأساة الفقر والتخلف، لكن نشاهد أن التغيير في الثقافة السائدة في المجتمع، وتبني أفكار ثقافية جديدة هما اللذان يساعدان المجتمع على النهوض، المثال الأوضح: هو الصين، من نظام علاقات ثقافية شبه إقطاعية إلى نظام ثوري حديث. وهذا المثال يأخذنا إلى أمثلة عديدة، فاليابان أحد الأمثلة الواضحة، وكذلك جنوب شرق آسيا وتقدم مجتمعاتها صناعيًا وخدميًا، بعد أن طوّرت في ثقافتها التقليدية السائدة.

إنما الأسئلة التي تواجهنا: ما المطلوب من المرأة الخليجية؟ وماذا نريدها أن تفعل أو لا تفعل؟ تعتقد أو لا تعتقد؟ تسلك أو لا تسلك في المجتمع؟ وما الموقف المطلوب منها ولها في شكل التنمية التي يسعى إليها المجتمع الخليجي؟ وقد نحتاج إلى تقديم مفهوم آخر غير مفهوم، التنمية التي تعوّدنا على ترديدها وذلك المفهوم الآخر هو الحداثة، أي معايشة العصر. وسباق الحداثة لا يمكن ربحه ما دامت المرأة تنظر إلى نفسها وينظر إليها المجتمع وكأنها مواطن من الدرجة الثانية، وقد اهتدى توفيق الحكيم في شهرزاد إلى التحرر من فكرة العبودية المختارة، وذلك عندما يخشى العبد أن يقتله الملك، تسأله شهرزاد: هل تعرف كيف يُقتل العبد؟

- كيف ...؟

- بتحريره ...! [11]

---

(١١) هشام على حافظ، جودت سعيد، خالص جلبي (كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد)، رياض الرئيس، الطبعة الثانية ٢٠٠٢ ص ٢٢.

- المعوقات :

- خلط الديني بالسياسي بالاجتماعي:

في صراع التحدّيث والمحافظة يميل التيار الأخير إلى خلط الديني بالسياسي بالاجتماعي، وهو أمر يظهر لنا في كثير من الساحات، السياسية، الفكرية، والتعليمية، والموقف من المرأة من بينها، فهناك خطاب يركز على مجموعة من القيم على أنها قيم صلبة أو قيم دينية، مثل: شكل الملابس الخارجية أو التعليم المشترك، أو العمل المشترك، وهذا الجو شبه الإرهابي يفاقم من الخوف من قيم الحداثة والمعاصرة. من الواضح أن بعضًا من المحافظين يعيشون في زمن افتراضي خارج الواقع، فمنع المرأة من التعامل مع الرجل، خارج الأسرة أو العائلة، مع وجود وسائل التواصل الآخذة بالتطور، هو خيالي على أقل تقدير!!

- التعليم :

لم يسهم التعليم بصورة واضحة في تحقيق نهضة اجتماعية في دول الخليج وفشل في تكوين رأس المال البشري، الذي يمكن أن يعوّل عليه في خلق التحول المطلوب، على الرغم من وجوده بشكله المنظم منذ قرن تقريبًا في بعض مجتمعات الخليج، وهذا هو أول التحدّيات، والإشارة إلى أهمية التعليم لها علاقة أيضًا بتأكيد نوع من الهوية الجديدة والقيم الجديدة. وعلى الرغم من أن ميزانيات التعليم مجزية بشكل عام في جميع الدول الخليجية، إلا أن محتواه ومخرجاته في نظر الكثيرين، أقل من القيمة المضافة المتوقعة [١٢] ولقد تحدث كثير من المهتمين عن العلاقة السلبية [١٣] بين التعليم والثراء المتحقق

---

(١٢) كثير من دول الخليج لا تقدم في مساقاتها التعليمية دروس الفلسفة؛ ربما عدا الكويت.

(١٣) أحد منظري هذا الفكر الكاتب الأمريكي توماس فريدمان.

من الموارد الطبيعية. ولعلها فكرة ناقصة، ما ينقص الاستفادة من التعليم هو ضعف الإدارة السياسية وفقد قدرته على تشكيل رأس المال البشري المطلوب، وقد يكون السبب في عدم الوعي بأهمية ذلك، أو بعدم القدرة على تفعيل التعليم من أجل مجتمع أفضل، فسلمت العملية التعليمية في بداية الأمر بشكل عام إلى الجماعات المحافظة [١٤]. كما أنه لم يصار إلى الاهتمام بتدريب المعلمين [١٥]، وحتى وقت متأخر لم يستطع السلم التعليمي في الخليج إنتاج معلمين أكفاء، خاصة لتدريس العلوم البحتة والتطبيقية [١٦] عدم الاهتمام بالتعليم يظهر في الموقف المتراخي من فضيحة تزوير الشهادات بمختلف درجاتها، بل ترك أولئك المزوّرين يقومون بتدريس الأجيال المقبلة وفي مكان آخر هناك نحو ستين جامعة في الخليج، نصفها جامعات أهلية عليها رقابة ضعيفة، مما يوجهها إلى التعليم التجاري في الأغلب. هموم التعليم كبيرة لدى المهتمين وهم أقلية، وهي في أخر أولويات متخذ القرار على أساس أن التعليم الجديد، قد يضعف الولاء السياسي المطلوب.

- المساواة القانونية:

إن حق المرأة الخليجية في العمل والأجر المتساوي، أو حقها في توطين أبنائها، من زوج غير مواطن، أو حقها في السفر الحر غير المرتبط بإذن مسبق أو غيرها، هي من الحقوق التي تدخل اليوم في الإطار العام لحقوق الإنسان. لذلك فإن هذه القوانين بشكل عام تحتاج إلى سرعة دراسة وتمحيص؛ نظرًا لتخلفها ونقصها عن تحقيق العدالة القانونية للمرأة الخليجية. فكثير منها تنقصه منظومة بنود حديثة، وفي بعضها يوجد القانون لكل يطبق أو يطبق

---

(١٤) كثير من خبراء التعليم في الخليج في سنوات طويلة كانوا من جماعة الإخوان.

(١٥) في فترة طويلة في الكويت تم إنشاء معهد للمعلمين بعد الثانوية بسنتين وأصبح خريجو هذا المعهد مدرسي المستقبل لسنوات طويلة، كانت الفكرة سياسية وهي إحلال المواطنين بدلًا من الوافدين.

(١٦) تم إنشاء معاهد تطبيقية في الكويت تحوّلت (لأسباب اجتماعية وسياسية) إلى جامعة (أقل من الجامعة).

بمزاجية قصوى؛ نظرًا لعدم استقلالية القضاء، وبعضها جيّد عند التعامل مع القضايا الخارجية؛ كالتحكيم الدولي، إلا أن هذا العوار القانوني لم يؤشر إليه في كتابات المهتمين بدراسة مجتمعات الخليج ولم يضاء على قصوره الكبير والنخل.

- التحدّيات :

- شكل التنمية في المجتمع الخليجي :

علينا أن نعيد التفكير في واقع التنمية في الخليج، وما نشهده هو في الواقع نمو وليس تنمية ويتحقق من خلال دخل ناضب من الموارد الطبيعية، ومع كل الجهد المبذول فكريًا من النخب، إلا أنه لم يصل إلى أن يتحوّل إلى سياسات تجعل مستهدفات التنمية تتحقق تدريجيًا خارج إطار الموارد الطبيعية الناضبة، والاقتصاد الريعي. لذلك فإن قيم مثل: العمل، الوقت، الإنجاز، الجودة، المبادرة، هي قيم لم ترسخ في هذا المجتمع (الريعي).

- النقطة العمياء:

إن الجهد المبذول في التحدّيث للمجتمع الخليجي، هو في الأغلب خارجي ويعتمد على العمالة الأجنبية وتشوبه كثير من الأمراض الاجتماعية والثقافية مثل: تزوير الشهادات، الباطنية الاجتماعية، والقيمة القليلة لمفاهيم الانتصار للحق والحريات.

العنف ضد المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي وتأثيره في التنمية

الدكتورة مها بنت عبدالله المنيف

تُعد ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر المستجدة في المجتمع الخليجي وأقول: مستجدة وليست جديدة؛ لأنها حاضرة منذ وجود هذه المجتمعات، لكن بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة أخيرًا من خلال الكتابات الأكاديمية والبحوث العلمية والتواصل الفعّال مع العالم الخارجي عبر العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، فأصبحت قضية العنف ضد المرأة قضية رأي عام وتم تسليط الضوء عليها كظاهرة سلبية في المجتمع الخليجي المحافظ. نبع هذا الاهتمام؛ لأن هذه الظاهرة لا تؤثر في كيان الأسرة فحسب، بل تؤثر سلبًا في تنمية هذه المجتمعات وتطورها.

هناك بعض الأساسيات الخاصة بهذه القضية الشائكة، يجب النظر إليها قبل الخوض بالتفاصيل:

١. حجم مشكلة العنف ضد المرأة أكبر بكثير مما هو معروف أو متوقع، فهي ظاهرة موجودة في الظلام وخلف أبواب المنازل ويمكن لمن يعمل بالمؤسسات الاجتماعية أو الأمنية والجمعيات الخيرية أن يرى أجزاء منها. وبكون المجتمع الخليجي محافظًا ومرتبطًا كثيرًا بالموروث الاجتماعي من عادات وتقاليد، لذلك لا يبلغ عن العنف ضد المرأة، كذلك لا توجد مسوحات أو دراسات ميدانية في دول الخليج لمعرفة حجم المشكلة الحقيقية وأسبابها وخصائصها وتأثيراتها الجانبية.

٢. إن ظاهرة العنف ضد المرأة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان وبحجم الفجوة الجندرية أو نوع الجنس، فكلما زادت هذه الفجوة زاد انتشار هذه الظاهرة. ونعتقد أن التعامل مع هذه الظاهرة من قبل الحكومات الخليجية يمثل اتساقًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تنبذ العنف والإيذاء، كما يتماشى مع التوجهات العالمية والالتزامات الدولية المنادية بحقوق الإنسان ومناهضة العنف ضد المرأة. ولكن الفجوة الجندرية موجودة في كل مظاهر

الحياة وفي كل المؤسسات وبوجودها يترعرع العنف وينمو ضد المرأة بكل أشكاله. ويجب ألا ننسى أن هذه الظاهرة مرتبطة كذلك بحقوق المواطنة، فمن حق كل مواطن / مواطنة أن تؤمن له الدولة الحماية اللازمة والضرورية ليحيا حياة كريمة.

٣. إن تأثير وعواقب العنف ضد المرأة أخذ حيّزًا كبيرًا من الأبحاث والتقصي في السنوات الأخيرة، فهناك التأثيرات المباشرة في صحة المرأة النفسية والإنجابية وهناك التأثيرات غير المباشرة التي تمتد إلى الطفل وإلى كيان الأسرة بجميع أفرادها. فإذا تركت هذه القضية ستزداد حدتها وانتشارها وآثارها المدمرة للأسرة التي هي لب المجتمع. هناك عدة دراسات تؤكد علاقة العنف ضد المرأة بالسلوكيات الخطرة على الصحة مثل: التدخين، معاقرة الكحول والمخدرات، وإهمال الصحة العامة وعدم ممارسة الرياضة. وكل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض الجسدية؛ كالسكري، السمنة، ارتفاع ضغط الدم، وغيرها. كما أن وجود الضغوط النفسية المستمرة على المرأة يعطل جهازها المناعي وتكون أكثر عرضة للإصابة بالالتهابات ونزلات البرد وكذلك الإصابة بالسرطان وخاصة سرطان الثدي. كل هذه العواقب سواء مباشرة أو غير مباشرة، قصيرة أو طويلة المدى، تؤثر سلبا ليس على صحة المرأة والأسرة فحسب، بل في تنمية المجتمعات التي يتعطل بها نصف المجتمع.

٤. إن التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة عالية جدًا، فقد أثبتت كثير من الدراسات أن للعنف تكلفة باهظة، تتمثل في زيادة النفقات الموجهة للرعاية الصحية، فضلًا عن التكاليف والخسائر، التي تصيب القوة الإنتاجية بعدم مشاركة المرأة في الحياة العامة، الأمر الذي يؤثر سلبًا في الموازنة الوطنية والتنمية الشاملة. تكمن أهمية دراسة التكلفة الاقتصادية للعنف ليس فقط لمعرفة العواقب الاقتصادية للعنف ضد المرأة وانعكاساتها على

الاقتصاد الوطني فحسب، بل يدعم أيضًا عملية الإصلاح الشامل ضد هذه الظاهرة وهذا يتفق تمامًا مع الالتزامات الدولية التي تقتضي من الدول حماية المرأة من العنف.

٥. أخيرًا يجب الاعتراف أن العنف ضد المرأة هو وباء عالمي وآفة موجودة في كل المجتمعات ولا تستثنى أي دولة من هذا الوباء، لكن الاختلافات بين الدول تكمن في نسب الانتشار التي تراوح بين ١٠٪ في بعض الدول إلى ٧٠٪ في دول أخرى، كذلك نختلف في آليات التعامل وتجريم العنف ضد المرأة، فيتم تبرير العنف تحت طائلة العرف والتقاليد في بعض الدول ويتم محاسبة المتسببين ووضع عقوبات صارمة عليهم في بعض الدول الأخرى.

هناك أشكال عدة للعنف ضد المرأة، تتمثل في العنف النفسي والجسدي والجنسي وكذلك سلوكيات السيطرة والتحكم بالمرأة وجرائم الشرف والقتل والاتجار بالمرأة من أجل الجنس والدعارة وزواج القاصرات والزواج بالإكراه والختان وغيرها من الأشكال التي تتعرض لها النساء والفتيات في كل أنحاء العالم، فبحسب الإحصاءات العالمية أن معدل انتشار العنف ضد المرأة في الدول ذات الدخل المرتفع هو ٢٣٪ وفي الدول ذات الدخل المنخفض ٤٠٪ ونسبة الانتشار في إقليم شرق المتوسط حسب منظمة الصحة العالمية هو ٣٧٪. أضف إلى ذلك أن ٣٨٪ من جرائم قتل النساء في العالم تتم على أيدي شركائهن/ أزواجهن، وحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٢، أن هناك ١٩٧٠٠ امرأة قتلت على يد الشريك أو أحد أفراد الأسرة في آسيا و١٣٤٠٠ في إفريقيا و٦٩٠٠ في الأمريكيتين و٣٣٠٠ في أوروبا.

ولإلقاء الضوء على مستجدات هذه القضية في دول الخليج سنستعرض أولًا الوضع الراهن للقضية من حيث حجم المشكلة وخصائصها وكذلك الوضع الراهن من حيث وجود التشريعات المحلية والخدمات والبرامج المناهضة لها.

في السعودية لم يعترف بوجود العنف ضد المرأة كظاهرة اجتماعية منتشرة بين أفراد المجتمع السعودي إلا في الألفية الجديدة وتحديدًا عام ٢٠٠٠، حيث لعب الإعلام الدور الرئيس في إظهار المشكلة على السطح عبر عرض حالات مأساوية في الصحف والمجلات ووسائل التواصل الاجتماعي وأصبحت قضية رأي عام، مما أثر في تحسين الخدمات المقدمة للضحايا من تأهيل وإيواء ومساندة قضائية. شملت هذه الخدمات عدة قرارات ساعدت في التعامل الأمثل مع الحالات، فقد أنشأت الإدارة العامة للحماية في عام ٢٠٠٤، وتم إنشاء برنامج وطني مختص بالعنف الأسري سمي برنامج الأمان الأسري الوطني في عام ٢٠٠٥، وتوج هذا العمل بوضع تشريعات خاصة بالعنف، حيث تمت الموافقة على نظام الحماية من العنف والإيذاء من مجلس الوزراء السعودي في عام ٢٠١٣، ونظام حماية الطفل في عام ٢٠١٤ ونظام التحرش الجنسي في عام ٢٠١٨. واستمرت الخدمات في التحسن، مما أدى إلى رفع مستوى الوعي بالقضية وزادت بلاغات العنف، حيث إنه في عام ٢٠١٨ قام مركز بلاغات العنف الأسري من خلال الرقم الموحد ١٩١٩ برصد ما يقارب ٤,٨٤٠ بلاغًا ضد العنف الأسري في فئة البالغين بين عمر ١٩-٦٥ سنة وكان عدد النساء اللاتي تعرضن للعنف الأسري ٤٥٣٧ بنسبة ٩٣٪ مقارنة بـ٣٢٧ من الرجال بنسبة ٧٪. وبالنسبة لمعدل الانتشار، فهناك عدة دراسات متفرقة في عدد من مدن المملكة أوضحت أن نسبة تعرض النساء للعنف في المملكة تراوح بين ٢٥-٤٠٪. في دراسة قامت بها د. الجوهرة القويز على أكثر من ١٨٨٠ امرأة متزوجة في مدينة الرياض، وجدت أن معدل انتشار العنف ضدهن كان ٤٣٪ وكانت الفئة الأكثر عرضة هم النساء اللواتي تراوح أعمارهن ما بين ٣٠- ٤٠ سنة وكان العنف النفسي المتمثل بالسلطة والتحكم هو الأكثر انتشارًا بنسبة ٣٧٪ يتبعه العنف اللفظي بنسبة ٢٢٪ ومن ثم الجسدي بنسبة ١٢,٧٪. وبالنظر إلى المعتدي، فقد كان الزوج هو المعتدي في معظم الحالات ووجود

أكثر من زوجة بالمنزل كان أحد أسباب العنف. ومن الواضح للعيان أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ أكدت في محاورها تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا ومنع العنف بكل أنواعه وخصصت أهداف إستراتيجية ضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ لهذا الشأن، منها على سبيل المثال لا الحصر تم إنشاء جهة مختصة للحماية الأسرية وتوسيع انتشار مراكز الحماية الأسرية ودور الإيواء لتشمل كل مدن المملكة ودعمها بالموظفين والميزانية لأداء أعمالها المنوطة بها. ومع هذا التقدم الملحوظ إلا أنه ما زالت بعض القوانين المجحفة في حق المرأة السعودية، التي تبوأت مناصب عليا في المجال السياسي والاقتصادي مثل: وجود نظام الولاية الذي يمارس من قبل بعض المؤسسات للحدّ من تمكين المرأة في المجالات المختلفة على الرغم من صدور الأمر السامي رقم ٣٣٣٢٢ في عام ٢٠١٧، الذي أكدت جميع الجهات المعنية بتمكين المرأة من الخدمات دون اشتراط موافقة ولي الأمر. أضف إلى ذلك عدم وجود نظام للأحوال الشخصية، الذي ينظم قوانين الأسرة في المملكة وقد أصدرت وزارة العدل عدة قوانين لمصلحة المرأة في كثير من النزاعات الأسرية، إلا أن عدم وجودها مقننة ومدرجة في نظام موحد للأحوال الشخصية يترك العنان لتقييم القاضي في اعتماد أحكام الطلاق والخلع والعنف الأسري وغيرها من الأحكام.

في الكويت وهي من الدول الرائدة خليجيًا وعربيًا في تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وفي نيل حقوقها المدنية والسياسية ونبذ العنف ضدها في أشكاله كافة، إلا أن القضية لم تأخذ طابع الظاهرة والمناقشة كقضية راي عام والمناصرة لإنشاء برامج مجتمعية وتعديل في القوانين المدنية، إلا في السنوات العشر الأخيرة ومنذ عام ٢٠٠٥ تحديدًا. ففي عام ٢٠٠٨ أنشئت الإدارة العامة للشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية بهدف التعامل مع المشكلات الاجتماعية بصورة ودية مع وجود الصرامة والحزم الأمني ولتكون نقلة نوعية في التعامل مع حالات العنف ضد المرأة، إضافة إلى أن المركز الأعلى

الكويتي لشؤون الأسرة أنشأ مراكز استماع وإيواء لضحايا العنف الأسري من النساء والأطفال. ولكن ما زال هناك شح في الدراسات التي تحدّد مدى انتشار المشكلة ومسبباتها وخصائصها. ومن هذا السياق، بدأت بعض الأرقام والحالات المسجلة بالظهور للمناقشة في وسائل الإعلام. فأوضحت جريدة القبس الإلكترونية عن دراسة أحيلت إلى مجلس الأمة الكويتي أن هناك ٣٦٨ حالة عنف ضد المرأة سنويًا في الكويت، مشيرة إلى أن ضحايا العنف الأسري تكون غالبًا من دون مأوى، وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة إعداد مشروع «فنر» للحماية من العنف المنزلي، الذي يهدف إلى تأهيل النساء والفتيات والأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع. كذلك أوضحت دراسة أخرى أن ٦٥٪ من حالات الطلاق بالكويت سببها اعتداء الزوج على زوجته. ودولة الكويت من أوائل دول الخليج التي اهتمت بتمكين المرأة وإعطائها حقوقها، فكانت أولى الدول التي وقعت على اتفاقية منع التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام ١٩٩٤ ومن أوائل الدول التي وضعت قانونًا للأحوال الشخصية، الذي يحدّد حقوق أفراد الأسرة في الزواج، الطلاق، والحضانة.. الخ في عام ١٩٨٤، وإضافة إلى ما سبق، فهناك نشاط كبير في دولة الكويت في السنوات الأخيرة لتغيير قانون ١٥٣ من قانون الجزاء الكويتي (قانون العقوبات الجزائية) يعالج ما يُسمّى بجريمة القتل بدافع الشرف، حيث تخفّف عقوبة الزوج إذا قتل زوجته أو من يزني بها أو كليهما معًا، وتحوّل جريمته إلى جنحة يعاقب عليها القانون بالسجن ثلاث سنوات أو غرامة مالية. ويرى المهتمون أنّ المادة ١٥٣ انتهاك صارخ لكل الشرائع السماوية والمواثيق الدولية، التي وافقت عليها الكويت وتنعكس سلبًا على النساء. إن ما يحدث بشأن المادة ١٥٣ من حراك مجتمعي لهو شيء إيجابي تشكر عليه نساء دولة الكويت؛ لأن تحويل جريمة ضد النساء، التي يتبعها حق عام وهي من اختصاص رجال القانون بالدولة لتصبح شأنًا عائليًا وقضية خاصة مخالفة صريحة للقانون وللحقوق المدنية.

ويرتبط بهذه المادة كذلك المادة ١٨٢من قانون الجزاء الكويتي، الذي ينص على تهرب الخاطفين والمغتصبين من الملاحقة الجنائية بالزواج من ضحيتهم بموافقة وليها، كذلك المادة ٢٩ من القانون نفسه التي تؤكد حق التأديب من شخص يخوّل له القانون هذا الحق. أما بشأن قانون متخصص ضد العنف الأسري فهو قيد المناقشة والنظر به في مجلس الأمة في لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية ولم يتم إقراره بعد.

في البحرين كمثال آخر، فقد خصصت الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢) قسمًا خاصًا يناقش العنف ضد المرأة والتدابير التشريعية والتنفيذية للحدّ من العنف الأسري إلا أن الملاحظ هو الافتقار إلى الإحصاءات الدقيقة والتفاوت في احتساب أعداد ونسب حالات العنف الأسري المسجلة لدى مختلف الجهات والمؤسسات المعنية بالبحرين، فمثلًا عدد حالات العنف ضد الزوجة المرصودة من قبل وزارة الداخلية في عام ٢٠١٤ يصل إلى ٦٩٠ حالة، بينما عدد حالات العنف المرصودة في وزارة الصحة في العام ذاته لا تتجاوز ٣٩ حالة. أما بالنسبة للدراسات المحلية فهي محدودة جدًا، فهناك دراسة أعدّها مركز البحرين للدراسات والبحوث بتكليف من المجلس الأعلى للمرأة في عام ٢٠٠٥ ورغم صغر حجم العينة ٥٣ حالة إلا أنها أوضحت أهم اسباب العنف ضد الزوجات، ألا وهي الهيمنة الذكورية والموروث الثقافي وفي دراسة أخرى أعدّها المركز نفسه في ٢٠٠٩ حول أثر الطلاق على الأسرة، فقد برز العنف الأسري كسبب رئيس وراء الطلاق بنسبة ٣٢٪. وفي الألفية الجديدة، بدأت الخدمات المقدمة لضحايا العنف بالتوسع والتطور، ففي عام ٢٠٠٧ افتتحت مراكز الإرشاد الأسري في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وفي عام ٢٠٠٦ افتتحت دار الأمان وهي مؤسسة رعاية اجتماعية حكومية توفر ملجأ لإيواء المرأة المعنفة وأولادها. وعلى الرغم من صدور القانون البحريني رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ بشأن الحماية من العنف الأسري، الذي يؤكد حماية

المرأة من العنف إلا أنه ما زالت المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات تخفف عقوبة قتل الرجل لأخته أو زوجته إذا فاجأها متلبسة بجريمة الزنا لتجعل الحبس فقط عوضًا عن الإعدام كما في الحالات الأخرى وأسوة بالرجل، والصياغة الحالية تشجع على استخدام العنف ضد المرأة وتبرر العنف تحت غطاء الشرف؛ لأنها أعطت عذرًا مخففًا من العقوبة للجاني. كذلك المادة ٣٥٣ من قانون العقوبات البحريني ينص على أنه لا يحكم بعقوبة على الزاني إذا عقد زواجًا صحيحًا بينه وبين المجني عليها، وتُعد هذه المادة نوعًا من أنواع العنف ضد المرأة وذلك بإعفاء المعتدي من العقاب عند زواجه من المعتدى عليها وما يمثله ذلك من استمرار مبطن للعنف ضد الضحية، تحت ستار الزواج القائم. وعلى الرغم من وجود قانون خاص بالعنف الأسري (قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥) وقانون أحكام الأسرة رقم ١٩ لعام ٢٠٠٩ الذي عدل عام ٢٠١٧ إلا أنه لم يتطرق لإصلاح القوانين السابقة الموجودة في قانون العقوبات.

في دولة الإمارات العربية المتحدة لم يطرح موضوع العنف ضد المرأة إلا في السنوات القليلة الماضية. ففي عام ٢٠٠٩ تم إنشاء وحدة نيابة الأسرة والأحداث، التي تعنى بتقصي حالات العنف الأسري في دولة الإمارات، وفي تحقيق في جريدة البيان مع رئيس الوحدة في عام ٢٠١٥ أنه تم التحقيق في ٥٣٧ قضية أسرية، كان ٧٠٪ منها يتعلق بالاعتداء بالضرب والتهديد والشتم وأن ٩٠ ٪ من القضايا تتعلق باعتداء الزوج على زوجته. وأوضح تقرير مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال لعام ٢٠١٧ أنه تم معالجة ٥٠٨ حالات عنف منزلي شكّلت النساء ٩٩٪ فيها واتضح خلال تحليل خصائص الضحايا أن نسبة ٧٧٪ من الضحايا غير إماراتيين وكان الزوج المعنف الرئيس بنسبة ٧٩٪. وفي استطلاع رأي حديث في عام ٢٠١٨ شمل ١١٩٦ من مواطني الإمارات أن الأغلبية العظمى ٧٢٪ يعتقدون أن العنف ضد المرأة غير مقبول وأن ٣٠٪ يؤكدون أن القوانين الحالية كافية، بينما ٨٤٪ يؤيدون تشريع قانون خاص

بالعنف الأسري. على الرغم من أن هناك تشريعات مختلفة في الإمارات لحماية أفراد الأسرة، لكن خلت من قوانين خاصة بالعنف الأسري، ولا يعني ذلك أنه في حال الاعتداء على المرأة لا توجد حماية للطرف المعتدى عليه، فالحماية متوافرة إلا أنها متناثرة هنا وهناك في القوانين.

فقانون الأحوال الشخصية رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٥ أوضح في كثير من مواده حقوق المرأة داخل الأسرة وفي المجتمع. والجدير بالذكر أن هناك تعديلات يتم العمل عليها على القوانين الحالية، فمثلًا يُعد قانون العقوبات الاتحادي رقم ٣ الصادر عام ١٩٨٧ هو المرجعية القانونية للجرائم الأسرية وقد تم إلغاء المادة ٥٣ من قانون العقوبات في عام ٢٠١٦ بشأن تأديب الزوج للزوجة، مما يمنع التذرع بالمشروعية في قضايا العنف ضد المرأة. وتولي الدولة اهتمامًا في تمكين المرأة الإماراتية انطلاقًا من قناعتها أن المرأة شريك إستراتيجي في تنمية البلاد، فقد أنشئت عدة مؤسسات متخصصة بشؤون المرأة وشؤون العنف الأسري مثل: مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، حيث تمثل قضية العنف ضد المرأة قصاري اهتماماتها، ومركز حماية المرأة التابع لدائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة الذي يعني بجميع قضايا العنف ضد المرأة ويستقبل البلاغات عبر الخط الساخن ٨٠٠٨٠٠٧٠٠ ومركز قوارير لضحايا العنف الأسري في الشارقة كدار إيواء لضحايا العنف الأسري من النساء والأطفال، الذي تم إنشاؤه بتوجيه من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة .

أما دولة قطر فقد اهتمت بصفة عامة بالشؤون الأسرية عبر تأسيس المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة في عام ٢٠٠٢ كجزء من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. ووثقت المؤسسة عام ٢٠١٢ أكثر من ٥٢١ حالة عنف ضد النساء بزيادة ملحوظة عن عام ٢٠٠٤، حيث أبلغ عن ١٥ حالة فقط، ويعزى المقدار القليل للحالات لعوامل اجتماعية تمنع المرأة من التبليغ عن مسألة تُعدٍ خاصة وقد تتسبب بفضيحة في هذا المجتمع المحافظ. وحتى في الأوضاع

التي تستجمع فيها امرأة معنفة ما يكفي من الشجاعة للاتصال بالشرطة، تُواجَه أحيانًا كثيرة بشرطي يصر على أن تعيد النظر في التقدّم بشكوى رسمية، خوفًا من أن يظهر اسمها في مستند رسمي. في دراسة رائدة في عام ٢٠٠٧، رعاها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وأجرتها الدكتورة كلثم الغانم، تبيّن أن ٢٣ في المائة من المشاركات تعرضن لنوع من العنف. ومن بين اللواتي تعرضن للعنف، صرّح ٦٤ في المائة بأن العنف اتخذ شكل الضرب، وأشار ١,٢ في المائة إلى أنهن عانين عنفًا جنسيًا في شكل اغتصاب. وفي مرحلة أحدث، في ٢٠١٠، أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية في جامعة قطر مقابلات وجاهية مع ٦٨٩ مواطنًا قطريًا، بيّنت نتائج المسح أن شريحة مهمة من السكان تبرر أن ضرب الزوجة ما زال ممارسًا، مؤمنين بالسلطة العليا للرجل. وفي مسألة حجم العنف، فهناك دراسة شملت ٢٧٨٧ من طالبات الجامعة في عام ٢٠٠٦، وأشارت الدراسة إلى أن ٤٢٪ قد تعرضن للضرب و٢٠٪ للتحرش الجنسي و١٤٪ للاغتصاب و٤٠٪ لا يسمح لهن بإبداء الرأي و٤٤٪ أوذين بالشتم والإهانة و٣٦٪ منعن من الخروج من المنزل. ومع أن المجلس الأعلى لشؤون الأسرة عمل جاهدًا لإصدار قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٦ كقانون للأسرة، الذي يوضح قوانين الأحوال الشخصية إلا أنه لا يوجد قانون خاص بالعنف الأسري في دولة قطر، لكن هناك مواد مخصصة للعنف الأسري في قانون الأسرة.

أما سلطنة عمان وعلى الرغم من التقدم المطرد الذي تحققه المرأة العمانية في مختلف النواحي تبقى هناك بعض المعوقات والتحدّيات الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية التي تسهم في تحجيم دورها الكامل في الحياة العامة أو بعض السلوكيات التي تؤثر في أدوارها، فقد قامت دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية بدراسة مؤشرات للعنف ضد المرأة بالسلطنة، حيث تم جمع ٤٦٥ استمارة للنساء قابلة للتحليل من كل محافظات

السلطنة. تبيّن نتيجة الدراسة أن نحو ٢٥٪ من النساء تعرضن للعنف، أما ٧٥٪ من المشاركات في الدراسة، فإنهن لم يتعرضن للعنف مطلقًا وصرحت ٧٩٪ من الحالات أن العنف كان متكررًا لعدة مرات وأن أغلب النساء اللاتي تعرضن للعنف لم يلجأن إلى أي جهة حكومية، حيث وجدنا أن٧٤٪ من المتعرضات للعنف لم يلجأن للجهات الحكومية بتاتًا، ونحو ٢٦٪ منهن لجأن إلى الجهات الحكومية، ونحو ٢٥٪ منهن لجأن إلى دار الوفاق و٢٥٪ إلى القضاء و١٢,٨٪ للشرطة. وبعد تحليل نتائج الدراسة والاطلاع على إستراتيجية العمل الاجتماعي والخطة التنفيذية لها، فإن فريق البحث في الدراسة يقترح وضع نظام وطني متكامل، تشارك فيه كل الجهات المعنية بقضايا الإساءة والعنف ضد المرأة، يقدم وقاية وحماية متكاملة لحالات العنف ضد المرأة ويهدف إلى تقييم السياسات والتشريعات والهياكل المؤسسية، التي تعالج قضايا الإساءة ضد المرأة، وعلى الرغم من صدور مرسوم سلطاني رقم ٩٧/٣٢ في عام ١٩٩٧ لإصدار قانون الأحوال الشخصية، الذي يؤكد حقوق المرأة داخل الأسرة، إلا أنه لا يوجد نظام متخصص في العنف الأسري في سلطنة عمان ولم يقدم مشروع نظام إلى المؤسسات التشريعية لدراسته إلى الآن.

وبالنظر إلى جميع دول الخليج نرى أن هناك حراكًا جيّدًا في مناهضة العنف ضد المرأة على عدة مستويات وقد بدا هذا الحراك بتوقيع كل دول الخليج على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وكانت الكويت من أوائل الدول، حيث وقعت على الوثيقة عام ١٩٩٤، تلتها السعودية عام ٢٠٠٠، البحرين عام ٢٠٠٢، الإمارات عام ٢٠٠٤» وأخيرًا قطر وعمان عام ٢٠٠٥ وجميع دول الخليج لديها التزامات دولية بأن تتصدى للعنف الأسري الذي يقضي باعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية وإستراتيجيات لحماية المرأة من العنف بحسب بنود المعاهدة الدولية والتصديق عليها. إضافة إلى الالتزام باتفاقية سيداو، فهناك التزام من دول الخليج لتحقيق أهداف التنمية

المستدامة السبعة عشر، التي لم تغفل عن قضية العنف ضد المرأة ومدى تأثيرها السلبي في التنمية المستدامة. يشكّل العنف ضد المرأة عقبة تعترض سبيل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهو يحدث في جميع أنحاء العالم، وعبر كل الأجيال والجنسيات والمجتمعات المحلية وكل الدول دونما اعتبار للسن أو العرق أو الإعاقة أو أي خلفية أخرى. إن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هما من صميم أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومن الأمور الأساسية لبلوغ أهدافها، لذلك خصص هدف رقم (٥) للمساواة بين الجنسين. وعلى الرغم أن دول الخليج قد أحرزت تقدمًا في هذا المجال، خاصة في المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم إلا أنه ما زال العرف والتقاليد يحدّان من المساواة بين الجنسين على المستوى الاجتماعي. إن المساواة بين الجنسين لا تمثل حقًا من حقوق الإنسان فحسب، بل من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والأمان على مستوى الأسرة والمجتمع، مما يؤثر إيجابيًا في تطور المجتمعات وتنميتها. كذلك خصصت التنمية المستدامة الهدف رقم ١٠ للحدّ من أوجه عدم المساواة داخل الدولة ومؤسساتها وكذلك المساواة بين الدول. وبالنظر إلى دول الخليج نرى أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي متشابهان إلى حدّ ما، مما يجعل إطلاق مبادرات خليجية للحدّ من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، سواء في العمل أو في أوجه الحياة الاجتماعية الأخرى أمرًا سهلًا وينطبق على جميع دول الخليج العربي. هذه المبادرات الخليجية يجب أن تتصدى لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، مع التركيز بوجه خاص على العنف المنزلي والعنف داخل الأسرة، وهناك عدة دراسات أكاديمية وجدت أن تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف رقم ٥) يؤثر إيجابيًا في تحقيق الأهداف الأخرى، مثل هدفي التعليم والصحة (الهدف رقم ٣ و٤)، مما يؤثر في تنمية المجتمعات ورخائها. كذلك لقد أثبتت البلدان في جميع أنحاء العالم أن استبعاد المرأة في التنمية قد جعل

جهودها الإنمائية غير مجدية، لذلك لا يمكن أن تتحقق التنمية دون عنصر مهم جدًا مبني على نوع الجنس. لقد آن الأوان أن ندفع بقضية العنف ضد المرأة التي تؤثر سلبًا في التنمية المستدامة إلى دائرة الضوء والنظر إليها من منظور العدالة الاجتماعية وأن توضع في طليعة الجهود الرامية إلى تمكين المرأة الخليجية بما يتماشى مع خطط التنمية ٢٠٣٠ في جميع دول الخليج العربي.

وبناءً على الوضع الراهن لدول مجلس التعاون الخليجي بشأن قضية العنف ضد المرأة اقترح أن يتم التركيز في السنوات المقبلة على القضايا والمسائل التالية:

١. القوانين والسياسات: تُعد القوانين والسياسات أحد المتطلبات الأساسية لعملية تمكين المرأة وحمايتها من العنف الأسري ويتضح أن دول الخليج بدأت في سن قوانين متخصصة بهذا الموضوع (السعودية والبحرين) وبعض الدول عملت جاهدة لإلغاء قوانين مجحفة بحق المرأة؛ كالقوانين المشرعة للضرب (قانون٥٣ في الإمارات) وتحجيم نظام الولاية على المرأة (قرار ٣٣٣٢٢ في السعودية)، لكن ما زال هناك بعض القوانين المجحفة مثل: (قانون ١٥٣ في الكويت وقانون ٣٣٤ في البحرين) وغياب نظام متخصص في الأحوال الشخصية (في السعودية). وتعمل الإمارات والكويت حاليًا على استصدار قانون متخصص بالعنف الأسري، أسوة بالسعودية والبحرين. إن منظومة القوانين والسياسات في دول الخليج في تكاملها وفي السرعة التي تمت بها في الألفية الجديدة وفرت بيئة تشريعية مهمة، تحمي حقوق المرأة وتوفر قنوات وممارسات واقعية تؤكد سهولة وصول المرأة إلى الإنصاف والعدالة. ولكن ما زال هناك قوانين وسياسات يجب تعديلها ويجب سنّ قوانين متخصصة لحماية المرأة من العنف المسلّط عليها، خاصة من داخل الأسرة.

٢. الإستراتيجيات الوطنية الشاملة: جميع دول الخليج لديها مجالس عليا، إما متخصصة بالمرأة كـ(البحرين والإمارات) أو متخصصة بشؤون الأسرة كـ(قطر والسعودية) أو كلاهما كـ(الكويت، الإمارات، وعمان) وتعمل هذه المجالس جاهدة لبناء إستراتيجيات وقائية تحمي المرأة من العنف المنزلي، فمثلًا قام المجلس الأعلى لشؤون المرأة في البحرين بعمل الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية ٢٠١٣-٢٠٢٢، التي خصصت جزءًا كبيرًا منها لحماية المرأة من العنف، كذلك هناك الخطة الوطنية لتمكين وريادة المرأة ٢٠١٥-٢٠٢١ في دولة الإمارات، التي قام بصياغتها الاتحاد النسائي العام ويعمل كذلك على مراقبة تنفيذ الخطة من قبل المؤسسات الحكومية وقد خصص جزء كبير من هذه الإستراتيجية لمتابعة جهود الدولة في القضاء على العنف ضد المرأة. ونوصي بأن يكون هناك خطط وطنية متخصصة في جميع دول الخليج تولي اهتمامًا كبيرًا لقضيتي المساواة والعنف ضد المرأة، ويجب دعم هذه المجالس بالميزانية، لتستطيع بناء هذه الإستراتيجيات والمراقبة على المؤسسات المعنية من حيث التنفيذ والمتابعة وقياس الأثر. كما نوصي أن تكون أهداف التنمية المستدامة العالمية السبعة عشر ٢٠٣٠، خاصة الهدف الخامس المخصص للمساواة بين الجنسين ومناهضة العنف ضد المرأة وتمكين النساء والفتيات هو المرجع لهذه الإستراتيجيات الوطنية لتوائم الإستراتيجيات العالمية. وبالنظر إلى معدل مؤشر أهداف التنمية المستدامة في دول الخليج العربي لعام ٢٠١٨، كان المتوسط بين الدول بنسبة ٦١,٢ مع ارتفاع طفيف في مؤشر الهدف الخامس.

٣. الخدمات والبرامج العلاجية والوقائية: تسعى كل دول الخليج لتحسين الخدمات والبرامج المقدمة لضحايا العنف الأسري، فجميع دول الخليج لديها خطوط ساخنة تعمل على مدار الساعة لاستقبال بلاغات العنف الأسري والتعامل معها بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، حسب خطورة

الحالة. كذلك هناك تحسن واضح في الخدمات المقدمة للضحايا في مراكز الاستماع والشكوى ودور الإيواء ومراكز الأسرة في النيابة ووزارة العدل وجميعها وباختلاف أسمائها ووظيفتها تعمل على مساعدة الضحايا ومعاقبة المعتدين. ولكن ما زال هناك ضعف شديد في التكامل والتعاون والتشابك بين الجهات المعنية. إن قضية العنف ضد المرأة هي قضية متعددة التخصصات والقطاعات ولا يمكن إعطاء هذا الملف الشائك لجهة واحدة. جميع الدول الخليجية خصصت وزارة الشؤون الاجتماعية كجهة مختصة؛ مما أضعف دور القطاعات الأخرى مثل: القطاع الصحي أو القطاع الأمني أو القضائي أو حتى التعليمي. فمثلًا هناك تجربة للمملكة العربية السعودية في إنشاء برنامج وطني متخصص في قضية العنف الأسري وهو برنامج الأمان الأسري الوطني، وهذا البرنامج يعمل تحت مظلة القطاع الصحي ومن هذا المنطلق دخل القطاع الصحي بقوة في معالجة هذه القضية من خلال إنشاء مراكز لحماية المرأة بالمستشفيات، يعمل بها فريق متعدد التخصصات، وكذلك تم إنشاء قاعدة معلومات لجميع الحالات الواردة للقطاع الصحي. والتركيز على مبدأ الوقاية وإعادة تأهيل الضحايا بأساليب مبنية على البراهين. والآن تحذو الكويت في هذا الاتجاه في دعم القطاع الصحي للقيام بالدور المنوط به في قضية العنف ضد المرأة. أضف إلى ذلك أن منظمة الصحة العالمية اهتمت بقضيتي العنف والصحة في الألفية الجديدة. ففي عام ٢٠٠٠ صدر أول تقرير عن العنف والصحة من المنظمة وأكدت الدور الرئيس الذي يلعبه القطاع الصحي في معالجة الحالات، وأهمية وجود مراكز تكاملية يشترك بها جميع الجهات المعنية في تقديم الخدمة المتكاملة للمرأة المعنفة، سواء صحيًا أو اجتماعيًا أو قضائيًا. هناك فجوة أخرى في تقديم الخدمات وهي أنه ما زالت كل دول الخليج تفتقر إلى برامج وقائية أو تأهيلية متخصصة، تهدف إلى معالجة المعتدين

مـن الرجـال. كذلـك لا يوجـد برامـج وقائيـة مبنيـة علـى البراهـين وواسـعة النطـاق، موجهـة إلـى الأسـرة لنبـذ العنـف مثـل: برامـج الوالديـة وبرامـج تمكيـن المـرأة وبرامـج الزيـارات الدوريـة للأسـر الهشـة وغيرهـا مـن البرامـج الوقائيـة الرائـدة، التـي أثبتـت فعّاليتهـا في القضـاء علـى العنـف الأسـري.

٤. البيانـات والبحـوث: مـع بدايـة الألفيـة الجديـدة، بـدأ الاهتمـام بالبيانـات والبحـوث في مجـال العنـف الأسـري في منطقـة الخليـج وبـدأت الـدول في بنـاء قاعـدة بيانـات للعنـف الأسـري، لكـن مـا زالـت هـذه البيانـات متناثـرة في المؤسسـات الحكوميـة والأهليـة ولا يوجـد قاعـدة بيانـات وطنيـة موحـدة في أي مـن دول الخليـج. أضـف إلـى ذلـك أن البحـوث التـي تحـدّد حجـم المشـكلة وخصائصهـا بـدأت بالظهـور، لكنهـا تبقـى جهـودًا فرديـة مـن الباحثـين ولا يوجـد مسـح كامـل يشـمل جميـع المناطـق في أي مـن دول الخليـج، ليحـدّد حجـم المشـكلة وخصائصهـا وسـبل الوقايـة منهـا. ونوصـي بوجـود دراسـات وبحـوث متخصصـة لدراسـة القضيـة في كل دولـة مـن دول الخليـج وكذلـك عمـل مسـح علـى مسـتوى جميـع دول الخليـج لمتابعـة تأثيـر القوانـين والبرامـج الوقائيـة في حجـم المشـكلة.

٥. العـادات والتقاليـد: هنـاك بعـض العـادات والتقاليـد في دول الخليـج العربـي، التـي تقلـل مـن شـأن المـرأة، بـدءًا مـن التفرقـة بالتربيـة بـين الأطفـال الذكـور والإنـاث وتنتهـي بالـلا مسـاواة بـين المـرأة والرجـل اجتماعيًـا وسياسـيًا، لذلـك يجـب التركيـز علـى تغييـر موقـف المجتمـع وردم الفجـوة الجندريـة في الأمـور السياسـية والاجتماعيـة علـى حـدّ سـواء كحـدّ أدنـى لمناهضـة ومنـع العنـف ضـد المـرأة مـن أجـل تحقيـق التنميـة المسـتدامة.

ويوضـح الجـدول التالـي المقارنـة بـين دول الخليـج العربـي في المؤشـرات، التـي تؤثـر في قضيـة العنـف ضـد المـرأة.

الموضوع	السعودية	البحرين	الإمارات	الكويت	قطر	عمان
التوقيع على اتفاقية سيداو	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠٢	عام ٢٠٠٤	عام ١٩٩٤	عام٢٠٠٥	عام ٢٠٠٥
وجود قانون للعنف الأسري	نعم: نظام الحماية من الإيذاء عام ٢٠١٣	نعم: نظام العنف الأسري عام ٢٠١٥	لا: جارٍ العمل على نظام	لا: جارٍ العمل على نظام في مجلس الأمة	لا يوجد	لا يوجد
وجود قانون الأحوال الشخصية	لا يوجد (مدونة الأحكام القضائية في ٢٠٠٧ وبها ١٣ حكمًا خاصًا بالأسرة)	نعم: قانون احكام الأسرة رقم (١٩) لعام ٢٠٠٩ وعدل عام ٢٠١٧	نعم: قانون الأحوال الشخصية (٢٨) لعام ٢٠٠٥	نعم: قانون الأحوال الشخصية رقم (٥١) لعام ١٩٨٤ وعدل عام ٢٠٠٧ , ٢٠٠٤ , ١٩٩٦	نعم: قانون الأسرة رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٦	نعم: مرسوم سلطاني رقم ٩٧/٣٢ قانون الأحوال الشخصية ١٩٩٧
الخطوط الساخنة للتبليغ	مركز البلاغات ١٩١٩	دار الأمان ٨٠٠٠٨٠٠١	مؤسسة دبي ٨٠٠١١١	لا يوجد	مركز الحماية (أمان) ٨٠١	دائرة الحماية ٨٠٠-٧٧٧٨٨
مؤشر أهداف التنمية	٦٢,٩	٦٥,٩	٦٩,٢	٦١,١	٦٠,٨	٦٣,٩
القوانين الواجب تغييرها لمناهضة العنف ضد المرأة	قانون الولاية	قانون ٣٣٤ و٣٥٣	قانون ٥٣ (تم التغيير)	قانون ١٨٢ ، ١٥٣	–	–

المرأة الخليجية وحقوقها المدنية والسياسية من منظور نقدي ديني

الدكتور عبدالحميد الأنصاري

المقدمة :

تسلّط هذه الورقة الضوء على الحقوق المدنية والسياسية، التي تمارسها المواطنة الخليجية في مجتمعها الخليجي، في إطار التشريعات الخليجية السارية، وفي سياق العادات والتقاليد الاجتماعية، وتهدف إلى إلقاء نظرة نقدية تقويمية من منظور ديني معاصر، يخالف المفهوم التراثي السائد لدور المرأة الاجتماعي، وهي محاولة نستهدف فيها المقاصد العليا للإسلام، بما يتسق ومواثيق حقوق الإنسان واتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة، مع تعزيز دولة المواطنة والقانون، وإعلاء من شأن الكرامة الإنسانية. وفي الوقت نفسه نحاول ألا نخرج على ثوابت الدين، قيمه، مبادئه، وكلياته، وبما يتوافق مع روح العصر وتغيّراته الداخلية والخارجية الضاغطة على دولنا لتطوير تشريعاتها الوطنية ونظمها التعليمية والثقافية والتربوية، بما يترجم المشاركة التنموية الواسعة للمرأة الخليجية في المجتمع الخليجي.

تحاول الورقة الإجابة عن تساؤلات حيوية مطروحة على العقل الجمعي الخليجي: لماذا التشريعات الخليجية فيما يتعلق بالمرأة الخليجية، وبخاصة الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وغيرهما، ما زالت تحمل الصبغة التمييزية تجاه المرأة؟ ولماذا ما زالت النظرة المجتمعية لحقوق المرأة المواطنة دون مستوى حقوق الرجل المواطن؟ وما مصادر هذه النظرة؟ وما السبب في استمرار هذه الوضعية التمييزية؟ وهل التعاليم الدينية هي المسؤولة عن تكوين هذه النظرة؟ أم هل هي العامل المعوق أمام تطوير التشريعات الخليجية بما ينصف المرأة وما دور الموروث الثقافي والاجتماعي في ترسيخ النظرة المنتقصة من المرأة؟

تحاول هذه الورقة الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها، كمساهمة لإثراء النقاش بين المثقفين والباحثين والناشطين في حقوق المرأة الخليجية. في اللقاء السنوي التاسع والثلاثين لمنتدى التنمية حول المرأة الخليجية والتنمية، الكويت ١-٢ فبراير ٢٠١٩.

سنحاول بداية تناول مفاهيم الحقوق المدنية والسياسية باختصار ، ثم بعد ذلك مدى تطبيقها على المرأة الخليجية والحقوق المدنية والسياسية في المجتمع الخليجي، بعد ذلك سنفصل في مدى توافق هذه الحقوق مع بعض الحالات التي تشكّل معوقات للمرأة قد تحول دون اكتسابها لكامل حقوقها. وأخيرًا سنقدم نظرة نقدية تقويمية شاملة لحقوق المرأة الخليجية.

الحقوق المدنية:

هي الحقوق الشخصية الطبيعية الثابتة للإنسان في أي مكان، كونه إنسانًا مكرمًا من قبل الخالق، جلّ وعلا، مصداقًا لقوله تعالى (ولقد كرمنا بني آدم) وهو بهذه الصفة، أي صفة التكريم الإلهي له حقوق أساسية ليس لأحد الحق في انتهاكها، ولا حق لأحد أن يمس حريته أو يهدرها، ومن ضمنها: الحق في الحياة، الحق في الاسم، حرمة الذات وكرامتها حيًا وميتًا، وحق الأمن، فلا يجوز القبض على أحد أو اعتقاله أو حبسه أو معاقبته إلا بحكم القانون، وبناءً على قرار من الهيئات القضائية، وحرية الحياة الخاصة والمراسلات، وحرمة المسكن، وحرية الإقامة والتنقل. يضاف إلى ذلك حريات الفكر ومنها: حرية العقيدة، بمعنى أن يكون للإنسان الحق في اختيار ما يؤدي إليه اجتهاده في الدين، فلا يكون لغيره حق على إكراهه على عقيدة معينة أو على تغيير ما يعتقده بوسيلة من وسائل الإكراه، والقرآن الكريم قد حسم هذه القضية منذ ١٤٠٠سنة، عندما قال: (لا إكراه في الدين) وأكده بقوله تعالى لرسوله الكريم، عليه الصلاة والسلام: (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعًا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين). ويستتبع حرية العقيدة، حرية ممارسة الشعائر التعبدية، وحرية التعلم والتعليم، وحريات الرأي، تكوينًا وتعبيرًا ووسيلةً. وتُعد حرية الفكر من أهم الحريات التي يحتاج إليها الإنسان في حياته، وإذا كانت الحريات الشخصية تمثل الجانب المادي اللصيق بالإنسان، فإن الحريات الفكرية تمثل الجانب المعنوي اللازم للإنسان، وهي حريات

عزيزة على الإنسان لا يمكن الاستغناء عنها، فالإنسان ينشد الحرية، ويحس بحرمانه، منها مرارة يفوق ما يقاسيه من أي حرمان مادي، والإنسان تواق للحرية، مفطور عليها ولا يعيش بالخبز وحده.

وتُعد الحقوق المدنية من أقدم الحقوق، وتشكّل الجيل الأول من حقوق الإنسان، ويُعد كل ما لا يدخل في الحقوق السياسية، حقًا مدنيًا، وتنقسم إلى حقوق مدنية عامة، وهي ما أسلفنا إلى ذكره، وحقوق مدنية خاصة، وهي تلك الحقوق التي لا تثبت إلا لمن يتوافر فيه سبب خاص لكسبها، بموجب القوانين الخاصة، ومن أبرزها القانون المدني وقانون الأحوال الشخصية، كحق الملكية وحق إبرام العقود والبيع والشراء والتصرفات المالية الأخرى كافة، وحقوق الزواج وتكوين الأسرة، وما يترتب عليها من حقوق والتزامات مالية وأدبية.

الحقوق السياسية:

هي الحقوق التي تثبت للأفراد بوصفهم مواطنين في الدولة التي ينتمون إليها، ليتمكنوا من المساهمة في شؤون الحكم والإدارة في بلدهم، كحق الانتخاب وحق الاشتراك في الاستفتاء وحق الترشيح لعضوية الهيئات البرلمانية أو رئاسة الدولة وحق تقلّد الوظائف العامة، وحق تكوين الأحزاب والنقابات، في مقابل تحمل الالتزامات العامة كالضرائب والتجنيد الإجباري. وما يميّز هذه الحقوق عن غيرها، أنها تقتصر على المواطنين، مع وجود استثناء من الأصل العام، في حالات معينة التي يمنح بموجبها غير المواطنين بعض من هذه الحقوق.

المـرأة الخليجيـــة والحقـــوق المدنيـة والسياســـية فـي المجتمـع الخليجـي:

المقصـود بالمـرأة الخليجيـة، هـي المـرأة التـي تحمـل جنسـية دول مجلس التعـاون، ويحـق لهـا بموجـب الجنسـية ممارسـتها حقوقهـا المدنيـة والسياسـية، أسـوة بأخيهـا الرجـل، ويترتـب عليهـا، إضافـة إلـى دورهـا التقليـدي في التربيـة والتنشـئة والأمومـة ورعايـة البيـت، الإسـهام في عمليـة البنـاء والتنميـة في مجتمعهـا. وذلـك تبعًـا لأدبيـات التنميـة المجتمعيـة التـي تقـوم علـى قاعـدة تعـاون الجنسـين في البنـاء والتنميـة، وأنـه لا تقـدم ولا نهضـة إلا بإفسـاح المجـال للمـرأة للمشـاركة في حمـل أعبـاء التنميـة، حسـب مـا أثبتتـه التجـارب في عديـد مـن الـدول المتقدمـة.

ويمكـن القـول: إن مجتمعنـا الخليجـي ذكـوري بامتيـاز، والذكوريـة متجـذرة ثقافـة وممارسـة، وفي الوقـت نفسـه هـو مجتمـع ريعـي بالدرجـة الأولـى، إلا أنـه بفعـل الانفتـاح علـى العالـم وثقافاتـه، وبتأثيـر المـد العولمـي الـذي أزال الحواجـز بـين الشـعوب، وبضغـوط متزايـدة مـن المجتمـع الدولـي والمنظمـات الحقوقيـة الدوليـة، والجمعيـات النسـائية الخليجيـة النشـطة، بـرزت المطالبـات بحقوق المـرأة، واضطر المجتمـع الخليجـي إلـى إقـرار الحقـوق المدنيـة والسياسـية للمـرأة الخليجيـة، التـي أثبتـت كفاءتهـا في المجـالات كافـة، التـي عملـت فيهـا والوظائـف العامـة التـي تقلّدتهـا مـن وزيـرة، مديـرة للجامعـة، قاضيـة، محاميـة، سـفيرة، ونائبـة في البرلمـان ومجالـس الشـورى والمجالـس البلديـة ومنظمـات المجتمـع المدنـي.. وغيرهـا.

وقـد حصلـت المـرأة الخليجيـة علـى حقـوق مدنيـة وسياسـية واسـعة في كل دول مجلس التعـاون، رغـم بعـض التفـاوت بينهـا في النسـب والدرجـة. وحيـث إن هـذه الورقـة لا تهـدف إلـى اسـتقصاء وحصـر هـذه الحقـوق، ومـدى ممارسـة المـرأة الخليجيـة لهـا في كل دولـة خليجيـة، سـيكون التركيـز علـى تسـليط الضـوء علـى بعـض الحقـوق المدنيـة والسياسـية التـي لا تـزال حكـرًا علـى المواطنـين الذكـور

دون الإناث؛ لأسباب تمييزية تستند إلى منظور أو فهم ديني، أو تراثي، نُعده مغلوطًا.

أولًا: حق المواطنة الخليجية المتزوجة من غير مواطن في منح جنسيتها لأولادها:

في حين أن المرأة الخليجية أثبت جداره في توليها لعديد من المناصب القيادية، مما جعلها شريكة فاعلة في خطط التنمية والبناء، وأصبحت تمارس حقوقها المشروعة كافة، إلا أن التشريعات الخليجية ما زالت متخلفة عن مواكبة التغيّرات الاجتماعية، ومحكومة بمواريث غير قابلة للتغيّر ولا تتفق مع متطلبات عصرنا الحالي. فعلى سبيل المثال، تميز تشريعات الجنسية الخليجية، بين الأب المواطن والأم المواطنة في حق نقل الجنسية للأبناء، فتعطي هذا الحق للأب وحده، وتحرم الأم التي أعطاها الإسلام ثلاثة حقوق من هذا الحق. وذلك تحت مبررات واهية، منها: المبرر القانوني الذي يتذرع بأن القانون اعتمد حق الدم معيارًا لنقل الجنسية، إلا أن التساؤل هنا: لماذا يقتصر على الأب فقط؟! هل دم الأم لا يكافئ دم الأب؟!

وهناك من يتذرع بالمبرر الأمني، فيثير مخاوف أمنية أمام تجنيس أبناء المواطنة من أب غير مواطن، فهو يخشى أن يصل أبناء هذا الرجل، إذا تم تجنيسهم، إلى مناصب المسؤولية، وهي مخاوف لا أساس لها؛ لأن أبناء الأم المواطنة من غير مواطن، لا يقلون ولاءً وانتماءً من إخوانهم من أب مواطن، وذلك؛ لأن الأم هي في العادة ما ترضع الولاء والانتماء.

وهناك من يتخوف على الهوية الوطنية إذا تم تجنيس أبناء الأب غير المواطن، وهو خوف متزايد في ظل اختلال التركيبة السكانية لمصلحة أغلبية وافدة وأقلية مواطنة، لكنه مبرر واهٍ؛ لأن تصحيح الخلل السكاني يوجب السعي لتجنيس أبناء المواطنة من غير مواطن، كونهم الرافد الآمن ثقافيًا واجتماعيًا لرأب الخلل المتزايد.

وأخيرًا، هناك من يزج بالشريعة في القضية، بحجة أن الجنسية مثل: النسب، وكون الأب لا الأم، هو صاحب النسب الذي يملك حق نقل نسبه إلى أولاده فكذلك الجنسية، وهذا قياس مع الفارق يربط بين أمرين لا رابط بينهما، وإساءة للدين، وتقوّل على الإسلام دون سند، إذ لا علاقة بين الجنسية والنسب، فالنسب من الثوابت الدينية بالنص القرآني نظمته أحكام المواريث، والجنسية علاقة قانونية وسياسية ينظمها القانون، ولا يوجد في الشريعة ما يمنع المواطنة من نقل جنسيتها لأولادها، ما دام النسب ثابتًا.

ثانياً: الولاية على المرأة:

لنفرق أولًا، بين القوامة والولاية، القوامة ثابتة بالنص القرآني (الرجال قوامون على النساء) وهي مسؤولية الرجل عن أسرته وبيته من حيث الرعاية، العناية، الحماية، وتأمين الاحتياجات المختلفة للأسرة، أما الولاية فنوع من الوصاية على قاصر، وفرض قيد على تصرفاته، بمعنى أن هذا الشخص لا يستطيع التصرف في أموره المختلفة إلا بإذن الولي وموافقته، وهذا إذا كان له مسوغ منطقي في حالة القُصر الذين لم يبلغوا سن الرشد القانوني أو الشرعي، وذلك من منطلق الحرص على حماية حقوقهم، فإن فرضها على المرأة البالغة العاقلة الرشيدة، نوع من التمييز المناقض لكل المواثيق والتشريعات الحقوقية الدولية، والدساتير الوطنية، بل أيضًا يخالف النص القرآني الذي أثبت للمرأة ولاية مساوية للرجل في الشؤون العامة للمجتمع كافة، في قوله تعالى: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض. يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر).

وإذا كانت المرأة الخليجية ما زالت وإلى اليوم، تعاني أنواعًا من التمييز الاجتماعي، وأشكالًا من القيود القانونية على تصرفاتها الشخصية، متمثلة في عدم مباشرتها لبعض العقود، مثل: عقد زواجها، أو منع سفرها إلا بموافقة

الولي وصحبة محرم، فالتصور أن مرد ذلك إلى العادات والتقاليد والأعراف، أكثر من الثوابت الشرعية، وإلا فإن القرآن الكريم أثبت للمرأة حق مباشرة العقود، بما فيها عقد الزواج (أن ينكحن أزواجهن)، كما أسنده إليها في قوله تعالى: (حتى تنكح زوجًا غيره) وجعلها حرة في تصرفها بالمعروف (فلا جناح عليكم فيما فعلن بأنفسهن بالمعروف) ولو كان ذلك محرمًا، لما ذهب الإمام الأعظم أبو حنيفة إلى تجويزه. أما سفر المرأة، وكل التصرفات المدنية والمالية، وكل ما يتعلق بالشؤون المعيشية، فلا نجد في القرآن الكريم أو السنة الصحيحة ما يقيّدها.

ثالثًا: ميراث المرأة:

يشكّل ميراث المرأة في التشريعات العربية المعاصرة، جدلًا فقهيًا وقانونيًا مستمرًا، داخليًا وخارجيًا، لجهة أن هناك ممارسة تمييزية واضحة في حقوق الإرث لمصلحة الرجل، كونه يرث ضعف المرأة من تركة المورث، طبقًا للنص القرآني (للذكر مثل حظ الأنثيين)، لكن لا بد من توضيح أن ذلك ينطبق في حالة الإخوة مع الأخوات الشقيقات، وليس مطلقًا في كل الحالات، فهناك حالات، يتساوى الرجل والمرأة، وحالات أخرى تأخذ المرأة أكثر، وقد كان مجيء القرآن بنظام توريث المرأة في ذلك المجتمع الذي لم يكن يورث المرأة شيئًا؛ لأنها لا تركب الفرس وتأتي بالمغانم، نظامًا اجتماعيًا إصلاحيًا كبيرًا، منصفًا ومتقدمًا في زمنه، أثار انتقادًا من بعض المسلمين الذين ذهبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، معترضين. فقد روى الطبري في تفسيره عن ابن عباس، لما نزلت آية المواريث (يوصلكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) كرهها الناس وذهبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، يقولون له: كيف تعطى المرأة الربع والثمن، وتعطى البنت والأخت النصف، وهي لا تركب فرسًا ولا تقاتل العدو ولا تفوز بالغنيمة؟! لكن الرسول لم يلتفت لاعتراضهم.

يعلل الفقهاء هذا الوضع التمييزي بأن الرجل هو المكلف بالإنفاق على المرأة، زوجة أو أختًا أو أمًا، وليس من العدالة أن يتساويا في الميراث، مع عدم التساوي في الالتزامات، «فالغنم بقدر الغرم». لكن إذا كان ذلك مبررًا ومقبولًا في الماضي، وفي مجتمعات، كان الرجل وحده مصدر الإنتاج، ولأنه الفارس الذي يدافع عن القبيلة، ويغزو ويأتي بالغنائم، بينما كانت المرأة عالة، في حاجة إلى من ينفق عليها، فإن الوضع الاجتماعي والاقتصادي، قد تغيّر اليوم، وأصبحت المرأة شريكة في الإنتاج والتنمية مثل: الرجل تمامًا، وصارت قادرة على الإنفاق على نفسها، مستقلة اقتصاديًا عن الرجل، أبًا أو أخًا أو زوجًا. وإذا كان الفقهاء يقولون: إن الحكم مرتبط بعلته، وجودًا وعدمًا؛ بمعنى أنه إذا تغيّرت العلة أو انتفت، تغيّر الحكم، فإن التساؤلات المطروحة على الفقهاء المعاصرين، ألا ينبغي مراجعة هذا الوضع التمييزي الذي يأخذ الأخ ضعف أخته، إلى وضع التساوي بينهما؟

وهناك في الوقت الحالي جدل في تونس حول إصدار تشريع يساوي بين الجنسين في الميراث، تفعيلًا لفقه المقاصد العليا للإسلام، ومفتي تونس مؤيد للتشريع الجديد، رغم معارضة جمهرة الفقهاء في تونس وبقية الدول العربية، استنادًا إلى أن الميراث من الثوابت التي جاءت بالنص القرآني، فلا اجتهاد فيها.

رابعًا: شهادة المرأة:

تميّز التشريعات الخليجية، تبعًا للتشريعات العربية، بين شهادة الرجل وشهادة المرأة، من ناحيتين:

١- فهي لا تأخذ بشهادة المرأة مطلقًا في قضايا الإشهاد في الزواج، الطلاق، الحدود، والقصاص، اعتمادًا على مرويات ضعيفة تقول: مضت ألسنة عدم قبول شهادة النساء في الحدود، القصاص، النكاح، والطلاق).

٢- تعطي لشهادة الرجل قيمة أعلى من شهادة المرأة، فتجعل شهادة المرأة نصف شهادة الرجل، في قضايا الأحوال الشخصية والمعاملات المدنية، اعتمادًا على ما ورد في آية المداينة، التي تُعد أطول آية في القرآن، حيث ورد فيها قوله تعالى: (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء).

وينبغي مراجعة هذا التمييز بين الجنسين، وقراءة النصوص والمرويات على ضوء الوقائع المستجدة، وعلى ضوء التزاماتنا بالمواثيق الدولية، قراءة جديدة. لقد آن الأوان لنقرر أن شهادة المرأة مثل: شهادة الرجل تمامًا في القرآن، ولا فرق بينهما، ولن نكون بذلك مخالفين للإسلام. آية المداينة التي يستشهدون بها، ليست في شهادة الأداء (الإثبات) أمام المحاكم، بل في شهادة التحمل (الإشهاد)، الذي يقوم به صاحب الدين للاستيثاق من الحفاظ على دينه، وهناك فرق بين الشهادة والإشهاد، طبقًا لابن تيمية الذي قال: (القرآن لم يذكر الشاهدين والرجل والمرأتان في الطرق التي يحكم بها القاضي، وإنما ذكر هذين النوعين من البينات في الطرق التي يحفظ بها الإنسان حقه، وما يحفظ به الحقوق شيء، وما يحكم به القاضي شيء آخر)

وما يؤكد أنه لا فرق بين شهادة الرجل وشهادة المرأة، أن القرآن الكريم لم يفرق بينهما في كل الآيات الأخرى التي طلبت الإشهاد، مثل: الوصية حين الموت (اثنان ذوا عدل منكم) وعند بلوغ أجل الطلاق (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وفي رمي المحصنات وفي الملاعنة، ورمي المحصنات وغيرها. في كل هذه الحالات، لم تشترط الآيات جنس الشهداء، مما يؤكد أن شهادة المرأة تعادل شهادة الرجل في جميع الأحوال، إلا في حالة الدين المؤجل، التي تطلبت مزيدًا من التوثيق، لظروف خاصة، يحكمها السياق الاجتماعي، أما المرويات الحديثية فهي ضعيفة، ومختلف عليها بين الفقهاء، لا تقوم عليها حجة قوية للتمييز بين الجنسين في الشهادة.

خامسًا: دية المرأة:

مما يؤسف له، أن هناك تشريعات خليجية ما زالت تفرق بين دية الرجل ودية المرأة، فتجعل دية المرأة نصف دية الرجل، اعتمادًا على مرويات حديثية، مخالفة للنص القرآني، الذي ساوى بينهما، وجعل الدية واحدة للرجل والمرأة، يقول الشيخ محمد الغزالي، رحمه المولى تعالى، في كتابه (تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل): لم يذكر القرآن الكريم أن دية المرأة على النصف من دية الرجل، الآية عامة في الرجل والمرأة، وليس هناك مخصص للعموم، يقول تعالى: (ومن قتل مؤمنًا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة. ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) وجاء في حديث عمرو بن حزم (في النفس المؤمنة مئة من الإبل).

ويهمني هنا أن استشهد بقول نفيس للشيخ محمد الغزالي -رحمه المولى تعالى -: (الدية في القرآن واحدة للرجل والمرأة، والزعم بأن دم المرأة أرخص، وحقها أهون، زعم كاذب مخالف لظاهر الكتاب) ويصف عمل من جعلوا دية المرأة على النصف من دية الرجل، بأنه (سوءة فكرية وخلقية مرفوضة).

سادسًا: حضانة الأم المطلقة لأطفالها:

تحرم تشريعات الأحوال الشخصية في عدد من الدول الخليجية، الأم المطلقة من الحضانة، إذا تزوجت، استنادًا إلى حديث الأم التي جاءت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، تشتكي وتقول: إن ابني هذا، بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وحجري له حواء، وأن أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني، فقال (أنت أحق به ما لم تنكحي) وقد علّل الفقهاء، بأن زوج الأم قد يكره الطفل، فيمنع الأم من رعايته، أو تهمل الأم طفلها؛ نتيجة انشغالها بزوجها الجديد، لذلك قرروا نزع الطفل من حضانة أمه. وحده الفقيه الحنفي الكبير، ألن عابدين، وقف في وجه الفقهاء معترضًا ومفندًا هذا التعليل الغريب، قائلًا: (قد يكون زوج الأم الجديد، أكثر إشفاقًا من القريب، وقد يكون لأبي الطفل زوجة تؤذيه)

وذلك حاصل في معظم الحالات الاجتماعية؛ بسبب غيرة الزوجة من أبناء زوجها، فضلًا عن أن هذا الحديث الذي يعتمدون عليه في نزع الطفل من والدته، من رواية عمرو بن شعيب، وفيه اختلاف كبير. أن مصلحة الطفل الفضلى، تستوجب تعديل التشريعات نحو ما هو الأصلح للطفل.

سابعًا: زواج القاصرات:

تجيز التشريعات الخليجية زواج الفتاة في عمر أقل من ١٦سنة، بموافقة الولي والقاضي، وهذه ثغرة قانونية وشرعية، استغلت لتزويج الصغيرات، بل المتاجرة بهن، من قبل بعض الآباء الذين تكسبوا من تزويج بناتهم الصغيرات، وقد أنتج ذلك أضرارًا اجتماعية كبيرة، على المجتمع والأسرة والأفراد، استوجبت انتقادات المنظمات الحقوقية الدولية للدول الخليجية. لذلك من المهم أن يقف المجتمع الخليجي وقفة حازمة في وجه هذه الممارسات الظالمة للفتيات القاصرات، وعلى المشرع الخليجي التدخل، بتشريع حازم، يحظر تزويج من هُن دون الثامنة عشرة، ودون أي استثناء. وصحيح أن الشريعة الإسلامية عدّت البلوغ شرطًا في التكليف، إلا أنها لم تحدّد سنًا معينة للزواج، ولم تمنع أيضًا من تحدّيد سن معينة للزواج، بل أعطت لولي الأمر، حق إصدار تشريع يحدّد السن القانونية للزواج، ويمنع زواج القاصرات، بناءً على المصالح المعتبرة للمجتمع.

ثامنًا: حق الطلاق:

لا يزال حق الطلاق، حقًا سياديًا حصريًا بيد الرجل، يستخدمه «للتطويح» بالمرأة، وهدم بيت الزوجية، وتشريد الأولاد، لنزوة عابرة أو لأتفه سبب. وقد بلغ الولع بجمهور الفقهاء بفنون الطلاق، أنهم حكموا بوقوعه بمجرد صدور كلمة من الرجل، حتى ولو لم يقصدها، وفي أي حال من أحواله، نائمًا، جاهلًا، ناسيًا، ذاهلًا، مخطئًا، غاضبًا، مازحًا، هازلًا، وذلك بناءً على حديث مكذوب (ثلاثة جدّهن جدّ، وهزلهن جدّ، الطلاق والنكاح والعتاق).

وعلى الرغم من كثرة تعليلات جمهور الفقهاء بأن الإسلام جعل الطلاق بيد الرجل؛ لأنه الأعقل تدبيرًا في أمور بيت الزوجية، والأحكم في تصرفاته النفسية والعاطفية، فإن الوقائع العملية تناقضها تمامًا، في ظل ارتفاع معدلات الطلاق الخليجي سنويًا. ويبدو أن هذا نوع من العبث؛ لأن الطلاق في كتاب الله تعالى، لا يكون إلا عن عزم وتصميم، وليس لمجرد كلمة هازلة، يقول المولى تعالى: (وإن عزموا الطلاق). لست معترضًا على أحقية الرجل بإيقاع الطلاق، لكن ليس لأنه الأعقل والأحكم، وإنما انطلاقًا من حق القوامة، ومع ذلك، أرى أن من حق المشرع، التدخل بوضع قيود تشريعية، تنظم عملية الطلاق وترشدها وتحجمها، للمصلحة العامة للمجتمع، ولا يكون في هذا التنظيم، أي سلب لحق الرجل في الطلاق. ويمكن التأكيد أن الإسلام إذ أعطى الرجل حق الطلاق، فإنه لم يظلم المرأة، إذ أعطاها حق الانفصال الزوجي، إذا كرهت زوجها كرهًا شديدًا، عبر طريق (الخلع) الثابت بالقرآن والسنة.

نظرة نقدية تقويمية:

لا شك في وقتنا الحالي أن المرأة الخليجية تلعب دورًا بارزًا في المجتمع الخليجي، وتشارك بجداره في كل المجالات التنموية، وأصبحت تمارس حقوقها المدنية والسياسية في معظم دول مجلس التعاون، وتقلّدت مناصب قيادية مهمة، فصارت وزيرة، مديرة للجامعة، عميدة، قاضية، محامية، وسفيرة. وقد تغيّر المجتمع الخليجي وأصبح يتقبل مشاركة المرأة في الحياة العامة، ويقدّر جهدها، إلا الموضوع الأكثر أهمية هو ضرورة منح المرأة الخليجية كامل حقوقها المدنية والسياسية المشروعة. فالحاجة اليوم تدعو إلى ضرورة العمل على بذل الجهود لتغيير قضيتين أساسيتين:

القضية الأولى، تتعلق بأهمية تغيير نظرة المشرع الخليجي للمرأة، بكونها مواطنة لها كل حقوق المواطن. وعلى الرغم من أن مجتمعنا الخليجي، قد تطور

سياسـيًا واجتماعيًـا واقتصاديًـا وتعليميًـا وإعلاميًـا وثقافيًـا، إلا أن التشـريعات المتعلقـة بحـق المـرأة الخليجيـة بنقـل جنسـيتها لأولادهـا (قانـون الجنسـية) مـا زالـت أسـيرة لموروثـات ثقافيـة واجتماعيـة قديمـة لا تـرى المـرأة نـدًا للرجـل في الحقـوق والواجبـات؛ لأنهـا لـم تركـب الفـرس ولـم تـأتِ بالغنائـم.

كمـا أن التشـريعات المتعلقـة بحقـوق المـرأة في الـزواج، الطـلاق، الحضانـة، الميـراث، والولايـة، وحقوقهـا الماليـة الأخـرى (الأحـوال الشـخصية) محكومـة باجتهـادات فقهيـة قديمـة كانـت اجتهـادات لفقهـاء عظـام، نجلّهـا ونقدّرهـا، إلا أنهـا كانـت مناسـبة لمجتمعاتنـا في الماضـي حـين كانـت المـرأة فيهـا كائنًـا غيـر منتـج، وغيـر مشـارك في الحيـاة العامـة. ونعتقـد أن الفقيـه في النهايـة ابـن عصـره، واجتهـاده مهمـا كان عظيمًـا فإنـه لا يبـرأ مـن أعـراف مجتمعـه وزمنـه، ولا يخـرج عـن إطـار الثقافـة المجتمعيـة السـائدة في وقتـه، فالاجتهـادات الفقهيـة الماضيـة لهـا كل التقديـر، إلا أنهـا محكومـة بإطارهـا الزمانـي والمكانـي، وليسـت لهـا صفتا الإطلاق والتعميـم اللتـان للنـص الدينـي الثابـت. وقـد يقـال: إن هـذه الاجتهـادات مسـتمدة من النص الديني، وليسـت مجرد آراء بشـرية، ولكن ذلك لا يبرر تعميمها لتتجاوز عصرهـا ولتحكم عصرنـا؛ لأنهـا في النهايـة هـي مجـرد قـراءة أو فهـم بشـري لنـص دينـي، ظنـي الدلالـة، أي يحتمـل وجوهًـا مـن الفهـم. وقـد تمـت تلـك القـراءة في سـياق مجتمعـي تاريخـي لـم يكـن للمـرأة أي دور في الحيـاة العامـة، في حـين أننـا اليـوم أبنـاء عصرنـا، وحلـول الماضـي قـد لا تتناسـب وقضايانـا المعاصـرة، ومـن حقنـا أن نفهـم ونقـرأ ذلـك النـص الدينـي فهمًـا يتوافـق مـع التحـوّلات المجتمعيـة، ويتـلاءم مـع روح العصـر وقيمـه الداعمـة لإعـلاء وحمايـة حقـوق الإنسـان. وذلـك في إطـار مـن الثوابـت الدينيـة. ونشـير إلـى مقولـة الشـيخ محمـد الغزالـي -رحمـه المولـى تعالـى-: «إن الديـن الـذي كـرّم الإنسـان ذكـرًا أو أنثـى، أمسـى علـى ألسـنة بعـض الفتانـين الجهـال هوانًـا بنصـف الإنسـانية وتحقيـرًا لهـا».

فما زالت يد الماضي قوية وثقيلة وحاكمة للمشرع الخليجي، بخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، سواء بالنسبة إلى الفقهاء، أو رجال القانون. نورد هنا بعض من تعليلهم العجيب للنفقة الزوجية للتأمل:

فيعلّلها بعض الفقهاء والقانونيين: بأنها مقابل احتباس المرأة في البيت! وهو تعليل مضحك، وغير إنساني، وغير أخلاقي، يسيء إلى الإسلام، إذ يصوره سجانًا للمرأة. ويأتي تعريفهم لعقد الزواج بأنه «عقد يمتلك به الرجل بضع امرأة! أو: عقد وضع لتملك المتعة بالأنثى». ويعلّلون دفع المهر، بأنه مقابل الاستمتاع، والتملك!

وهو تعليل جنسي ساقط، ينحدر من أعراف مجتمع جاهلي، كان الرجل يتملك فيها المرأة، إما بالزواج أو بالسبي، لكنه حتمًا يخالف المفهوم القرآني للزواج، الذي وصفه بالميثاق الغليظ، وأنه التساكن النفسي المتبادل، المبني على علاقات التآلف والتراحم والتعاون والمعاشرة بالمعروف والإحسان بين الزوجين، بما يهيء لتكوين محضن تربوي صالح للتنشئة الآمنة، هذا الرباط المقدس هو وحده، منوط وجوب النفقة والمهر، لا التملك أو الاستمتاع الجنسي الرخيص.

كل تلك التعليلات المادية ركيكة، فالمهر ليس ثمنًا للمرأة، وليس لأجل الاستمتاع، قد يكون كذلك في كتاب العبرانيين، وليس في كتاب المسلمين، كما أنه ليس شرطًا من شروط الزواج، ولا ركنًا من أركانه، وإنما هو أثر من آثاره المترتبة عليه، فإذا تم العقد بدون ذكر المهر، صح باتفاق الجمهور لقوله تعالى: (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة)، وهو حق خالص للمرأة، ليس لأحد من أهلها أن يسقطه عنها، لقوله تعالى:(وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسًا فكلوه هنيئًا مريئاً)، ولو كان المهر ثمنًا للتملك والمتعة، لكان شرطاً من شروطه، كما في الثمن في عقد البيع، وإنما هو هدية تكريم وتقدير ومودة من الزوج لزوجته .

وقد رفض الشيخ محمد الغزالي التعريف المادي للزواج، قائلًا: «المجتمع الوضيع هو الذي يفهم الزواج على أنه عقد انتفاع بجسد، أو يعرفه بأنه امتلاك بضع بثمن، أين الود والتراحم والشرف والوفاء؟». كما أنكر على الفقهاء تحاملهم على المرأة، خضوعًا لأعراف وتقاليد مناقضة لتعاليم الإسلام، فقال -رحمه الله-: «إن الصورة التي حسبت إسلامًا وما هي بإسلام، حين يشار إلى أن المرأة كائن ناقص متهم، يحبس في البيت محرومًا من العلم والارتقاء، ومن كل نشاط اجتماعي أو سياسي، لا ترى أحدًا ولا يراها أحد، لا يسمح لها بعمل جاد، ولا مجال لها في أمر بمعروف أو نهي عن منكر، ولا يسمع شهادتها في الدماء والأعراض! ولا تقبل لها ولاية في أمر من الأمور!! وتساءل الشيخ، متألمًا: لماذا يحرض بعض الشيوخ على تصوير الإسلام سجانًا للمرأة وحسب؟!

إننا بحاجة إلى نظرة جديدة إلى الأحكام المتعلقة بالمرأة الخليجية، سواء على المستوى الفقهي أو المستوى التشريعي والقانوني، فمعظم هذه الأحكام مرتبطة بسياقها الاجتماعي والثقافي، وفي مرحلة لم يكن للمرأة حينئذ أي إسهام في حركة بناء المجتمع وتطويره، بل كانت محرومة حتى من التعليم، بحجة الخوف عليها من الانحراف والفتنة، طبقًا لمرويات ركيكة «لا تعلموهن الكتابة ولا تسكنوهن الغرف» ومن يطلع على القسم الخاص بعشرة النساء في كتاب «إحياء علوم الدين» للإمام أبو حامد الغزالي، المتوفى في القرن الخامس الهجري، يعجب كيف ينزلق مثل هذا الإمام العظيم، في كتابة ترهات تافهة تنتقص من إنسانية المرأة إلى درجة الاحتقار. فالمرأة في نظر هذا الإمام الذي كان يلقب بـ(حجة الإسلام) «مخلوقة لخدمة الرجل ومتعته وتربية أولاده لا غير، وهي بزواجها تصبح جارية مملوكة للرجل، وعلى الرجل أن يكون على حذّر منها؛ لأنها مجبولة على سوء الخلق، وقلة العقل واعوجاج الطبع، إذا أكرمتها أهانتك وإذا أهنتها أكرمتك وهي ماكرة، وعلى الرجل أن يكون على حذر

من كيدها، فكيد النساء عظيم، وقد غلب كيد الشيطان، لذلك على الرجل ألا يستشيرها، بل إذا استشارها يجب أن يخالفها، ففي خلافها بركة، وعلى الرجل إلزام المرأة بالقعود في البيت وعدم الخروج إلا للضرورة القصوى، وفي هذه الحالة، تخرج خفية وفي ثياب رثة، وتتجنب أن يراها الرجال أو تراهم لتعود مسرعة إلى البيت ! وللمرأة عشر عورات، فإذا تزوجت، ستر الزوج عورة واحدة، وإذا ماتت ستر القبر بقية عوراتها». هذا بعض ما ورد في كتاب إحياء علوم الدين، الجزء الثاني، الذي يقول عنه صاحب كشف الظنون، إنه من أجل كتب المواعظ وأعظمها. وكيلا نتجنى على الإمام الغزالي، صاحب الكتاب المشهور (تهافت الفلاسفة) نظرته اللا إنسانية للمرأة، فهذه النظرة كانت نظرة فقهاء عصره كافة، والقرون التالية بعده، بل هي الثقافة العامة للمجتمعات الإسلامية، عبر قرون طويلة.

فالمرأة في الخطاب التراثي، عامة، مخلوقة من الدرجة الثانية، بل أدنى، ونشير إلى ما يقوله شيخ المفسرين، الإمام الرازي، المتوفى ٦٠٦ هجرية، صاحب التفسير الأكبر والأشهر «مفاتيح الغيب» عندما فسّر قوله تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها) يقول: (خلق لكم) دليل على أن النساء خلقن كخلق الدواب والنبات وغير ذلك من المنافع، ومقتضى الآية، ألا تكون المرأة مكلفة بالعبادة كالرجل، نقلًا وحكمًا وعقلًا. أما النقل فهو هذه الآية، وأما حكمًا فلأن المرأة لم تكلف بتكاليف كثيرة، كما كلّف الرجل بها، وأما عقلًا، فلأن المرأة ضعيفة الخلق، سخيفة، فشابهت الصبي، فكان من المناسب عدم أهلية المرأة للتكليف كالصبي، لكنها كلّفت بالعبادة لأجل إتمام النعمة على الرجل، حتى تخاف المرأة العذاب، فتنقاد للرجل وتطيعه من ناحية، وتمتنع عن المحرم، من ناحية أخرى، ولولا ذلك لظهر الفساد. أما الإمام الذهبي، المتوفى في القرن الثامن الهجري، وهو إمام بارز في الحديث والتاريخ، وصاحب كتاب الكبائر، أشهر كتاب متداول في

السوق، وطبع بكثرة من قبل فاعلي الخير، احتسابًا لوجه الله تعالى، فالمرأة عنده عورة، يجب حبسها في البيوت؛ لأنها إذا خرجت استشرفها الشيطان، وأغراها بالفتنة والانحراف.

هذه مجرد نماذج للخطاب التراثي عن المرأة، مع التأكيد أن ليس الهدف الانتقاص من المكانة الدينية والعلمية العالية لهؤلاء الأئمة الأعلام، بل أقر بفضلهم وسبقهم، وهم مأجورون على جهودهم المخلصة، ولكن كباحث معاصر في شؤون التراث الإسلامي، أتفهم أن هؤلاء العلماء الأجلاء، هم في النهاية أبناء زمنهم، ونتاج الثقافة المجتمعية السائدة في عصرهم، ولم يكونوا، في نظرتهم المنتقصة للمرأة بمفردهم، فكل علماء عصرهم، في المجتمعات الإسلامية وغيرها، كانوا كذلك. كما لم تقتصر النظرة الدونية للمرأة، على علماء الدين فحسب، بل كان الفلاسفة والأدباء والشعراء كافة، مثلهم في هذه النظرة غير الإنسانية، وغير القرآنية.، بل إن نظرة الفلاسفة للمرأة أيضًا، بدءًا من فلاسفة اليونان، وعلى رأسهم سقراط، وأفلاطون، وأرسطو، مرورًا بفلاسفة المسلمين، وانتهاء بمعظم فلاسفة الغرب، مثل: نيتشة وشبنهاور، كانت هي الأسوأ!

هذا الإرث الثقافي الاجتماعي المشوّه للمرأة، ورثته مجتمعاتنا العربية والخليجية، وانتقل إليها في العصر الحديث، عبر المناهج الدراسية، والكتب الإسلامية التراثية والحديثة، والخطب والفتاوى والدروس والمواعظ الدينية، والبرامج الدينية في مختلف وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، فضلًا عن أنماط تربية النشء السائدة التي تفرق بين الجنسين منذ الصغر. ذلك ما شكّل في النهاية ثقافة المجتمع العربي والخليجي، التي تعلي من شأن حقوق الرجل وتنتقص من حقوق المرأة، والتي تعكسها تشريعاتنا الخليجية، وبخاصة في شؤون الأحوال الشخصية وأحكام الأسرة والطفل. وعلى الرغم من كل الجهود الإصلاحية، سواء من قبل الجمعيات النسائية، ومنظمات المجتمع

المدنـي، والمثقفـين الخليجيـين، ومـع الجهـود البـارزة علـى مسـتوى القيـادات السياسـية الخليجيـة، عبـر التشـريعات والإجـراءات الهادفـة لتمكـين المـرأة، إلا أن النظـرة الجمعيـة الخليجيـة للمـرأة، مـا زالـت أسـيرة لتلـك الثقافـة الموروثـة، ومحكومـة باجتهـادات فقهيـة ناسـبت مجتمعاتنـا قديمًـا هـي بالقطـع لا تناسـب مجتمعاتنـا المعاصـرة. وبطبيعـة الحـال لا بـد مـن اجتهـاد جديـد لا يخـرج عـن الثوابت القطعيـة، لكنـه يواكـب التغيّـرات المجتمعيـة والزمنيـة، ومـن هـذا المنطلـق، علـى المشـرع الخليجـي، مراجعـة تشـريعات أحـكام الأسـرة، وكل التشـريعات المتعلقـة بحقـوق المـرأة الخليجيـة في ضـوء المحـدّدات الآتيـة:

١- مقاصـد الإسـلام العليـا، وروح الشـريعة، الهادفتـان إلـى حفظ الكيان الأُسَـري قويًـا تجـاه عوامـل الفرقـة والتصـدع، والمعبّـر عنـه قرآنيًـا بـ(الميثـاق الغليـظ)، وعليـه مـن المهـم عـدم قبـول كل ألـوان الطـلاق (غيـر الجـدّي) كالطـلاق المـازح، الهـازل، الغاضـب، والمهـدد، وكل أنـواع الطـلاق التـي لا عـزم فيهـا، مصداقًـا لقولـه تعالـى: (وإن عزمـوا الطـلاق)، فالطـلاق لا يكـون إلا عـن عـزم وتصميـم كالـزواج، وكفانـا تلاعبًـا بإيقـاع الطـلاق، وتخريـب بيـوت الزوجيـة، لمجـرد كلمـة طائشـة انطلقـت مـن فـم رجـل لهفـوة أو نـزوة أو مزحـة أو تهديـد وغضـب!

٢- أهـداف ونصـوص الدسـاتير الخليجيـة، وكذلـك الاتفاقيـات والمواثيـق الدوليـة التـي صادقـت عليهـا الـدول الخليجيـة، والتزمـت بموجبهـا، تنقيـح تشـريعاتها مـن أي تمييـز جنسـي أو عرقـي أو دينـي أو مذهبـي.

٣- معطيـات العصـر، وقيمـه ومبادئـه الداعمـة لحقـوق الإنسـان وإعلائهـا، وحمايـة كرامتـه.

٤- التحـوّلات المجتمعيـة التـي جعلـت المـرأة الخليجيـة شـريكًا رئيسًـا في الحيـاة العامـة، وفي مشـاريع البنـاء والتنميـة والإنتـاج.

٥- دولة سيادة القانون، وتعزيز حقوق المواطنة، فلا سلطة تعلو سلطة القضاء المستقل، ولا تفرقة بين المواطنين في حقوق المواطنة؛ بسبب الأصل أو الجنس أو المعتقد.

٦- الكرامة الإنسانية، بغض النظر عن الدين والعرق والجنس، التي هي غاية الغايات في الإسلام، مصداقًا للآية (ولقد كرمنا بني آدم) مخلوق قد كرّمه المولى تعالى، لا يملك أحد أن ينتقص من حقوقه.

٧- ثوابت الإسلام القاطعة، وقيمه الأخلاقية الخالدة، والمبادئ والكليات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا جدوى من حصول المرأة الخليجية على حقوقها المدنية والسياسية، بقوة القانون، إذا كانت النظرة المجتمعية على أنها قاصر، وذلك يتطلب إعادة النظر في مجمل الوضع المجتمعي، تعليمًا، تثقيفًا، إعلامًا، تربية، وفهمًا للدين، الذي يعيد الاعتبار للمرأة الخليجية، بوصفها مواطنة شريكة للمواطن في بناء المجتمع الخليجي وتنميته وتطويره، لا تابعة، ومطيعة وخاضعة، لسلطته، مصداقًا لقوله تعالى: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض. يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر).

القضية الثانية، تغيير نظرة المجتمع الخليجي للمرأة لكونها إنسانًا مكرمًا من الخالق، تشارك اليوم على نطاق واسع في تنمية مختلف المجالات، التعليمية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. إنه من الأهمية بمكان ضرورة العمل على تغيير النظرة المجتمعية إلى المرأة، والحدّ من التصورات النمطية التي غذتها موروثات ثقافية وتقاليد وأعراف اجتماعية بالية، ضخمت دور عاطفة المرأة في التأثير الكبير في تصرفاتها، وبخاصة اتخاذها القرارات العامة عندما تكون في منصب المسؤولية. مثل: هذه التأثيرات المستمدة من تقاليد وأعراف «مجتمعات العيب» مهيمنة على قطاع واسع من المجتمع الخليجي، ومؤثرة في النظرة المجتمعية للمرأة.

ويبقى السؤال المطروح بإلحاح: لماذا وعلى الرغم من انتشار التعليم، وتصاعد الوعي المجتمعي الخليجي، وزيادة الاهتمام بمظاهر التحدّيث، واستحداث خطط تمكين المرأة، والتغييرات الخارجية الضاغطة على دولنا لتطوير تشريعاتها بما ينصف المرأة، والتطور الذي يشهده هذا العصر، المتزامن مع المشاركة الواسعة للمرأة الخليجية في الحياة العامة، لا تزال النظرة المجتمعية العامة للمرأة، لا تنصفها؟! وما زالت التشريعات الخليجية فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وقانون الطفل وقانون الجنسية، تمييزية تجاهها؟ وفي اعتقادنا أنه الموروث الثقافي والاجتماعي الذي لا يزال راسخًا في العقلية الجمعية للمجتمع الخليجي، ولم يفلح التعليم والتثقيف والتحدّيث، في تغيير الصورة النمطية للمرأة، في أذهاننا وقناعتنا، وما زالت النظرة الغالبة في المجتمع للمرأة على أنها «أنثى» وليس الذكر كالأنثى!

إن مصادر هذا الموروث الثقافي الاجتماعي، الحاكم للنفسية الجمعية للخليجيين هي جزء من الموروث الثقافي العربي العام، ومع قدوم الإسلام وتواصل المجتمع العربي مع المجتمعات الحضارية الأخرى (الفارسي والروماني) كان مجتمعًا حيوياً ثقافيًا تغذيه ثلاثة روافد ثقافية رئيسة:

١- الإرث الثقافي لبلاد ما بين النهرين (البابلي والأشوري)، الذي يرجع إلى ألفي سنة قبل الميلاد.

٢ - الإرث الثقافي العبراني، الذي يُحمّل أمنا حواء، دون أبينا آدم، وزر الخطيئة الأولى، لتلحقها، وتلاحق بناتها عقوبة اللعنة الإلهية الكبرى، الذي يرجع إلى ألف وخمسمائة قبل الميلاد، وهو ما عُرف فيما بعد بـ(الإسرائيليات)، التي فتن بها أغلبية المفسرين، فتسللت إلى تفاسيرهم، بشكل واسع، وكذلك بعض أهل الحديث، في تفسيراتهم الخاصة بالمرأة.

٣ - الإرث الثقافي الجاهلي المكون من الأعراف والتقاليد السائدة لعرب ما قبل الإسلام.

لقد كان القاسم المشترك بين هذه الروافد أمرين محوريين:

الأول، هو الرؤية الدونية للمرأة، والحط من قدرها، واستضعافها، وسوء الظن بها، باعتبارها كالصبي ناقصة عقل، مصدرًا للشر، عاطفية لا تحسن التصرف إلا بفرض سلطة الولي عليها.

الثاني، هو أعلوية الرجل واعتباره السيد المطاع، والمالك الذي يمارس على زوجته وأولاده سلطة مطلقة، فالزوج في الموروث السامي، هو البعل، والبعل هو الإله عند الكنعانيين والفينيقيين، وقد برر القديس بولس هذه الوضعية الدونية، بقوله: «ما خلق الله الرجل من أجل المرأة، بل خلق المرأة من أجل الرجل». وفي الوقت نفسه كانت هذه الوضعية الدونية للمرأة أمرًا طبيعيًا مقبولًا ومعقولًا لدى المجتمعات القديمة عامة، برّرها القديس أوغسطين على «أنه من طبيعة الأشياء، أن تخضع النساء للرجال؛ لأنه من العدل أن يخضع العقل الأضعف للعقل الأقوى».

وفي المقابل، عندما جاء الإسلام بتعاليمه الإنسانية السامية نحو إنصاف المرأة، وعدم أكل مال اليتيم، والإحسان إلى الفقير والمسكين، ورفع الظلم عن المهمش ومن لا ظهر له، في ذلك المجتمع المتظلم، كانت تلك التعاليم بمثابة ثورة إنسانية كبيرة، تم رفضها في البداية ومحاربتها بشراسة، من قبل السادة من قريش، وكذلك المجتمع. ورغم ذلك انتشرت التعاليم الإسلامية، وتغيّر المجتمع العربي، وكون العرب حضارة إسلامية سادت العالم. إلا أن فعّالية تلك التعاليم، لم تستمر طويلًا؛ لأن الأرضية المجتمعية لم تتخلص من الآفات الثقافية القديمة. التي أعادت الموروث الثقافي السلبي المزدرى للمرأة للتحكم في مجتمعاتنا عبر ألف عام، فتحرم المرأة من التعليم ومن كل مساهمة اجتماعية نافعة لمجتمعها ولدينها، ولتنتقل إلينا هذا الإرث الثقافي المشوّه، وتعكسه تشريعاتنا ونظمنا الثقافية والتعليمية والتربوية، وتغذيه الخطب

والفتاوى والدروس الدينية وتكرّسه في البنية المجتمعية. ونستشهد بمقولة المفكر الإسلامي، جمال البنا، رحمة الله علية: «إن أزمة الكتّاب الإسلاميين الذين عالجوا موضوع المرأة، إنما جاءت من أنهم نظروا إليها كأنثى وليست كإنسان، ولهذا فإنهم رغم التكرار الذي لا يملونه، والكلام الجميل عن مساواة الإسلام للمرأة بالرجل وتكريمها، يأتون بعده مباشرة بما يهده؛ لأنهم لا يفهمون مضمون كلمة الإنسان وما يستتبعه من حريات وحقوق.

الخاتمة:

إن جمهور الفقهاء القدامى، لم يعملوا على إخضاع النصوص الدينية للدراسة النقدية، لعدم إحساسهم بوجود مشكلة في تبني مضامينها؛ لأن وضعية المرأة في ذلك الوقت والرؤية العامة حولها، كانتا تتسقان وتنسجمان مع مضامين تلك الروايات. وقد جاء في الكتاب القيم «المرأة في النص الديني» لحسين الخشن أن «اللافت في أغلب الدراسات الإسلامية حول المرأة اعتماد منهج تبريري دفاعي إزاء الموروث الديني، الذي يتحدث عنها، مع اللجوء في الوقت عينه إلى اعتماد الخطابات التبجيلية والكلمات الرنانة عن تكريم الإسلام للمرأة وضمان حقوقها، دون الدخول في مقاربة جدية للقضايا الإشكالية، أو قراءة نقدية لتلك النصوص المنتقصة من المرأة».

وما أحوجنا اليوم، على ضوء التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواسعة التي أحدثها دخول المرأة الخليجية معترك الحياة العامة، إلى قراءة جديدة متحرّرة من عبء التراث، للنصوص الدينية، من جهة، وإلى تفهم المناخ الاجتماعي العام الذي تمت فيه الاجتهادات الفقهية القديمة، من ناحية أخرى، وتلك مسؤولية المثقفين الخليجيين عامة، والباحثين في الدراسات الإسلامية، خاصة.

نحن بحاجة، إلى العمل لتغيير نظرتنا إلى المرأة، لكونها مواطنة، لها كل

الحقوق المواطنة، وبحاجة إلى تشريعات تتوافق والتحوّلات المجتمعية، وتتلاءم مع روح العصر وقيمه الداعمة لحقوق الإنسان، بغض النظر عن جنسه وأصله ومعتقده، وذلك في إطار من المقاصد العامة للإسلام والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدساتير الخليجية.

كما أننا بحاجة، إلى تغييرات جذرية تطول المنظومة التربوية، التعليمية، الثقافية، والإعلامية لتغيير النظرة المجتمعية تجاه المرأة. فالمرأة إنسان مكرّم من قبل الخالق كالرجل تمامًا (ولقد كرّمنا بني آدم) ولا يتصور من الخالق العادل جلّ وعلا أن يقرّ تمييزًا غير عادل بين الجنسين كما يقول عزّ وجلّ (فاستجاب لهم ربهم إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى. بعضكم من بعض).

وانطلاقًا من هذه النظرة المتساوية من الخالق جلّ وعلا للجنسين، علينا نحن مثقفي الخليج، بكل توجهاتنا السياسية والمذهبية، العمل على تفكيك مفاهيم اجتماعية موروثة حول أوهام (أعلوية الرجل) على المرأة، وحول أعراف وتقاليد مستمدة من مجتمعات العيب القديمة، ولن تؤتى الجهود الفردية أكلها، فلا بد من جهد جماعي منظم، من قبل منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان، في الداخل والخارج، لتكوين رأي عام خليجي ضاغط، يفرض وجوده، ويعمل على تعديل التشريعات الخليجية، لتحقيق العدالة والإنصاف بين المواطنين كافة.

إن نقطة البدء الرئيسة في هذا الحراك، تعزيز ثقة المرأة بنفسها، ورفض التبعية، والشعور بالدونية، وفي كونها شريكة مسؤولة كالرجل في بناء المجتمع والوطن.

المرأة الخليجيـة في المجالس التشريعية وتجربتها البرلمانية

د. منى البحر

مقدمة:

من المقاييس التي تقاس بها فاعلية النظم السياسية وتطورها وجود مجالس تشريعية، وذلك لأنها تعكس مدى فاعلية خطوات المشاركة في عملية إصدار القوانين، وعملية المراقبة على المال العام وتنفيذ القوانين من قبل الإدارات الحكومية التنفيذية، إضافة إلى النقطة الأهم وهي تمثيل المواطنين وعكس مطالباتهم في صياغة هذه القوانين ونقل أصواتهم للحكومة.

إن مشاركة المرأة في هذه المجالس جزئية مهمة عن مدى فاعلية النظم السياسية وتطورها، حيث إنه من خلال هذه المشاركة يكتمل تمتع المرأة بمواطنتها الكاملة من خلال حفظ حقوقها الديمقراطية ومساواتها في الحقوق والواجبات مع أخيها الرجل. فضلًا عن ذلك هذه المشاركة نعطيها كامل الحق للمشاركة الفعلية في القوانين المرتبطة بنوعها كأنثى وبالتالي، هي أحق الناس في المشاركة في وضعها وإقرار هذه القوانين بالشكل الذي يتناسب مع حقوقها وحقوق الطفل وأسرتها بشكل عام.

وقد انطلقت دولة الإمارات في اهتمامها بقضايا المرأة ومشاركتها وإسهاماتها في تنمية مجتمعها من مقولة تنموية قالها مؤسس الدولة الشيخ زايد -عليه رحمة الله- وهي أن «الثروة البشرية هي صناعة الثروات» وأن البناء الحقيقي هو بناء الإنسان. من هنا بدأت خطوات التمكين السياسي للمرأة في دولة الإمارات من خلال سنّ السياسات والقوانين التي تدعم نفوذها وتنظم قدراتها وتعلي من مكانتها وترفع من وعيها ويكون لها صوتها الخاص الذي به تستطيع الدفاع عن مصالحها وإحداث التغيير المناسب الذي يدعم حقوقها ويثبتها.

في هذه الورقة سأحاول رصد تطور المشاركة السياسية للمرأة في منطقة الخليج بشكل عام ودولة الإمارات بشكل خاص، للاطلاع على المعطيات

والظروف المساهمة في طبيعة هذا التطور في كل دولة. ومن ثم سأركز على مدى وعي المرأة واستعدادها للمشاركة بشكل فعّال في دعم وتثبيت حقوقها المجتمعية والسياسية خاصة وأن فاعلية المشاركة السياسية ترتبط بشكل كبير بمقدار معرفة الشخص المدنية والسياسية المكتسبة من خلال المصادر المتوافرة له، سواء أكانت إعلامية، وثقافية أو غيرهما.

وأخيرًا سوف تتطرق الورقة إلى مستقبل مشاركة المرأة السياسية وذلك من خلال قراءة الواقع الحالي لهذه المجالس ودور المرأة فيها. وأيضًا دور تراكم التجربة السياسية النسوية وما يمكن أن تفرزه من تغيير تنموي سيحدد طبيعة مشاركتها المستقبلية.

- تطور المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون:

إن التطور الكبير في مجالي تعليم المرأة في دول الخليج عامة وعملها وما أحرزته من تقدم في المجالين، إضافة إلى متطلبات العصر، سواء كانت تلك المتعلقة بتفعيل العملية الديمقراطية أو تلك المتعلقة بالالتزام بالمواثيق والقوانين الدولية، التي أصبحت معظم دول الخليج طرفًا فيها، كل ذلك أصبح بمثابة الديباجة التي انطلقت منها عملية التمكين السياسي للمرأة الخليجية باختلاف تجربة كل دولة منها.

فعلى سبيل المثال، في دولة الإمارات العربية المتحدة كانت المرأة مغيبة عن العمل البرلماني والتمكين السياسي رغم من أن المجلس الوطني الاتحادي ابتدأ عمله في سنة ١٩٧٢. لكن لا الإطار الثقافي المجتمعي ولا الوعي النسوي كان من النضج بما يسمح للمرأة لممارسة مثل هذا الدور. ففي تلك المرحلة كان عمل المرأة محصورًا في مجال التعليم والقليل في المجال الصحي.

ولكن مع مرور الزمن ونضج تجربة الاتحاد والتراكم المعرفي والتعليمي الذي تحقق للمرأة، بدأت الأمور تسير في مسار مختلف، حيث أطلق رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان خطاب التمكين والمشاركة النسائية في العملية الانتخابية في عيد الإمارات الوطني الرابع والثلاثين في عام ٢٠٠٥. وقد لخص خطاب التمكين القواعد المنهجية للممارسة البرلمانية وزيادة صلاحيات وفاعلية المجلس الوطني ليكون سلطة داعمة ومساندة ومرشدة للمؤسسة التنفيذية، ولترسيخ قيم المشاركة ونهج الشورى من خلال مسار متدرج منتظم، إضافة إلى دعم المشاركة النسوية في العملية الانتخابية كناخبة ومرشحة، وذلك اعترافًا وتقديرًا لدورها الحيوي في مسار المجتمع الديمقراطي. وبناءً عليه تم تحدّيث الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في عام ٢٠١٥ بحيث تتوافق مع رؤية الحكومة الاتحادية ٢٠٢١، وبحسب المستجدات الدولية واحتياجات المرأة. ومن ثم أطلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة في مجالات مختلفة، منها المشاركة السياسية واتخاذ القرار. وقد أشرف مكتب الـ UNDP في أبوظبي على متابعة وتطبيق إستراتيجية التمكين مشاركة مع الاتحاد النسائي (١).

وفي دورة المجلس الرابعة عشرة في عام ٢٠٠٦، تقدمت المرأة للترشح والانتخاب للمجلس الوطني وفازت سيدة واحدة من إمارة أبوظبي بمقعد في المجلس عن طريق الانتخاب وتم تعيين ثماني عضوات يمثلن كل الإمارات. فكان نصيب المرأة تسعة مقاعد من أصل أربعين أي بنسبة ٢٢,٢٪. وفي الفصل التشريعي الخامس عشر، في الدورة الانتخابية الثانية عام ٢٠١١، تم انتخاب امرأة واحدة أيضًا من إمارة أم القيوين وتم تعيين ست نساء ليشكلن بذلك نسبة ١٧,٥٪ من إجمالي عدد الأعضاء. أما في الدورة الانتخابية الثالثة فقد احتلت المرأة تسعة مقاعد من أصل أربعين، فازت واحدة منهن بالانتخاب من إمارة رأس الخيمة، وتم تعيين البقية من قبل الحكومات المحلية. وفي هذه الدورة، تربعت

المـرأة علـى أعلـى هـرم المؤسسـة البرلمانيـة ورأسـت المجلـس الوطنـي الاتحـادي بالتزكيـة. ومـن المتوقـع أن ترتفـع نسـبة تمثيـل المـرأة في المجلـس الوطنـي الاتحـادي إلـى ٥٠٪ ابتـداءً مـن الـدورة المقبلـة؛ نتيجـة توجيـه رئيـس الدولـة أخيـرًا برفـع نسـبة تمثيـل المـرأة في المجلـس الوطنـي.

ويتكـون المجلـس الوطنـي البحرينـي مـن مجلـس للنـواب منتخـب، ومجلـس الشـورى المعّـين مـن قبـل الملـك، ويضـم المجلـس ٨٠ مقعـدًا، ٤٠ للنـواب و٤٠ للشـورى. اسـتطاعت المـرأة البحرينيـة دخـول مجلـس النـواب بالانتخـاب للمـرة الأولـى في ٢٠٠٦ بنائـب واحـد، وفي ٢٠١٠ أيضًـا بنائـب واحـد. أمـا في انتخابـات ٢٠١١ التكميليـة فقـد فـازت ثـلاث سـيدات وتكـرر الأمـر أيضًـا في ٢٠١٤. ووفقًـا لإحصائيـات ٢٠١٤ بلغـت نسـبة تمثيـل المـرأة ٨٪ في مجلـس النـواب و٢٢,٥٪ في مجلـس الشـورى. أمـا المجالـس البلديـة، فلـم تفلـح فيهـا إلا أربـع سـيدات واحـدة في عـام ٢٠١٠ وثـلاث في ٢٠١٤ (٢). وفي عـام ٢٠١٨ سـجل عـدد المشـاركين في الانتخابـات أعلـى مشـاركة، حيـث بلـغ عـدد المرشـحين والمرشـحات ٥٠٦، منهـم ٤٨ امـرأة يتنافسـن في ٢٦ دائـرة انتخابيـة. واسـتطاعت المـرأة أن تفـوز بسـتة مقاعـد في مجلـس النـواب وأربعـة مقاعـد في المجلـس البلـدي وتكلـل هـذا النجـاح بفـوز السـيدة فوزيـة زينـل برئاسـة مجلـس النـواب بالانتخـاب (٣). كمـا أن النائـب الثانـي في مجلـس الشـورى هـي امـرأة علـى مـدى كل الـدورات.

أمـا بالنسـبة للكويـت فتُعـد تجربـة المـرأة الكويتيـة في هـذا المجـال تجربـة رائـدة وسـبقت بهـا قريناتهـا مـن دول الخليـج الأخـرى. فقـد خاضـت المـرأة الكويتيـة كثيـرًا مـن المحـاولات مـن أجـل نيـل حقوقهـا السياسـية إلـى أن تحقـق ذلـك في عـام ٢٠٠٥. بـدأت المحـاولات منـذ السـبعينيات عندمـا تقدمـت إحـدى الناشـطات وهـي السـيدة نوريـة السـداني بعريضـة إلـى لجنـة الشـكاوى والعرائـض بمجلـس الأمـة تطالـب بحقـوق المـرأة السياسـية، يليهـا في العـام نفسـه تقـدم النائـب سـالم المـرزوق باقتـراح قانـون يمنـح المـرأة الكويتيـة حـق الانتخـاب. وفي ١٩٧٥ تقـدم

نائبان آخران جاسم القطامي وراشد الفرحان باقتراح قانون يعطي المرأة كامل حقوقها السياسية. ثم في عام ١٩٨١ اقترح النائب أحمد الطخيم تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بما يكفل إعطاء المرأة حقها السياسي، ومن ثم في مجلس ١٩٨٦ طرح النائب عبدالرحمن الغنيم اقتراحًا بقانون يمنح المرأة حقها في الترشح والانتخاب. وهكذا استمرت المحاولات واقتراحات القوانين الداعمة لحقوق المرأة السياسية تتوالى على المجالس التالية حتى مايو ١٩٩٩، عندما تم الإعلان عن رغبة أمير البلاد آنذاك المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح بإصدار مرسوم أميري يمنح المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية، ولكنه مع الأسف، رغم صدور مشروع المرسوم بقانون ووافق عليه أمير البلاد، ونشر في الجريدة الرسمية، تم رفضه من قبل أعضاء مجلس الأمة بفارق صوتين. وهكذا استمرت المطالبات حتى عام ٢٠٠٥، حين وافق مجلس الأمة على اقتراح القانون المقدم من الحكومة بتعديل نص المادة الأولى من قانون الانتخاب، وذلك بتأييد ٣٥ عضوًا ورفض ٢٣ أخرين وامتناع واحد عن التصويت. في ٢٠٠٨ تقدمت ٢٧ امرأة للترشح لمجلس الأمة ولكن لم تفز أي منهن. إلا أنه في ٢٠٠٩، تكللت الجهود بفوز أربع مرشحات وهن معصومة المبارك، وأسيل العوضي، وسلوى جسار، ورولا دشتي. أما في انتخابات ٢٠١٣ على الرغم من ارتفاع عدد المرشحات ومن نضج التجربة النسوية والمجتمعية في ذلك الوقت، غير أنه لم تفز أية واحدة من المترشحات (٤). ومن الواضح هنا أن التحدّيات الثقافية والاجتماعية التي تواجه المرأة الكويتية وتعرقل ممارستها لحقوقها السياسية بشكل فاعل كبيرة ومتجذرة. أضف إلى ذلك، وكما ذكر بعض من خضن التجربة الانتخابية، أن غياب دعم المنظمات الأهلية والدعم المجتمعي والمالي لعب دورًا كبيرًا في عرقلة نجاح المرأة الكويتية في تجربتها البرلمانية. فضلًا عن أن غياب أو ضعف وعي المرأة بحقوقها المدنية والسياسية لعب أيضًا دورًا مهمًا في فشل المرأة في الفوز بمقاعد مجلس

الأمة (٥). فالمرأة مع الأسف لا تزال تعطى صوتها للرجل ولا تزال تشكك في إمكانية أختها المرشحة. وهذا واقع لا تختص به دولة الكويت ولكننا نراه في معظم دول الخليج وإن كان بشكل متفاوت.

أما المرأة السعودية، فإنها منذ ١٩٧٧ تناضل من أجل حقوقها، حيث تم تشكيل رابطة النساء في السعودية، التي قامت بنشر بيانات ومنشورات عن حقوقها وشاركت في المحافل المختلفة، منادية بهذه الحقوق، ثم بعد ذلك قامت أكثر من ٣٠٠ سيدة بالتوقيع على خطاب موجّه إلى خادم الحرمين الشريفين، مطالبة بمجموعة من الحقوق المتعلقة بتحسين أوضاع المرأة السعودية، ومن ثم أيضًا ظهرت مبادرة بلدي التي تطالب بتمكين المرأة السعودية من دخول المجالس البلدية كناخبة ومنتخبة. ولم يتحقق شيء من الحلم إلا بعد القرار الملكي للملك عبدالله -عليه رحمة الله في ٢٠١١م- (٦)، الذي حظيت بموجبه المرأة بشيء من حقوقها مثل: حق التصويت والترشح في الانتخابات البلدية. وقد تم تعيين ٣٠ سيدة في مجلس الشورى، وهذه تُعد نقلة كبيرة للمرأة السعودية التي ظلت لعقود طويلة مغيبة كليًا عن الساحة السياسية؛ بسبب نفوذ رجالات الدين والمتشددين الذين يرون أن المرأة لا مكان لها سوى البيت. وعلى الرغم من هذه القرارات المهمة إلا أنه ما زال الطريق طويلًا أمام المرأة السعودية لتغيير الوعي المجتمعي والثقافي بحقوقها المشروعة ومشروعية مشاركتها السياسية.

أما بالنسبة لدولة قطر، فهناك مجلس شورى، يُعد الهيئة التشريعية في الدولة، ويضم ٤٥ عضوًا. ففي عام ٢٠١٣، وبعد انتخابات قطر التشريعية تكوّن المجلس من ٣٠ عضوًا منتخبًا و١٥ عضوًا معينًا ليس بينهم نساء، كما تشير الأدبيات القليلة في الموضوع، وعلى الرغم من أن المرأة القطرية شاركت في الانتخابات البلدية في عام ١٩٩٩، وكانت أول ممارسة لها وللرجل على حدّ سواء، وفازت امرأة بالتزكية في ٢٠٠٣، كما فازت بالانتخاب في عام ٢٠٠٧.

مما يعني أن هناك تراجعًا وضعفًا في نسبة المشاركة ولم تتطور هذه النسبة عبر السنوات. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم الضعف في المشاركة البرلمانية للمرأة القطرية، لكنها أكثر فاعلية وحضورًا في السلطة التنفيذية، فقد حملت المرأة القطرية حقائب وزارية وتبوأت مناصب تنفيذية مهمة في الحكومة.

في سلطنة عمان ركزت خطة السلطنة الخمسية السابعة ٢٠٠٦- ٢٠١٠ بشكل كبير على الاستجابة للتحدّيات التي تواجه المرأة. وتُعد المرأة العمانية الأولى في المنطقة التي حظيت بحق الترشح والانتخاب في مجلس الشورى وذلك منذ عام ١٩٩٤ وتم اختيار سيدتين لتمثيل محافظة مسقط. وفي ترشيحات الفترة الثالثة للمجلس ١٩٩٧- ٢٠٠٠ فتح باب الترشح والانتخاب في مجلس الشورى للمرأة في كل محافظات السلطنة. وظلت مشاركة المرأة العمانية في حالة ترقي وازدياد من النساء، سواء في الترشح والانتخاب أو على مستوى قاعدة الناخبين.

أما بالنسبة لمجلس الدولة العماني فقد بلغت نسبة المرأة في الفترة التأسيسية الأولى للمجلس عام ١٩٩٧-٢٠٠٠ نحو ١٠٪ من نسبة الرجال وكان عدد النساء أربع عضوات مقابل ٤١ عضوًا. على الرغم من زيادة الأعضاء إلى ٥٤ عضوًا، في المرحلة الثانية للمجلس، إلا أنه كان هناك تراجعًا طفيفًا في مشاركة المرأة، عوضت عنه في مرحلة المجلس الثالثة، التي زاد فيها عدد النساء إلى تسع سيدات، وبلغت نسبة مشاركتهن ٥١٪.

ورغم أن المرأة العمانية لم تحقق فوزًا في الدورة الرابعة لمجلس الشورى ٢٠٠٧-٢٠١١، إلا أنه كانت لها أعلى نسبة مشاركة في تلك الدورة، بلغت ٢٥٪، نظرًا لقيام الراحل السلطان قابوس بتعيين ١٤ امرأة لتعويض تلك الخسارة، من ضمن مجموع ٧١ عضوًا. أما في الفترة الخامسة ٢٠١١-٢٠١٥ فقد ارتفع أعضاء المجلس إلى ٨٣ عضوًا وتم تعيين ١٥ امرأة وبلغت مشاركتها نسبة

١٨٪. وأيضًا استطاعت المرأة العمانية في ٢٠١٢ أن تحصل على أربعة مقاعد بالمجالس البلدية المحلية في كل من ولاية بوشر، الخابورة، العامرات، وقريات بمحافظة مسقط.

المعطيات والظروف المساهمة في طبيعة تطور وتشكل عملية تمكين المرأة السياسي:

هناك مجموعة من المعطيات التي صاغت وشكّلت تجربة المرأة الخليجية في التمكين السياسي، نشير إلى أهمها:

أولًا: الظروف العالمية المساندة لقضية المشاركة السياسية للمرأة والمطالبة بضرورة دمجها الكامل في المساهمة المجتمعية بكل أشكالها. فوفقًا لاتفاقية الحقوق السياسية للمرأة واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات التي تُعد دول الخليج جزءًا منها، إضافة إلى ضغط المؤسسات البرلمانية العالمية وغيرها من الأمور التي أسهمت ودفعت دول المنطقة إلى اعتبار قضية تمكين المرأة حاضرة على أجندتها السياسية ولكن بشكل متفاوت في الأهمية.

ثانيًا: موقف القيادة السياسية ومدى إيمانها بعملية التمكين، وتوفير الدعم المناسب، من قوانين وتشريعات أو قرارات لتغيير وضع المرأة وإعطائها حقوقها الكاملة للمشاركة المجتمعية والسياسية.

ثالثًا: البيئة الثقافية والاجتماعية.

هناك كثير من الظروف والمعطيات التي شكّلت مسار تمكين المرأة السياسي في منطقة الخليج، ولعل أهم المعطيات التي تمت ملاحظتها في السنوات السابقة وعي المرأة الخليجية بحقوقها المدنية والسياسية من قبل كثير من شرائح النساء. إن نظرة المرأة لنفسها ومفهومها الذاتي عن نفسها وبني جنسها يُعد

تحدّيًا كبيرًا تواجهه المرأة العربية والخليجية بشكل خاص، حيث إنه لا يقف فقط حائلًا دون تحقيق المرأة لطموحاتها وتوظيف قدراتها ومهاراتها والمشاركة الفعّالة في المجتمع، ولكن أيضًا يقف عائقًا أمام تطبيق القوانين المنصفة لحق المرأة. فالتشريع يحتاج بيئة تستوعبه وتؤمن به حتى يتم تطبيقه وإنجاحه. فالمرأة التي ترفض الصورة النمطية التي رسمتها لها الثقافة التقليدية وتعمل على تحقيق طموحها كإنسان له الحق في الترقي والاختيار واتخاذ القرار الحر، عادة ما تواجه أحيانًا بمن يقف أمامها ويعيب عليها حقها في تقرير مصيرها، وقد يكون من قبل امرأة أخرى من جنسها، تعيش ظروفها نفسها. وهذا بطبيعة الحال يرجع لطبيعة المجتمع القبلي، الذي ما زالت جذوره متأصلة رغم مظاهر الدولة الحديثة، الذي يرى أن المرأة دائمًا في مرتبة ثانية بعد الرجل وأن هناك مساحات يجب ألا تخوضها ولا تفكر في خوضها كامرأة، فهي مساحات رجولية بحتة ومنها المشاركة السياسية. فضلًا عن ذلك هناك ثقافة ذكورية سائدة فيما يتعلق بالمرأة ودورها وهذه الثقافة متبناه من قبل المرأة باعتبارها تقاليد ثابتة وتوجهات دينية لا يمكن نقاشها. وهي تقريبًا تعمّ كل دول المنطقة ولكن بدرجات وأشكال متباينة. ففي بعض الدول نراها أقوى وأكثر حضورًا على الساحة المجتمعية مقارنة بدول أخرى أقل انفتاحًا وقبولًا لدور المرأة.

من ناحية أخرى في بعض الدول مثل: الكويت على سبيل المثال، يقف النظام الانتخابي المعتمد كعائق، كما يراه بعض المحللين، في تقدم المرأة في العملية الانتخابية، وذلك نتيجة نظام الصوت الواحد الذي عادة ما يذهب لابن القبيلة أو ابن المذهب. وإذا تم إعطاؤه للمرأة فهو يكون تحت بند «خل نجربها» كما يقول أحد أعضاء المجلس. ولعل هذا يشير لنا إلى سبب خفي ولكن تأثيره كبير على أرض الواقع ويؤثر كثيرًا في نجاح المرأة في العملية الانتخابية وهو انعدام الثقة بالمرأة، الذي يُعد من أخطر الأسباب التي يمكن أن تقف عائقًا أمام عملية التمكين السياسي.

هناك أيضًا معطيات أخرى لعبت دورًا في تشكيل هذه التجربة النسوية، وهي البرامج الانتخابية التي تتقدم بها بعض النساء، وهي في معظم الوقت يُعدها الكثيرون غير واقعية ولا تخدم القضايا الحقيقية للمجتمع مما يعزّز انعدام الثقة، خاصة بالنسبة للمرشحات اللواتي لم يعرفهن متطلبات المجتمع إلا عندما قرّرن الدخول والترشح للانتخابات.

ولعل هناك سببًا آخر مهمًا في تشكيل هذه المسيرة ألا وهو غياب دور مؤسسات المجتمع المدني الداعمة مثل: الجمعيات النسائية وغيرها، فدور هذه المؤسسات الحيوي اقتصر على تقديم محاضرات توعوية لم يكن لها أثر يذكر ولم يشكل فيها الحضور نسبة كبيرة حتى يتم التفاعل الحقيقي. إضافة إلى ذلك لم تعمل هذه الجمعيات النسائية على تشكيل كتل انتخابية لدعم بعض الأسماء النسائية لوصولها للمجلس، ولم توفر الدعم المادي الذي يمكن أن يساعد المرشحات في تحمل تكلفة الحملات الانتخابية. غير أنه جدير بالذكر هنا أننا قد عاصرنا حملات انتخابية صرف عليها الملايين من قبل بعض المرشحات ولكن لم تكن ذات جدوى في إيصال المرشحة إلى مقاعد المجلس للأسباب الاجتماعية والثقافية المختلفة التي ذكرناها آنفًا.

باختصار نحن بحاجة إلى العمل على إعادة تشكيل الوعي وهذا يقودنا إلى النظام التعليمي وأهمية التركيز على مفهوم المواطنة وما يتضمنه من حقوق وواجبات، وعلى قضية المرأة ودورها في الحياة العامة فمنذ صغرنا تعلمنا في درس القراءة أنه «مع حمد قلم» وليس «مع حمده قلم».

صحيح أن هناك انفراجات كبيرة على مستوى تمكين المرأة السياسي والمجتمعي في دول الخليج، لكن ما زالت هناك دول كثيرة بحاجة لحرق المراحل في هذا الجانب. فالمرأة البحرينية والعمانية والإماراتية قطعت شوطًا كبيرًا وسبقنا دول المنطقة كلها في مجال التمكين السياسي، سواء كان ذلك من خلال خلق

المظلة التشريعية الداعمة أم من خلال إيمان القيادة ودعمها الكبير في هذا الجانب. ولكن في بلد مثل: المملكة العربية السعودية ما زلنا بحاجة لاتخاذ خطوات كثيرة وكبيرة على مستوى التمكين، وكذلك في الكويت، وعلى الرغم من قدم وعراقة التجربة السياسية الكويتية التي كانت نموذجًا لكل دول الخليج، إلا أن ما يتعلق بتمكين المرأة السياسي ما زالت الكويت بحاجة لتذليل كثير من العوائق التشريعية والثقافية المجتمعية. وفي المقابل، وعلى الرغم من أن المرأة الخليجية تتمتع بمستوى عالٍ من الحقوق التعليمية والاقتصادية والصحية، إلا أن تمثيلها في الحياة السياسية والسلطتين التنفيذية والتشريعية لا يزال ضعيفًا في بعض الدول وجيدًا في أخرى.

- مستقبل مشاركة المرأة السياسية:

مشاركة المرأة السياسية مرتهنة بوضع المجتمع وظروفه، فهناك ارتهان متبادل ما بين ما هو متاح في المجتمع من تشريعات وقوانين ودعم وإيمان من القيادة من ناحية، وبين ما يمنحه المجتمع من دعم ثقافي مجتمعي يمنح المرأة مساحات حرة لممارسة دورها السياسي والاجتماعي من ناحية ثانية، ووعي المرأة بذاتها وقدراتها ومثابرتها على الحصول على حقوقها والحفاظ على مكتسباتها من ناحية ثالثة.

وأعتقد أنه لا يمكن أن تتحقق وتنمو عملية التمكين والمشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن كل هذه الظروف التي تم ذكرها أعلاه.

وإذا نظرنا إلى المستوى التشريعي في كل دول الخليج سنلحظ أن هناك مرتكزات قانونية مهمة تحققت في معظم الدول. فعلى سبيل المثال، أشار دستور دولة البحرين في المادة ٤ إلى مبدأ المساواة كدعامة من دعامات المجتمع مكفول من قبل الدولة، ونصت المادة في فقرة (ب) على ضرورة المساواة بين المرأة والرجل في مختلف الميادين بشرط عدم الإخلال بأحكام الشريعة الاسلامية.

كما أشار الدستور البحريني إلى الحقوق السياسية للمرأة في نص المادة ١، التي جاء فيها أن المواطنين رجالًا ونساءً لهم حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشح وفقًا للدستور. وفي التشريعات الوطنية صدر قانون ينظم عمليتي استفتاء وانتخاب مجلس النواب بموجب مرسوم رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٢، الذي نصت المادة الأولى منه على أن (يتمتع المواطنون رجالًا ونساءً بمباشرة حقوقهم السياسية من انتخاب وترشح واعتراض وغيره). فضلًا عن ذلك، انضمت البحرين لكثير من الاتفاقيات الدولية المعنية بتحسين أوضاع المرأة والرجل على حد سواء مثل، اتفاقية السيداو وغيرها من الاتفاقيات. هذا إضافة إلى أن المجلس الأعلى للمرأة أسس برنامجًا للمنح المالية للجمعيات السياسية، تدعم المرأة في تولى مناصب قيادية في هذه الجمعيات ودعمها للمشاركة في الانتخابات والترشح. وهناك برامج مماثلة متعدّدة لدعم التمكين السياسي والمجتمعي للمرأة البحرينية.

ولقد شهدنا في الحقيقة ما حققته المرأة البحرينية في الانتخابات الأخيرة، حيث حصدت المرأة ستة مقاعد نيابية وأربعة منها بلدية وذلك بالانتخاب. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على قوة ووعي بإمكانية المرأة البحرينية في الحصول على حقوقها وعلى زيادة الوعي المجتمعي بدورها وامكاناتها. وقد تكلل ذلك أيضًا بفوز المرأة برئاسة المجلس النيابي بالانتخاب وهذا في الحقيقة إنجاز للمرأة ودعم مجتمعي كبير لدورها السياسي. وأعتقد أنه في السنوات المقبلة ستكون النتائج أفضل من ذلك، خاصة إذا عملت المرأة البحرينية للحفاظ على المكتسبات والنجاح في تغيير النظرة النمطية لها.

أما في الكويت فالدستور الكويتي ركز على المساواة والحرية في البند السابع، وفي المادة ٢٩ أشار إلى أن الناس متساوون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب جنس أو دين وغيره. ولم يكن هناك نص واضح وصريح متعلق

بحقوق المرأة بشكل خاص. أما بالنسبة لقانون الانتخاب، فقد كان مقصورًا على الناخبين الذكور وذلك حتى صدور قانون ٢٠٠٥ الذي منح المرأة حقوقها السياسية. وقد شاركت المرأة بقوة في ٢٠٠٦ سواء من حيث الترشح أو المشاركة في التصويت. وفي انتخابات ٢٠١٢، فازت ثلاث مرشحات من أصل ١٣ مرشحة وهن معصومة المبارك، صفاء الهاشم، ذكرى الرشيد، والأخيرة مرشحه قبلية تفوز عن دائرة معروفة بتركيبتها القبلية. أما في ٢٠١٣ فقد تراجع العدد بشكل كبير، حيث بلغ عدد المرشحات ثماني نساء فقط وهو العدد الأقل منذ بدأت ممارسة المرأة لحقوقها السياسية، كما تراجع عدد مقاعد النساء في هذه السنة إلى مقعدين برلمانيين فقط.

ويلحظ هنا نوع من العزوف النسائي عن المشاركة في الانتخابات، سواء ترشحًا أو انتخابًا، وقد يكون هذا كما يعزيه بعض الباحثين إلى حالة إحباط أصابت المرأة الكويتية خاصة وأن المخرجات الانتخابية لم تلبِ المطالب الرئيسة للمرأة. حيث ظل كثير من قضاياها الاقتصادية والاجتماعية معلقًا دون حلول جذرية. إضافة إلى قضايا شراء الأصوات التي انتشرت والتي زعزعت ثقة الناخب. وما زال حضور المرأة في مجلس الأمة الكويتي ضعيفًا وغير متكافئ مع تاريخ الكويت السياسي وتراكم الخبرة البرلمانية الكويتية التي كانت نموذجًا لكل الخليج، ومع مكانة وإمكانية المرأة الكويتية.

في المملكة العربية السعودية كان قرار الملك عبدالله -عليه رحمة الله في ٢٠١٣- بتعيين ٣٠ سيدة في مجلس الشورى هو الخطوة الأولى والجوهرية في وضع المرأة السعودية على مسار التمكين السياسي. غير أن لها بابًا خاصًا لدخول المجلس ولها مساحة مخصصة للجلوس لا تتشارك فيها مع أخيها الرجل. ولكن العمل في اللجان مشترك كما ينص القرار.

أما دستور دولة الإمارات، فإنه لم يميّز بين المرأة والرجل، فقد رسخ مبدأ المساواة والعدل في المادة ١٤، وأكدت المادة رقم ٢٥ من الدستور على أن جميع الأفراد، سواء أمام القانون ولا تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو العقيدة وغيره. ولكن على مستوى ممارسة الحق السياسي، فقد تحقق ذلك مع خطاب التمكين ٢٠٠٥، الذي كان هو النقلة النوعية في هذا الجانب. وبعد تجربة ثلاثة فصول تشريعية أعلن رئيس الدولة أخيرًا عن نظام المناصفة الذي يعني زيادة نسبة مقاعد المرأة في المجلس إلى النصف من أصل ٤٠ عضوًا.

لم يختلف الدستور القطري عن باقي دساتير المنطقة بالتركيز على مبدأ المساواة والعدل وحق تكافؤ الفرص للجنسين. وقد قامت الحكومة القطرية بتطوير تشريعاتها وتنقية كل القوانين من أي بنود فيها تمييز جندري.

وذلك هو الحال بالنسبة للدستور العماني، إضافة إلى أن السلطان قابوس، رحمه الله، أصدر تشريعًا في سنة ٢٠٠٠ لتنظيم عملية التصويت والاقتراع ومن ثم تلاه بتشريع آخر في ٢٠٠٣ يمنح المرأة حق التصويت والانتخاب.

بالمجمل، يمكن القول: إنه من الناحية التشريعية هناك فعلًا مظلة تشريعية تحمي حقوق المشاركة وهناك في الآونة الأخيرة، ومنذ بداية الألفية الثانية برز كثير من التعديل والتطوير على هذه التشريعات بما يكفل حقوق المرأة والرجل على حد سواء في المشاركة السياسية. غير أن هذه المظلة التشريعية متفاوتة من دولة لأخرى في مدى انفتاحها وفي مدى السرعة في تطبيقها وأيضًا في متابعة التنفيذ. وما زالت هناك في بعض دول الخليج حاجة لتطوير هذه التشريعات ومتابعة تطبيقها لحفظ الحقوق. فكل هذه الدساتير موجودة منذ سنوات الاستقلال من الاستعمار وكلها مع بنود المساواة التي ذكرناه سابقًا، ولكنها على الرغم من ذلك أبقت حق المساواة في المشاركة السياسية

حتى بدايات ٢٠٠٠، بعكس ما حصلت عليه المرأة من الحقوق الأخرى مثل: التعليم والتجارة والصحة، فقد كانت مكفولة ومتحققة بدرجات متفاوتة في كل الدول الخليجية منذ قيام الدولة الحديثة بمؤسساتها.

وفي الختام يمكن التأكيد على أن ما حدث في انتخابات البحرين الأخيرة من دعم مجتمعي وسياسي للمرأة وما حققته المرأة من إنجاز في هذا المجال يجعلنا متفائلين بالمستقبل المقبل في مجال التمكين السياسي. كما أن قرار رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بزيادة التمثيل النسائي ليصل إلى النصف يُعد أيضًا قفزة نوعية في مجال تمكين المرأة ويدعو للتفاؤل بأن المقبل أفضل وأعم. هنا تبقى الكرة في ملعب المرأة في زيادة وعيها بحقوقها المدنية وكيفية حفاظها على هذه المكتسبات، والتخلص من الوعي الزائف المكتسب من الموروث الثقافي والمجتمعي المتشدّد الذي ألبس نفسه لباس الشريعة وأسبغ على ممارساته البعد الديني، وأخذته هي كمسلمات دينية لا يمكن مناقشتها، والدين في الحقيقة براء من ذلك.

جدير بالذكر هنا أن بعض الإجراءات الحكومية المتخذة حاليًا، بشأن تغيير الخطاب الديني الذي كان يركز جلّ اهتمامه على المرأة بحكم أنها «منبت الفتنة المجتمعية» سيكون له تأثير إيجابي لمصلحة المرأة وبالتالي، سيؤدي غالبًا لتغيير الصورة النمطية التي ظلت تجتر لسنوات، وهذا بدوره سيسهم بشكل كبير في ترقية الوعي المجتمعي وإيمانه بحق المرأة وإمكاناتها؛ لأن التغيير والتطوير على مستوى التشريع بحاجة أيضًا لبيئة واعية تستوعبه وتعمل به والا سيكون دون جدوى.

المراجـــــع:

١- المرأة والبرلمان في دولة الإمارات، ٢٠١٦، الاتحاد النسائي العام، أبوظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢- عقد من المشاركة السياسية للمرأة في الكويت: ما محصلة تلك المشاركة، ٢٠١٩، منتدى المرأة الخليجية، gwf-online.org.

٣- أخبار الخليج البحرينية، ٤ ديسمبر، ٢٠١٨.

٤- وسيم حسام الدين، التمكين السياسي للمرأة العربية: دراسة مقارنه، ٢٠١٦، مركز البحوث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض.

٥- بشير أبو القريا، (٢٠١٧)، الحقوق السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آراء حول الخليج: العدد ١٣٣.

٦- منتدى المرأة الخليجية، المرأة السعودية خطوات نحو المشاركة السياسية، gwf-online.org .

المرأة الخليجية في القطاع الخاص

الدكتورة ريم الفريان

المقدمة:

يُعد دور المرأة في النشاط الاقتصادي قديم كقدم بناء الأسرة، فيرى بعض العلماء الاقتصاديين أن حياكة الأم معطف صوف لأطفالها هو نشاط اقتصادي إنتاجي، لكنه لا يدخل في احتساب الناتج المحلي الإجمالي. وقد سعى بعض الاقتصاديين إلى إرضاء المرأة وتعريف دورها الاقتصادي ليشمل كل نشاط اقتصادي تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل، بهدف إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع وتحقيق فائدة اقتصادية؛ بمعنى أن نشاطها داخل المنزل هو نشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها. وبتطور المجتمعات وازدياد فرص التعليم ارتفعت الحاجة لمشاركة ومساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية، وتفعيل دورها في إطار التنمية الشاملة للدول، باعتبار أن تنمية المجتمعات لا يمكن أن تتحقق دون مساهمة جميع أفراده رجالًا ونساءً على حدّ سواء. وقد أثبتت المرأة أنها ركن أساسي في التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك عن طريق دخولها إلى سوق العمل ومشاركتها في عديد من الأنشطة الاقتصادية كسيدة أعمال أو كموظفة عاملة في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي.

وعلى الرغم من أن المرأة في الوطن العربي تمثل نحو نصف حجم السكان، إلا أن مساهمتها في العملية الاقتصادية ضعيفة ويعزى هذا الضعف إلى عوامل عدة تختلف باختلاف البلدان والنشاطات الاقتصادية المتاحة بها. ولا تُعد المرأة الخليجية حالة خاصة عن المرأة العربية، فهي جزء منها وتشهد أيضًا ضعفًا في المشاركة الاقتصادية. وقد أولت دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامًا بالغًا بتفعيل دور المرأة في القطاع الخاص كأحد سبل دعم مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية وتجلى ذلك واضحًا في خطط التنمية للدول في السنوات الماضية، حين تكلل بتخصيص أهداف واضحة ومحدّدة لتمكين المرأة اقتصاديًا.

دور المرأة الخليجية في القطاع الخاص:

أدى الاهتمام المتزايد لدول مجلس التعاون الخليجي بتعزيز مشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل ودعم دورها اقتصاديًا واجتماعيًا في جميع القطاعات، بما فيها القطاع الخاص، إلى فتح آفاق جديدة في مسيرة المرأة الخليجية. ولكن على الرغم من الاهتمام المتزايد لرفع نسب مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع المستوى التعليمي لها في عديد من دول الخليج، إلا أن نسب المشاركة لا تزال دون الطموح مقارنة بحجم القوى العاملة في دول الخليج. ففي دراسة للبنك الدولي حول مشاركة المرأة في سوق العمل تمت الإشارة إلى أن «تشكّل النساء نحو ٤٥ في المائة من إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنهن أفضل تعليمًا من الرجال، إلا أنهن لا يمثلن إلا نحو ربع قوة العمل»[١٧]. ولعل نظرة سريعة على الجدول التالي يبيّن التفاوت في سوق العمل بين الجنسين في دول الخليج.

تفاوت نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل بين دول الخليج

رسم بياني 5.4 : نسبة النساء والرجال من القوى العاملة الوطنية بحسب البلد من دول الخليج

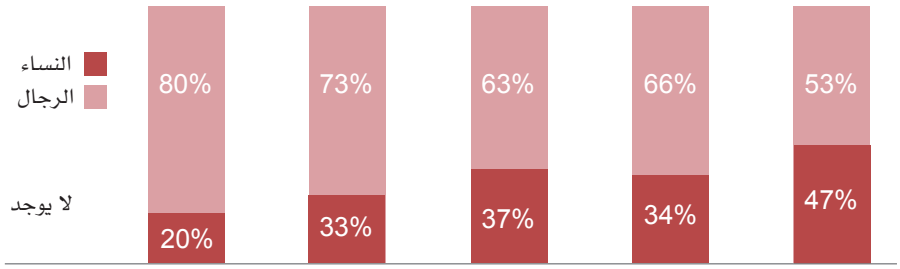

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية (الكويت)، مسح القوى العاملة بالعينة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقطر لتبادل المعلومات (قطر)، هيئة تنظيم سوق العمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (البحرين)، دليل تمكين المرأة العمانية للمركز الوطني للإحصاء (عُمان)، تقرير مسح القوى العاملة (السعودية) ومركز الخليج للأبحاث

ملاحظة: تعريف « القوى العاملة» يضم أولئك الذين يشغلون أي وظيفة والباحثون عن عمل.

---

(١٧) البنك الدولي Paving the way for women's economic inclusion in the Gulf 2016/03/08

وللمفارقة فإنه يلحظ أنه رغم ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تقلّدت مناصب قيادية في قطاعات عدة، الأمر الذي كان عاملًا أساسيًا في اكتسابها الخبرات القيادية والمشاركة في صنع القرار، الذي من الممكن أن ينعكس بصورة إيجابية على غيرها من النساء اللاتي يسعين للالتحاق بسوق العمل، ومواجهة التحدّيات المعوقة التي تواجهها وتحدّ من سرعة انضمامها كعنصر فاعل في دفع عجلة التنمية، وفتح آفاق جديدة أمامها قد تؤمن مشاركتها اقتصاديًا في كيانات اقتصادية مستقلة خاصة بها، كرائدات للأعمال ومالكات لشركات صغيرة ومتوسطة، أو يعرف اصطلاحًا بالقطاع الخاص .

وتشير البيانات المتوافرة رغم ندرتها إلى أن نسبة مشاركة المرأة الخليجية في القطاع الخاص كصاحبة أعمال «تراوحت بين ١٥ إلى ٢٤ في المائة، متمركزة في مجالات العقار والتجارة والأنشطة الخدمية» كما أشار تقرير الماسة كابيتال «المرأة الخليجية - رائدات الأعمال في الاقتصاد الجديد» أن قيمة أصول الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تديرها سيدات الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي قدرت بـ٣٨٥ مليار دولار»[١٨].

غير أن النظر إلى الأرقام السابقة لا يزال يعكس ضعفًا في مشاركة المرأة الخليجية في القطاع الخاص أو في النشاط الاقتصادي بشكل عام، مقارنة بحجم ما تمتلكه المرأة الخليجية من رؤوس أموال في المصارف.

وعلى النقيض من ذلك فإن مشاركة المرأة تبرز بصورة أكبر في القطاع الحكومي كما يشير الجدول الآتي:

---

(١٨) حضور ضعيف للمرأة الخليجية في القطاع الخاص.. لماذا http://www.gwf-online.org.

جدول 12: المشتغلون (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والنوع وقطاع العمل في دول مجلس التعاون، 2016م

(تابع) (continued)

Table 12: Employed (15 Years and Above) by Nationality, Gender and Work Sector in GCC Countries, 2016

Item	مجلس التعاون GCC		الكويت[4] Kuwait[4]		قطر Qatar		عُمان[3] Oman[3]		السعودية[2] KSA[2]		البحرين Bahrain		الإمارات[1] UAE[1]		البيان
	%	عدد No.	%	عدد No.	%	عدد No.	%	عدد No.	%	عدد No.	%	عدد No.	%	عدد No.	
Females															**إناث**
Grand Total															**إجمالي**
Total	...	...	**100.0**	**656,673**	**100.0**	**270,977**	**100.0**	**337,626**	**100.0**	**1,482,284**	**100.0**	**165,495**	**100.0**	...	**جملة**
Governmental Sector	...	...	34.1	223,673	22.3	60,308	28.2	95,081	47.4	702,800	20.4	33,747	10.0	...	قطاع حكومي
Private Sector	...	...	65.9	433,000	77.7	210,669	71.8	242,545	52.6	779,484	79.6	131,748	90.0	...	قطاع خاص
Citizens															**مواطنون**
Total	...	...	**100.0**	**150,237**	**100.0**	**36,394**	**100.0**	**139,716**	**100.0**	**835,726**	**100.0**	**65,139**	**100.0**	...	**جملة**
Governmental Sector	...	...	92.0	138,255	87.3	31,760	58.2	81,371	81.0	676,938	42.8	27,853	75.0	...	قطاع حكومي
Private Sector	...	...	8.0	11,982	12.7	4,634	41.8	58,345	19.0	158,788	57.2	37,286	25.0	...	قطاع خاص
Non-Citizens															**غير مواطنين**
Total	...	...	**100.0**	**506,436**	**100.0**	**234,583**	**100.0**	**197,910**	**100.0**	**646,558**	**100.0**	**100,356**	**100.0**	...	**جملة**
Governmental Sector	...	...	16.9	85,418	12.2	28,548	6.9	13,710	4.0	25,862	5.9	5,894	4.0	...	قطاع حكومي
Private Sector	...	...	83.1	421,018	87.8	206,035	93.1	184,200	96.0	620,696	94.1	94,462	96.0	...	قطاع خاص

(1) Data available only as percent not as absolut number.

(2) Percentage distribution from 2015 was used to calculate estimates of employed by sector

(3) Includes Employment data in civil sector only, and does not include employment in the Defence, Armed

(1) البيانات المتوفرة فقط نسب مئوية وليس أرقام مطلقة

(2) استخدم التوزيع النسبي لعام 2015م لحساب تقديرات المشتغلون حسب قطاع العمل

والـذي يوضـح أن مشـاركة المـرأة في القطـاع الخـاص أقـل بكثيـر مـن مشـاركتها في القطـاع الحكومـي في جميـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي باسـتثناء دولـة البحريـن، التـي ارتفعـت فيهـا نسـبة مشـاركة المـرأة في القطـاع الخـاص علـى الحكومـي بمقـدار ١٤,٤٪، أمـا باقـي دول الخليـج فيشـهد وجـود فجـوة كبيـرة بـين نسـبة المشـتغلات في القطـاع الحكومـي والخـاص. ومـن هنـا يبـرز الفـرق بـين مشـاركة المـرأة الخليجيـة في القطـاع الخـاص كعاملـة ورائـدة أعمـال. ففـي حـين يكـون إقبـال المـرأة عمومًـا والخليجيـة علـى وجـه الخصـوص علـى العمـل في القطـاع الحكومـي نجـد أن الإقبـال علـى العمـل في القطـاع الخـاص متدنٍ وغالبًـا مـا يكـون في قطاعـات صديقـة للمـرأة كالتعليـم والرعايـة الصحيـة.

وعلـى الرغـم مـن شـح في الدراسـات والمصـادر العلميـة حـول نسـب مشـاركة المـرأة الخليجيـة في القطـاع الخـاص إلا أننـا نشـهد ارتفاعًـا في نسـب مشـاركة المـرأة الخليجيـة في القطـاع الخـاص. فقـد أعلنـت المملكـة العربيـة السـعودية ارتفـاع نسـبة المشـاركات مـن قبـل السـيدات في ريـادة الأعمـال، وبحسـب إحصـاءات المرصـد العالمـي لريـادة الأعمـال فإنهـا تحتـل المرتبـة الثالثـة والعشـرين وتشـكل ٤٠٪ مـن رواد الأعمـال السـعوديين.

كمـا تُشـكل سـيدات الأعمـال في البحريـن حصـة بـارزة في القطـاع الاسـتثماري، وتسـتحوذ علـى ٤٠٪ مـن إجمالـي السـجلات التجاريـة، وبلغـت نسـبتها نحـو ٣٥٪ مـن إجمالـي العامليـن البحرينيـين في القطاعـين العـام والخـاص، اسـتقطب الأول ٤٧٪ منهـن، والثانـي ٢٨٪، ويتوقـع أن تصـل نسـبة مشـاركة المـرأة في سـوق العمـل بالمملكـة إلـى ٥١,٢٪ خـلال ٢٠٣٠ [١٩]. ويمثـل الاسـتثمار النسـائي في البحريـن مـا نسـبته ٢٧٪ مـن إجمالـي الاسـتثمارات، بحسـب إحصـاءات «غرفـة تجـارة وصناعـة البحريـن».

---

(١٩) النساء الخليجيات.. شريك أساسي في ثروات الخليج www.sasapost.com/women-in-gulf.

أما في دولة الكويت انخرطت المرأة الكويتية في قطاع الاستثمارات والأعمال التجارية منذ السبعينيات بنسبة بلغت ٣٪ من القوى العاملة، وارتفعت لتصل إلى ٣٣٪ خلال ١٩٩٩، ثم ٤٠٪ عام ٢٠١٧.

وفي الإمارات العربية بلغ عدد سيدات الأعمال المسجلات في غرف التجارة أكثر من ٢١ ألف سيدة يمتلكن أكثر من ٤٠ ألف شركة بأسمائهن. ويستحوذ كل من قطاع الخدمات الاجتماعية وقطاع التجارة العامة على النصيب الأكبر من استثمارات المرأة الإماراتية، حيث يستقطب كل منهما ٢٥٠ ألف سيدة، ١٠٠ ألف سيدة على التوالي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما تحتاجه رائدة الأعمال هو مزيد من الدعم الحكومي، لتتمكن من الصمود والمنافسة خصوصًا في الانفتاح الاقتصادي وسياسات الاقتصاد الحر، الذي تنتهجه دول المجلس. إضافة إلى ذلك تحتاج المرأة في قطاع الأعمال إلى منصات تفاعلية مشتركة لتبادل الخبرات وتذليل التحدّيات، مع معلومات وبيانات إحصائية دقيقة ومتجدّدة ومواكبة للتغيّرات السريعة، لكي تستطيع أن تسهم بكفاءة في إدارة نشاطها الاقتصادي واتخاذ القرارات الصائبة في توجيه عجلة النمو والتنمية والتمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع الأعمال الوجهة الصحيحة.

المرأة الخليجية في خطط التنمية الوطنية:

ففي إطار الرؤى والخطط التنموية المستدامة، وبهدف ادماج المرأة في كل القطاعات الاقتصادية والمجتمعية، حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على سنّ القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تعزّز دور المرأة الخليجية كموظفة ومستثمرة في القطاع الخاص أو مشاركة فاعلة في الحياة العامة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية. وإدراكًا لأهمية الدور المنوط للمرأة في دول المجلس، وإيمانًا بأن مشاركتها في صنع القرار سيسهم في تذليل التحدّيات

التي تواجهها في مختلف القطاعات كموظفة أو سيدة اعمال، لعبت الحكومات الخليجية دورًا رائدًا في النهوض بالأجندة الاقتصادية والسياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي. ففي أوائل عام ١٩٧٥، أنشأت الإمارات الاتحاد النسائي العام الذي لعب دورًا محوريًا في اقتراح تعديلات على القوانين لمصلحة المرأة. وكانت عُمان من أوائل دول المجلس التي سمحت للمرأة بالتصويت في عام ١٩٩٤، ولدى الكويت تاريخ طويل في إتاحة المنابر العامة للسيدات. وفي عام ٢٠٠٦، مهدت البحرين الطريق لقيام المرأة بدور في الحياة السياسة، حين تم انتخاب امرأة – لأول مرة في دول مجلس التعاون الخليجي كعضو في البرلمان. وفي عام ٢٠١٣، تم تعيين ٣٠ سيدة لأول مرة في مجلس الشورى السعودي ليشكّلن ٢٠ في المائة من إجمالي الأعضاء وهو رقم يفوق نسبة البرلمانيات في أمريكا على سبيل المثال. وتم أخيرًا انتخاب ١٧ سيدة لشغل مقاعد في المجالس البلدية خلال انتخابات علنية جرت في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥.

وقد أكد عديد من الباحثين أن اهتمام القيادات السياسية بتمكين المرأة في مختلف المجالات يُعد من الركائز المهمة لانطلاقة المرأة ومساهمتها الفاعلة في التنمية المستدامة بكل محاورها ومفرداتها، وقد ظهر ذلك واضحًا في خطط التنمية لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

ففي رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، كان حضور المرأة بارزًا حين نصت الرؤية على «السعي إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢ في المائة إلى ٣٠ في المائة في ٢٠٣٠، مما سيسهم في زيادة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي» [٢٠]، كما أكدت الخطة ٢٠٣٠ ضرورة ضمان إتاحة الفرص الاقتصادية للقوى العاملة النسوية، مع ضرورة القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية على أساس الجنس (ذكرًا أو أنثى)،

---

(٢٠) تعزيز طموحات المرأة أبرز أهداف رؤية «السعودية «2030» www.arabstoday.net.

وإصدار التشريعات والسياسات والإجراءات المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد اهتمت رؤية ٢٠٣٠ بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال باعتبارها مكونًا مهمًا يعتمد عليه التوجه الاقتصادي الجديد المعتمد على التطوير والابتكار، وركزت على أهمية مساندة رائدات الأعمال في اكتشاف، واستغلال أسواق جديدة محلية كانت أم عالمية.

وفي مملكة البحرين توقع مجلس التنمية الاقتصادية ارتفاع مشاركة المرأة في اقتصاد البحرين حتى عام ٢٠٢٠ بنسبة ٥٪ سنويًا لتصل إلى ٤٥,٦٪ مقارنة بمستواها في الوقت الحالي. ووفقًا لإحصاءات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بلغت نسبة النساء البحرينيات الملتحقات بالقطاعين العام والخاص من إجمالي عدد العاملين ٣٥,٧٪ في عام ٢٠١٥ [٢١].

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد نصت الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠١٥-٢٠٢١ على «السعي إلى تمكين وبناء قدرات المرأة الإماراتية، وتذليل الصعوبات أمام مشاركتها في كل المجالات، لتكون عنصرًا فاعلًا ورائدًا في التنمية المستدامة، ولتتبوأ المكانة اللائقة بها، لتكون نموذجًا مشرفًا لريادة المرأة في كل المحافل المحلية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال تحقيق جملة من الأولويات» [٢٢].

وفي دولة الكويت أولت رؤية الكويت ٢٠٣٥ المرأة دورًا مهمًا بدعم برامج تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا. مع المساهمة في زيادة عدد المتدربات القادرات على العمل من متلقي المساعدات الاجتماعية، وذلك نتيجة تغيير فلسفة المساعدات من الدعم إلى التمكين.

---

(٢١) المرأة البحرينية في أرقام الطبعة الثانية ٢٠١٥.

(٢٢) كتاب الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية ٢٠١٥ -٢٠٢١.

التوصيات:

ولكي تتمكن المرأة الخليجية من زيادة مساهمتها في التنمية، وتتمكن دول مجلس التعاون من تحقيق الأهداف المأمولة لرؤاها الإستراتيجية الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص، وتمكين المرأة اقتصاديًا فإنها تحتاج لخطط واضحة ومفصلة تقدم حلولًا ناجعة للتحدّيات التي تواجه رائدات في القطاع الخاص، ونقترح بعض التوصيات:

- ضرورة إيجاد مراصد وطنية للمرأة بدول الخليج تهدف إلى تحفيز البحث العلمي، وتوفير الإحصاءات والبيانات الدقيقة والحديثة، التي تمكن سيدات الأعمال من اتخاذ قرار الاستثمار الصائب في القطاع المناسب، نظرًا لأن ندرة البيانات تشكل عائقًا مهمًا أمام قدرة المرأة على المضي في اتخاذ قرار الاستثمار في المجال المربح. فمعظم الإحصاءات المتاحة إما قديمة أو لا تمثل المتغيّرات المحلية للدولة. وتجدر الإشارة هنا إلى دور المرصد الوطني للمرأة في المملكة العربية السعودية، الذي طوع بعض المؤشرات العالمية لتعكس المتغيّرات المحلية لواقع المرأة السعودية.

- من المهم العمل على إنشاء مجلس للمراصد الوطنية للمرأة في دول الخليج لدعم البحث العلمي المشترك بين دول مجلس التعاون، لتبادل الآراء وتشجيع المبادرات التكاملية والاستثمارات المشتركة.

- تحفيز التعاون بين سيدات الأعمال في دول الخليج من خلال تفعيل منصات التعاون.

- إنشاء برنامج مشترك لتبادل الخبرات والكفاءات بين السيدات المهنيات وسيدات الأعمال في دول الخليج ولا سيما القياديات وصانعات القرار منهن، والاستفادة من قصص التجارب الناجحة بتعميمها على جميع سيدات الأعمال في دول المجلس.

- تشجيع البرامج التدريبية وورش العمل المشتركة لترشيد الإنفاق وتعظيم المنافع العائدة على عدد أكبر من سيدات الأعمال الخليجيات وسيدات الوطن العربي.

حضور المرأة الخليجية في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

إيمان مرهون

مقدمة :

تُعد المرأة العربية شريكًا أساسيًا في عملية التنمية الرامية إلى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. حيث يتدرج هذا الدور من الدعم والشراكة إلى المشاركة الفعلية في تحقيق الأمن البشري؛ نظرًا لما تتمتع به المرأة من قدرات ورؤى للمساهمة في التنمية المستدامة بجميع مفاصلها فلا نمو اقتصادي دون فائدة تعود على الاقتصاد والأفراد ولا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كل أشكال التمييز، ولا استدامة بيئية دون دور فاعل للنساء كرائدات للتغيير. وهذا ما يؤكد عليه مسؤولو الأمم المتحدة في مختلف الفعاليات منذ اعتماد أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر، التي ركز الهدف الخامس فيها على «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات»، ما يعني أن المجتمع الدولي مرة أخرى، يؤكد أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة.

ومما لا شك فيه أن المرأة عبر الأزمنة لعبت دورًا محوريًا في علاقات الأسرة، باعتبارها المؤثر الرئيس في البنية الاجتماعية، وكانت عاملًا أساسيًا في التغيير الاجتماعي. فهي تؤثر وتتأثر، وتتكامل أدوارها مع الرجل لإحداث التغيير المنشود من تحوّل في أسلوب الحياة وتطورها، الذي يؤثر بدوره في المجتمع وقيمه وعلاقاته ومؤسساته.

ورغم أن هناك توافقًا عامًا في الدول العربية حول دور المرأة التنموي وأهميته في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول، الذي ترتب عليه تأسيس المجالس والمنظمات الداعمة لها، وتخصيص المنتديات والمؤتمرات كمنابر لها، ومن خلال أدوارها القيادية التي تقلّدتها تم ترويج الدول إعلاميًا، إلا أن الإشكالية تكمن في أنه وبعد مائة عام من التنوير تعود المرأة إلى الواجهة وتصبح قضية سجاليه بين التيارات المتصارعة، فقضية المرأة كغيرها تُعد

موضوعًا للحديث وهدفًا له وهي مرشحة للتراجع تحت ضغط الصياغات الأيديولوجية المرتبطة بالحركات الإسلامية التي تسود المجتمع العربي.

في ضوء ذلك يكون السؤال: أين يقف الإعلام العربي والخليجي من هذه الإشكالية؟ هل ما تظهره وسائل الإعلام العربية والخليجية يعكس دور المرأة التنموي أو على الأقل يخدم أهداف دولنا الخليجية في الدعاية الدولية؟ وهل تنسجم صورة المرأة في الإعلام العربي والخليجي مع الواقع؟ والأهم ما الصورة التي تعكسها وسائل إعلامنا عن المرأة؟ والسؤال المركزي: هل كانت المرأة في إعلامنا الضحية أو المتهمة؟ وهل الاهتمام بشكل المرأة في الإعلام يُعد تمييزًا ضدها يضاف إلى قائمة أشكال التمييز الأخرى التي تعاني منها؟

قبل الخوض في البحث عن إجابات لتلك الأسئلة يجب الإقرار بأهمية دور الإعلام في تكوين شخصية الإنسان وبلورة ثقافته، وأن هذه الأهمية أخذت في التزايد مع الثورة التكنولوجية التي نعيشها حاليًا وولادة وسائل الإعلام الجديد أو ما يعرف بالسوشيال ميديا، التي أصبحت أكثر تأثيرًا لقدرتها على إيصال الرسالة المرغوبة لجميع طبقات المجتمع، سواء المتعلمين أو غير المتعلمين، بل أصبحت من أهم الوسائل التي تستخدم في تسويق الأفكار وتعبئة الرأي العام والتأثير فيه وغرس القيم والمبادئ.

وكما أن للإعلام دورًا محوريًا، باعتباره يشكل خيطًا ناظمًا ووسيطًا أساسيًا في عمليات التغيير التي تستهدف تحسين أوضاع النساء في المجتمع بشكل عام، إلا أن الاستخدام السيء للإعلام عندما يغفل الموضوعات ذات الأهمية الكبرى والقضايا الجوهرية المتعلقة بدور المرأة المجتمعي المهم، ويركز جلّ اهتماماته على القضايا التافهة، تتعقد الأمور وتستفحل المخاطر.

فمنذ أكثر من ٢٠ عامًا اعترفت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بالدور الحاسم لوسائل الإعلام في مكافحة الصور النمطية للمرأة في

مجتمعاتها، ودعت إلى تعزيز مكانتها. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام تناولت الـ ١٢ مادة من اتفاقية بكين المنبثقة عن مؤتمر المرأة العالمي، الذي انعقد في العاصمة الصينية في ١٩٩٥، وكان المتوقع من وسائل الإعلام في مختلف دول العالم أن تسهم بأكبر قدر ممكن للنهوض بالمرأة، ودعم قضاياها والدعوة لإقرار حقوقها المساوية للرجل في مختلف نواحي الحياة، إلا أن في واقع الحال ما زال تطبيق بنود الاتفاقية لم يحقق الأهداف، نظرًا لأن التنفيذ يسير ببطء شديد.

لا بد من التأكيد هنا أن موضوع المرأة موضوع بالغ التعقيد، إذ تسهم في تشكيله منظومة القيم والعادات والتقاليد والأفكار للفرد والجماعة، وهنا اقتبس ما ذكره أديب خضور، أستاذ الصحافة في كلية الصحافة في جامعة دمشق، في كتابه «صورة المرأة في الإعلام العربي»، الذي ذكر أن وسائل الإعلام لا تعمل من فراغ ولا تتوجه إلى المطلق، وإنما هي أدوات منهمكة في تحقيق إستراتيجيات من أوجدها، وهي محكومة بشروطها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية، فهي تخدم مصلحة وتنشر فكر قوى اقتصادية اجتماعية وسياسية معينة، ويتأثر مضمون الخطاب الإعلامي للمؤسسة بالمجتمع وبالمستوى الحضاري والثقافي السائد، فثمة علاقة متبادلة بين الوسيلة الإعلامية والواقع الاجتماعي.

صورة المرأة في الإعلام بشكل عام والخليجي بشكل خاص:

في هذا الشأن اتفق أغلب الباحثين على أن الواقع الذي تقدمه وسائل الإعلام التقليدية (الصحافة والإذاعة والتلفزيون) وسيأتي الحديث لاحقًا عن الإعلام الجديد، هي صورة نمطية تقليدية، ولا تختلف في ذلك معظم الدول العربية وأهم تلك الاختلالات على سبيل المثال لا الحصر تتركز فيما يلي:

- غلبة الطابع السلبي على صورة المرأة في الإعلام، وذلك من حيث خصائصها التعليمية أو الثقافية ومن حيث قدرتها على التصرف المستقل واتخاذ القرار.

- غلبة التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة في الرسالة الإعلامية وعدم مواكبة التنوع في أدوار المرأة واقعيًا.

- عدم كفاية المواد الإعلامية من حيث الكم والكيف التي تعرف بالحقوق المختلفة للمرأة اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

- ضعف المواد الإعلامية التي تحاول التصدي للمفاهيم والعادات الخاطئة الظالمة للمرأة والمميّزة ضدها.

- غلبة الطابع التجاري على الممارسة الإعلامية، الذي يؤدي إلى تقديم صورة سلبية للمرأة كمستهلك أو كجسد بما لا يتفق مع واقع المرأة والقيم الاجتماعية.

هل اختلفت صورة المرأة الخليجية في الإعلام الخليجي عن أخواتها في الإعلام العربي؟

تحرص وسائل الإعلام الخليجية، من خلال البرامج الحوارية، والمسلسلات الدرامية، والإعلانات والأفلام على غرس صورة نمطية للمرأة الخليجية، وتلح عليها، على الرغم أن هذه الصورة لا تعبّر في حقيقة الأمر عن القاعدة العامة للنساء في الخليج، وإنما هي استثناءات. لكن وسائل الإعلام تعاملت مع هذه الاستثناءات على أنها ظواهر، أما أبرز هذه الصور النمطية فهي:

١- المرأة الجريئة المتحررة.

٢- المرأة المترفة.

٣- المرأة السلبية.

مع الأسف أن ما ذكر أعلاه بخلاف ما لم يذكر كان إجماعًا في أغلب الأبحاث والمسوح الدراسية التي تم إجراؤها في كليات الإعلام في عدد من الدول العربية في مراحل مختلفة بدءًا من السبعينيات حتى بدايات القرن الواحد والعشرين. وبعيدًا عن النتائج الأكاديمية التي قد نتفق معها أو نختلف عنها، سنرى بأن الصورة السائدة حاليًا هي تلك الصورة النمطية والسلبية نفسها عن المرأة وقد تكون هذه النتائج أكثر رأفة مما تراه أعيننا يوميًا، فهي زوجة ساذجة تلفزيونيًا وشيطان سينمائيًا و«كالحة» في الإعلانات.

من جانب آخر نرى بأن التطور الذي يعرفه حضور المرأة في الوسط والمحتوى الإعلامي لا يزال محتشمًا، بالنظر إلى التحوّلات التي عرفتها قضايا المرأة. فالإعلام لا يزال يروج لفكرة مفادها أن البناء الاجتماعي للأنوثة ينطوي تحت شعار الجسد، في حين أن البناء الاجتماعي للرجولة ينبني على شعار العمل. كما يمكن ملاحظة توجه إعلامي في القنوات نحو الدبلجة في معظم المسلسلات والأفلام المقدمة (التركية، الكورية، المكسيكية والهندية...)، التي تستورد قيمًا وصورًا تختلف عن واقع وخصوصية المجتمع العربي، والأخطر فيها أنها تنقل باللغة الدارجة، ويظهر فيها تقديم صور نمطية تسيء إلى المرأة ومكانتها ودورها في العملية التنموية والتربوية.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: هل تغيّرت أو تحسنت صورة المرأة في ظل الثورة التكنولوجية والاعتماد الكلي والمطلق على هذا الجهاز الذي نحمله في أيدينا أينما حللنا أو نزلنا؟ وهل استثمرنا هذه التكنولوجية في صالح المرأة، وبـ«نحن» أعني أولًا نحن النساء والمجتمع الكلي بشكل عام.

على مدار العقد الماضي استمرت قوة تأثير وسائل الإعلام الاجتماعي في النمو عالميًا، وخلال تلك الفترة تغيّر نطاق وحجم الاستخدام بشكل كبير عن الأيام الأولى، عندما كانت تلك الوسائل تحقق في المقام الأول الاحتياجات

الاجتماعية في التواصل والترفيه حتى وصلنا إلى عصرنا الحالي، حيث ينظر إلى تطبيقات الوسائط الاجتماعية كأدوات مهمة في الإدارة الحكومية والتنمية السياسية وإدارة الأعمال. وفي الآونة الأخيرة، أخذ تدفق المعلومات حيّزًا أكبر في تلك الوسائط، وأصبحت تسهم إما في توعية أو تضليل الرأي العام والتأثير في السياسة والاتصال السياسي.

على سبيل المثال، في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، لعبت وسائل الإعلام الاجتماعية دورًا حاسمًا في تشكيل الرأي العام على الصعيد الدولي والوطني من خلال ما يسمى بمواطني الإنترنت « «Netizens، الذين لعبوا دورًا كبيرًا في عدة أحداث كان لها آثار عالمية خلال السنوات القليلة الماضية. فتطبيقات «البيانات الضخمة» والذكاء الاصطناعي أخذا في التوسع أكثر وأكثر ومع زيادة معدّلات الانتشار المجتمعي لهذه التطبيقات التي تعتمد بشكل أساسي على البيانات بدأت في تقديم رؤى عميقة في الرأي العام، والمشاعر، والسلوكيات في عديد من البلدان بمستويات غير مسبوقة مما خلق فرصًا غير مسبوقة، وفي الوقت نفسه ولّد مخاطر جديدة لا مجال لذكرها حاليًا.

الأرقام التي تتناولها التقارير العربية والدولية مخيفة نوعًا ما، حيث تعكس ما أصبحت عليه هذه التطبيقات كقوة اجتماعية نافذة حتى إن بعض هذه الحسابات يمكن النظر إليها كدولة قائمة بذاتها يديرها صاحب الحساب وله من الجماهير أو المتابعين ما يفوق عدد سكان بعض بلداننا الخليجية جميعها.

عالميًا يظهر توزيع استخدام الإعلام الاجتماعي الحديث حسب النوع الاجتماعي) إذا أخذنا فيسبوك مثالًا)، الذي تتساوى فيه تقريبًا أعداد مستخدمي فيسبوك من الرجال والنساء. إلا أن هذا التوجه لا ينطبق على المنطقة العربية، حيث النساء يشكّلن الثلث فقط من مستخدمي فيسبوك وهي نسبة لم تتغيّر منذ عام ٢٠١١ حسب ما أورده تقرير وسائل التواصل

الاجتماعي الثالث، الذي تصدره كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

أما في تويتر فقد بلغ العدد الإجمالي لمستخدمي تويتر النشطين في العالم العربي ٥,٧٩٧,٥٠٠ مستخدم في مارس ٢٠١٤. وقد حلّت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى في عدد من مستخدمي تويتر النشطين في المنطقة العربية، بعدد ٢,٤ مليون مستخدم، وهو ما يمثل أكثر من ٤٠٪ من مستخدمي تويتر النشطين في المنطقة العربية.

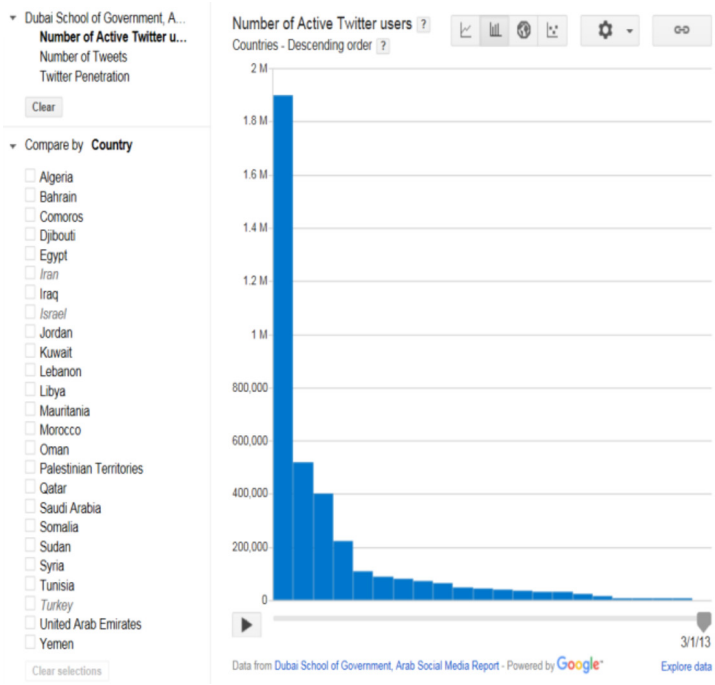

وبالنسبة للعدد التقديري للتغريدات التي نشرها مستخدمو تويتر في العالم العربي، فقد بلغت في مارس ٢٠١٤، نحو ٥٣٣,١٦٥,٩ تغريدة، بمعدل ١٧,١٩٨,٩٠٠ تغريدة في اليوم، أصدرت المملكة العربية السعودية وحدها ٤٠٪ من جميع التغريدات في العالم العربي، في حين أصدرت مصر ١٧٪، والكويت ١٠٪. وبلغت نسبة مستخدمي تويتر من النساء في المنطقة العربية – التي تم

نشرها لأول مرة في سلسلة تقارير وسائل الإعلام الاجتماعية العربية ٣٦,٦٪ وهي نسبة أعلى بقليل من نسبة مستخدمي الفيسبوك من الإناث في المنطقة.

وعلى الرغم من المشاركة النشطة للمرأة العربية في الإعلام الاجتماعي، وزيادة الإيمان بأهمية الإعلام الاجتماعي ودوره في لتمكين المرأة في المنطقة العربية في المجالات كافة. فقد سمح الإعلام الاجتماعي للمرأة باتخاذ شكل جديد من أشكال القيادة، يركز على استخدام الاتصالات وشبكات التواصل، علاوة على ذلك لم تكن النساء مجرد ناشطات في مقاهي الإنترنت فقط، بل إنه تم توثيق دورهن كمشاركات ناشطات على أرض الواقع.

صورة المرأة الواجب إبرازها في الإعلام:

إنّ الصّورة الحقيقيّة للمرأة بلا شكّ ينبغي أن تكون صورةً تعكس قيمة المرأة وعظيم دورها في المجتمع؛ فالمرأة هي الأمّ التي تَقع على عاتقها أنبل مهمّة في الأسرة وهي تربية الأبناء وتنشئتهم على الخلق القويم، وهي المرأة العاملة التي أخذت على عاتقها مسؤوليّة مشاركة الرّجل في معظم مجالات الحياة، وخوض غمار الحياة العامة بكلّ مسؤوليّةٍ واقتدار. وهي المرأة التي تتولّى كثيرًا من المناصب المهمّة في الدّول والحكومات؛ وهناك عديد من الشواهد التي رأينا فيها المرأة تلعب دورها باقتدار في الوزارة، وفي القضاء، بل على رأس الحكومة، كحاكمة، أو رئيسة في عديد من الدول.

مداخـلات الجلسـات

الجلسة الأولى

بسبب خطأ تقني غير مقصود لم يتم تسجيل مداخلات الجلسة الأولى، وتتقدم إدارة المنتدى بالاعتذار للزميلات والزملاء الأفاضل كتاب الأوراق والمشاركين في الجلسة.

الجلسة الثانية

د. باقر النجار:

في البداية أشكر د. عبدالحميد الأنصاري، د. منى البحر، على ورقتيهما القيمتين، مداخلتي عبارة عن تساؤلات بقصد التوضيح:

- لقد أشار د. عبدالحميد في حديثه عن «للذكر مثل حظ الانثيين»، وأشار كذلك إلى أن هذا لا ينطبق على بعض الحالات، إلا أنه لم يوضح تلك الحالات. وذكر أيضًا أن التشريعات في الخليج تجوِّز زواج المرأة دون السادسة عشرة، وعلمي أن دول الخليج تجوِّز من السادسة عشرة فما فوق.
- كما أشارت د. منى فيما يتعلق بمجلس الشورى القطري إلى أن هناك جزءًا منه بالتعيين، وجزءًا بالانتخاب، وأنا أعتقد أن كله بالتعيين والجزء الخاص بالانتخاب هو المجلس البلدي وليس مجلس الشورى.

د. رفيعة غباش:

سعيدة بوجودي معكم اليوم، فأنا أحضر لمحبتي رؤية الوجوه القديمة التي أحبها، وكذلك الوجوه الجديدة التي سأحبها إن شاء الله. في حقيقة الأمر أن هذا آخر تجمع لنا تحت مظلة واحدة، لذا يجب أن نحرص عليه وعلى التواصل من خلاله، وإن كانت الموضوعات المطروحة متأخرة بعض الشيء. فنحن في الإمارات لا نشعر أن هناك مشكلة متعلقة بالمرأة، وليس هناك

حركة نسوية طالبت بحقوقها إطلاقًا، بل نحن مارسنا حقوقنا، وبقينًا في إطار مجتمعي نحترمه ويحترمنا، وحرصنا على هذا الاتساق بيننا وبين ما يؤمن به الأهل، لذلك لم تكن هناك معركة من أي نوع، فما وصلت إليه المرأة الإماراتية ليس نتيجة صراع، ولا أي جهد إلا حينما أتيح لنا دخول الجامعات، وذلك لم يكن متاحًا لأمهاتنا اللاتي التحقن بالجمعيات النسائية.

وحينما ذكرت د. منى ما يتعلق بـ(مع حمد قلم) تذكرت قصة أكتبها الآن في كتاب جديد، حينما خرجت حركة النساء في محو الأمية، كانت الحافلة التي تحمل أطفال المدارس صباحًا تحمل عصرًا هؤلاء النساء، فظهرت قصيدة لأحد الشعراء تعبِّر عن ذلك، وأصبحت بعده تلك القصيدة شعارًا لمسلسل كرتوني.

ولأن والدتي -رحمها الله- لا تقبل بإهانة المرأة استدعت شعراء الحي وشعراء دبي ليردوا على هذا الشاعر، هذه حركات المقاومة لنا، لا نخرج في صراخ، بل نرد باللغة نفسها.

اليوم لا يشغلني موضوع المرأة وتشريعاتها، بل يجب أن تكون لنا أجندة أخرى في هذا المنتدى، تتلمس ما يستدعي المناقشة، فيما يخص الهوية، فلا يوجد منزل اليوم أطفاله يتحدثون العربية، اللغة اليوم انقطعت، فلا نستطيع التواصل إلا ببعض الكلمات. اليوم عندنا جيل من الشباب ينسلخون تمامًا عن هويتهم، ولهم تطلعات مختلفة لا تبني الأوطان، بل تبني أنفسهم بمزيد من الدخل، ومزيد من تحرر الشخصية، مثل هذه القضايا كثيرة جدًا اليوم لها الأولوية وتزعجنا، أسرة مصرية في الفندق، الأم محجبة فوجئت بأولادها يتحدثون باللهجة الأمريكية، لذا أعتقد أن تكون لنا أجندة أخرى.

أما فيما يتعلق بالورقة التي قدمتها د. منى، فأنا من الذين هم ضد التعيين أيًا كانت الظروف، يجب علينا أن نحبو ونقف ونثبت أننا جديرات بأن نكون في قائمة الترشيح والانتخاب؛ لأنه أحيانًا لا تصل المرأة المناسبة لمن اتخذ

القرار بالتعيين، بل تصل المرأة القوية التي تستطيع أن تفرض نفسها إعلاميًا، وهذا الإعلام اليوم هو أخطر سلاح يدمرنا، سواء الإعلام المحلي أو الإعلام الخارجي، لا ينقل أي صورة حقيقية، ولا يعمل على رفع وعي الإنسان، بل ينفذ أجندات، ويطرح علينا قضايا ليست من أولوياتنا، ويقنعنا بما يريد، نحن أمام قضايا أخرى تهدد مستقبلنا وأمننا كمجتمعات عربية.

جمال فخرو:

لدي تعليقات سريعة بعد أن أتوجه بالشكر لكل من د. عبدالحميد ود. منى على أوراقهما القيمة.

- إن مسألة المرأة ضد المرأة ليست مسألة مقتصرة على دول الخليج، ففي كل اجتماعاتنا حتى في البرلمان الدولي يناقش هذا الموضوع، ونسمعه من جميع نساء العالم، هذه مشكلة عالمية لا خليجية، تتغيّر الظروف بتغيّر الثقافة داخل المجتمع.

- أما مسألة المجتمع المدني ترجع إلى عدم وجود أحزاب سياسية في المنطقة، فإذا أردنا فعلًا عملًا سياسيًا حقيقيًا يجب أن تكون هناك أحزاب سياسية، أو ما نسميها (جمعيات نسائية)، يجب أن تعمل على مدى السنة، وليس قبل الانتخاب بثلاثة أشهر من حملات توعية وغيرها، هذا لن ينجح، ولن يساعد المرأة ولا الرجل المستحق الوصول للكرسي، بل يجب أن نؤسس لعمل سياسي حقيقي داخل مجتمعاتنا.

- أما بالنسبة لمسألة التشريع، فهي مسألة مهمة، ولا يمكن في دولنا نحن أن نقوم بعمل شيء خارج التشريع، لكن القرار السياسي هو الأهم، نضال المرأة في دول الخليج مهم، لكن القرار السياسي هو الأهم، نضال المرأة في دول الخليج كبير، ومن الممكن تحويله إلى قرار سياسي من رأس الدولة أو يمكن إعادتها إلى مربعها الأول بقرار سياسي أيضًا من رأس الدولة.

مع الأسف الشديد هناك نوع من المكابرة بقول النساء: (لن نقبل التعيين)، لماذا؟! فلنجعل صوت المرأة يصل بأي طريقة، فكل دول العالم فيها هذا التعيين، فليس عيبًا أن تصل المرأة إلى البرلمان بالتعيين، فهل يعقل قبول تعيين المرأة كوزيرة في كل مكان إلا في البرلمان؟!

أعتقد أننا إذا أردنا أن نسمع صوت المرأة بشكل واضح وكبير يجب أن نلجأ إلى موضوع التعيين، كما في الإمارات الآن حين تساوى الأمر ٥٠٪ للرجال، و٥٠٪ للنساء.

نحن في البحرين أخذناها كقاعدة ٢٥٪ من النساء في الشورى، والباقي رجال، فأرجو من المرأة ألا ترفض أمر التعيين، بل تعمل عليه حتى تصل إلى ما وصلت إليه المرأة في الإمارات.

د. موضي الحمود:

أشكر د. عبدالحميد على ورقته، فقد أثار موضوعات نسمع عنها فقط، لكنه وضعها تحت المجهر، وقد استعنت بورقته قبل أن أحضر إلى المنتدى، والتي أوضح فيها أثار الخلط بين الموروث الديني والثقافي، ليتنا نشكو فقط من الموروث، بل نشكو أكثر من الفتاوى والتفسيرات الغريبة والمستجدة علينا كمجتمعات خليجية تعوّدت على التسامح الديني، بدأنا نرى تشددًا بشأن المرأة أكثر من الموروث السابق.

وتقول د. رفيعة: إن هذه أشياء سمعناها، لكن هذه أشياء موجودة، قد تكون انتهت عندكم في الإمارات، لكن في مجتمعنا موجودة، نُجابَه بها يوميًا، وما زالت تعطل موردًا مهمًا وهو المرأة، فمسألة الولاية وإن اختفت جزئيًا إلا أنها موجودة، وهناك مآسٍ لنساء متعلمات يقابلن كثيرًا من المشكلات، لذا لا بد أن نلقي الضوء ونثير مثل هذه الأمور، ونستمر في الكلام عنها حتى نتجاوزها.

- من الجميل أن تحصر د. منى كل هذه الأشياء، لكن كنت من ضمن النساء اللاتي كن يرفضن التعيين، وظللت أناضل مع الجمعيات السياسية للمطالبة بحق المرأة السياسي، وخرجت في المظاهرات وغيرها، لكن الآن تبيّن لي أنني كنتُ مخطئة، وتراجعت عن هذا الخطأ، فأنا اليوم مع التعيين، لتثبت المرأة أولًا أنها جديرة بذلك الأمر، فلا ننس أننا في مجتمعات تقليدية، الرجل فيها له مجالات اجتماعية كثيرة مع الرجال في الديوانيات والمجالس وغيرها، لكن المرأة ليس لها هذا الحضور والتواصل المستمر مع القواعد الانتخابية، لذا أعتقد أن مسألة التعيين مهمة جدًا، ويجب طرحها في المجتمعات الخليجية.

- القضية التي طرحتها د. رفيعة بخصوص الجدات، نقول كل زمن له ظروفه من التطور الخاص باللغة، واتفق مع الدكتورة والأخ. عبدالخالق في ضرورة طرح أجندة مستقبلية للمرأة خلال عشرين سنة.

د. عبدالخالق عبدالله:

- لدي استفسار حول الحديث (إنّ اللّهَ ليَزعُ بالسلطان ما لا يَزعُ بالقرآن)، هل هو صحيح، يقال: إنه حديث، لكن المهم أنه قول مأثور لأحد الخلفاء الراشدين.

- كما أنني أعتقد أن القرار السياسي عادة ما يكون له تأثير أكبر من المعتقدات الدينية السائدة، والسعودية أخيرًا مثال على ذلك.

- كما أود الإشارة إلى أن أوضحت الأرقام أن ٤٧٪ من النساء بأمريكا لم يصوتن لـ(هيلاري كلينتون) وصوتنَ لـ(ترامب) على كل مساوئه ونظرته الدونية للمرأة، وهذا يجرنا إلى موضوع عدم إيمان المرأة بقدرات أختها الخليجية وعدم التصويت لها ظاهرة ليست خليجية، بل هي عالمية، والإحصائية السابقة فقط توضح ذلك.

وكذلك الدراسات الميدانية تشير إلى أن الرجل أكثر حرصًا واندفاعًا للمشاركة والعمل السياسي من المرأة، ليس فقط في التصويت، بل في الإقبال كذلك، فهي أقل إقبالًا من الرجل في السياسة، تتمنع من الدخول في العمل السياسي، والنسبة كبيرة جدًا، والدراسات الميدانية ذكرت أن ٣٢٪ من النساء يصوتن مقابل ٦٨٪ من الرجال، وهذا يرجع إلى اعتقاد راسخ أن الرجل أقدر على عالم السياسة من المرأة، فالمهم ألا نيأس ونتعجل الأمور.

د. مها المنيف:

شكرًا على طرح الورقتين، وقد تعلمت منهما الكثير، من الواضح أن ورقة د. عبدالحميد تؤكد أن التشريعات الخاصة بالحقوق المدنية فيها تمييز واضح ضد المرأة، بغض النظر عن كونها موروثًا دينيًا أو موروثًا ثقافيًا، وما فهمته من هذا كله أن الدين بعيد عن كل هذا، وأنها موروث ثقافي لا ديني.

فمثلًا بالنسبة لزواج القاصرات بدءًا من ٢٠٠٩م، في السعودية تم تقديم مشروع بتحدّيد عمر زواج الأطفال كما أسميه، وبقينًا عشر سنوات حتى صدر القانون من مجلس الشورى في ٢٠١٩م الشهر الماضي، الذي يحدد سنّ الزواج المسموح به بدءًا من ١٨ عامًا إلا أنه يحق لها الزواج من ١٦ إلى ١٨ سنة بأمر من القاضي، مع أن كل أنظمة حقوق الطفل تؤكد أن حقه في المعاملة كطفل يجب أن تصل إلى سنّ ١٨ سنة. السؤال الأول: المأزق الذي وقعنا فيه الآن هل سببه المجامع الفقهية أم الفتاوى كما ذكرت د. موضي، وهل نراجع هؤلاء المفتين في مثل هذه الفتاوى؟ والسؤال الثاني هو نظرًا لأنه في دول الخليج ليس لدينا مجتمع مدني بمفهومه الصحيح، فهل تطوير المجتمع المدني يمكنه حلّ هذه الإشكالية؟

كما أود الإشارة لما ذكرته د. منى أن كل دول الخليج تحركت في المسألة البرلمانية منذ عام ٢٠٠٥م إلا السعودية التي تحركت في ٢٠١١م، ولكن في

الحقيقة السعودية تحركت كذلك في ٢٠٠٥م، حينما تولى الملك عبدالله -رحمه الله- الحكم؛ وعّين مستشارات في مجلس الشورى.

د. ناصر الصانع:

شكرًا لإدارة الجلسة وإدارة المنتدى...

استطرادًا لكلمة «المستشارات»، فقد كنت في مجلس الأمة الكويتي، وكنا نسعى إلى أن ندخل مجلس الشورى السعودي في الاتحاد البرلماني الدولي باعتبار المقعد الذي نملكه في اللجنة التنفيذية الدولية، فقلنا: ما الحل الذي يعجِّل بقبول المملكة في الاتحاد الدولي؟ قالوا: المرأة.

فلما شاركت المرأة كمستشارة في مجلس الشورى سهل الأمر كثيرًا قبول مجلس الشورى السعودي في الاتحاد البرلماني الدولي.

لقد استمعت بشغف لورقة د. عبدالحميد الأنصاري، وأحيي الدكتور على إعادة تفكيك قضايا معينة في الشريعة عن طريق المصلحة، وتغيّر الظروف، وهو طرح جديد أود أن يناقش في المحافل المهمة، ولكن عندي ملاحظة واحدة حينما استشهد بتونس في موضوع الميراث؛ لأن الإخوة في تونس حينما نادوا بذلك لم تكن لديهم دوافع مقنعة، بل هو أمر سياسي بحت.

في جدة حضرت هناك المنتدى الاقتصادي، ولأول مرة يسمح للمرأة أن تجلس على المنصة وتتكلم، وقد انبهر الجمهور بكلام النساء مع أن القاعة كانت مفصولة، فقام شخص أمريكي متحمس يقول: هذه المملكة التي نريدها، وليس النساء الكبيرات الموجودات في البيت، فردت عليه واحدة من الموجودات أعتقد د. لبنى واستنكرت كلامه، وردَّت عليه بأن هؤلاء النساء الكبيرات في البيوت هن أصحاب فضل علينا ونحن ثمرات تربيتهن.

لا بد أيضًا أن نركز على قضايا الهوية كما ذكرت د. رفيعة، فلا بد أن نتمسك بها بقوة ونقاوم من يريد نزع هذه الهوية من مجتمعاتنا.

د. فوزية البكر:

الحقيقة ورقة د. عبدالحميد الأنصاري أثارت كثيرًا من القضايا الجدلية، وهي تعني ببساطة أننا بحاجة ماسة إلى تغيير الموروث الديني، وهذا أمر يحتاج إلى شجاعة، ونحن بحاجة كذلك إلى رجال ونساء لديهم الشجاعة والعلم للقيام بذلك، كما علينا أن ننتبه إلى قضية من أين يأتي هؤلاء المشرعون المتخصصون بالشريعة، هم يأتون من المعاهد والجامعات الشرعية، لذا يجب أن نعود إلى هذه المؤسسات الأكاديمية التي تخرجهم، نحاول معهم إعادة بناء المناهج برؤية نقدية، وأعتقد هذه إحدى مهماتنا الأساسية إذا انتبهنا لها.

- نحن كمجموعة ليبرالية عندنا الحساسية من الاقتراب من السياسي؛ لأننا لا نريد أن نكون من مثقفي السلطة، وأنا واحدة منهم بالتأكيد، لكن أعتقد أن هناك خطرًا شديدًا، خاصة أن صانع القرار الآن منفتح، ولديه الرغبة في التغيير، وإذا لم نحط نحن به فستحيط به الفئات المتشددة والتقليدية.

- لا بد أن نعيد تشكيل رؤية المرأة كإنسان داخل العقل المجتمعي، وليس كأنثى؛ لأن كل إنسان سيحتفظ بكل الخصائص التي أوجدها الله فيه، لكننا لا نختلف في المنزلة الإنسانية لكليهما.

- أرى أيضًا أن هناك خطرًا حقيقيًا على اللغة العربية من الأجيال الحالية خاصة وأنها تشكل الهوية.

د. حامد الحمود:

لدي تعقيب على ورقة د. الأنصاري التي أعدّها مميزة؛ لأنه يتمتع بأسلوب منهجي ومقنع، ونرجو أن يكون علماء الشريعة على مستوى د. عبدالحميد، لكن أختلف معه في بعض الأمور اليسيرة، منها:

أنه دائمًا ما يميِّز بين الإرث الديني والاجتماعي، وأعتقد أن كليهما الآخر نفسه، فالدين يدخل في الثقافة، والثقافة تدخل في الدين، وقد اقتبس الدكتور

مـن كلام الشـيخ. أبـو حامـد الغزالـي بـأن المـرأة ماكـرة، وعلـى الرجـل أن يكـون حـذرًا مـن كيدهـا، فكيـد النسـاء عظيـم، فقـد غلـب كيـد الشـيطان.

د. الجازي السبيكي:

أود مـن خـلال منبـر المنتدى أن نخـرج بتوصيـة إلـى كليـات الشـريعة ومعاهدهـا أن يبحثـوا أكثـر في تنقيـة التـراث والتشـريع الإسـلامي، ممـا ألحـق بـه مـن موروثـات ليسـت منـه، وعنـدي كتـاب (الأمَّـة) الـذي يصـدر مـن دار البحـوث والدراسـات الإسـلامية في قطـر، وأعجبنـي هـذا الكتـاب الـذي ألفتـه د. ليلـى رامـي، مـن يقـرأه يلحـظ كيـف كان للمـرأة دور كبيـر في مجتمـع الرسـالة، وهـذا يجعلنـا نطلـب بالفعـل مـن علمائنـا وطلابنـا، الاهتمـام بهـذا الجانـب للتفريـق بـين مـا هـو مـوروث وبـين مـا هـو مـن أساسـيات التشـريع الإسـلامي، الـذي ضمـن حـق المـرأة وكرّمهـا منـذ أكثـر مـن أربعـة عشـر قرنـاً.

د. عبدالعزيز كمال:

أضـم صوتـي إلـى جميـع الذيـن أشـادوا بورقـة د. عبدالحميـد، وهـي في الحقيقـة ورقـة شـاملة، وضـع فيهـا النقـاط علـى الحـروف فيمـا يخـص كثيـرًا مـن المغالطـات الموجـودة عـن الإسـلام، وبالتالـي، أكـد الدكتـور علـى بـراءة الديـن الإسـلامي مـن المغالطـات التـي نسـمعها في القنـوات القضائيـة ومـا شـابه، لكننـي أرجـو أن تخـرج هـذه الأفـكار خـارج القاعـة، وتعمـم الفكـرة علـى الجميـع، حتـى يسـتفيدوا مـن تلـك الآراء النيّـرة.

أمـا ورقـة د. منـى فيمـا يخـص المشـاركة السياسـية النسـائية، فالمجلـس ليـس هـو الهـدف الأسـمى لذلـك، فـلا نريـد الكـم، إنمـا نريـد الكيـف، هـل فعـلًا المـرأة تسـهم في تشـريعات وقضايـا؟ حسـب علمـي قليـل مـن النسـاء مـن تناقـش داخـل المجالـس، فالمقصـود المشـاركة السياسـية الفعّالـة وليـس الكـم.

د. ريما الصبان:

شاركت في هذا المنتدى منذ أواخر التسعينيات وكنت أرجو أن يكون هناك مؤتمر مخصص للمرأة، لذا أشكركم اليوم، مع تأخر الوقت في تحقيق حلمي هذا عشرين سنة، لكن المنتدى الذي يناقش هذه القضية اليوم أخذ أكثر من ٣٠ سنة، فلنطبق ذلك على مجتمعاتنا، فأنا من النساء اللاتي يؤمنَّ أن المرأة كانت ولا تزال تعمل وتنتج وتسهم في المجتمع وتنميته، فهناك كثير من الدراسات التي أكدت ذلك، حتى في كثير من المجتمعات الأكثر أبوية والأقل أبوية، والدكتورة. رفيعة واحدة من السيدات الآتي أكدن ذلك، وهناك باحثة في الثمانينيات أظهرت مقاومة المرأة في كل المراحل حتى الآن.

داهم القحطاني:

تصحيحًا للدكتورة. منى السيدة هي السيدة نورية السداني وليست نورا السداني، والنائب هو النائب سالم المرزوق وليس خالد المرزوق. وأذكر أنه حين رفض مجلس الأمة في ١٩٩٩ حقوق المرأة، كانت نسبة التصويت بالرفض ٤١٪ مقابل٢١٪ بالموافقة؛ لأنه القرار أتى بمرسوم الضرورة، وفي غياب المجلس، فلما أتى القانون في عام ٢٠٠٥م بالطريقة العادية (مقترح قانون) وافق عليه مجلس الأمة.

في الحقيقة قضية المرأة والتنمية، لا بد أن نراهن فيها على الشباب وتدريبهم على التمكين وحمل قضايا المجتمع، يجب ألا يحمل قضايا المجتمع الأكاديميون فحسب، بل يحملها الشباب كذلك في العالم كله، لأنه المحرك.

استُفزَّتِ المرأة حينما هاجمها ترامب في أمريكا، والآن التمثيل في الكونجرس الأمريكي، وصل إلى ٨٠ نائبة، و٢٠ في مجلس الشيوخ، وهو أكبر تمثيل للمرأة في تاريخ الولايات المتحدة؛ لأن المرأة صارت معنية، لا تنتظر سلطة تعيّنها،

هذه قضية يجب أن تأخذها المرأة بشكل رئيس، فحينما يأتي تمكين المرأة بناءً على قدراتها فسيكون راسخًا ثابتًا. أما حين يأتي بشكل هبة يكون ضعيفًا، وهذا ما حدث في الكويت، جاءت أربع نائبات بدعم حكومي، فلما قل الدعم الحكومي نتيجة السياسات نجحت فقط امرأة واحدة.

د. هالة صليبيخ:

عندي اقتراح للدكتورة. منى، لقد تطرقت إلى العدد، وأخذت نموذجًا الإمارات والبحرين كمجلسين، أتمنى أن يتم التطرق لدور المرأة الفعّال داخل المجلس من خلال رئاستها للجان المتخصصة والرئيسة، ودورها كنائب رئيس أحيانًا في المناصب القيادية. وأود أن أرد على الأستاذ عبدالعزيز الكمال بالقول: إن النائب الثاني لمجلس الشورى هي امرأة على مدى كل الدورات، فهناك نماذج نسائية فعّالة داخل المجلس أرجو أن يتم التطرق لها.

عبدالمحسن المظفر:

أعتقد أن الورقة التي قدمها د. عبدالحميد الأنصاري جديرة بالاهتمام، كما أنَّ الأفكار الإيجابية الموجودة بهذه الورقة يجب أن تمر من خلال أناس متنورين من التيارات الإسلامية؛ لأنها الأقدر على دحض كل هذه المفاهيم الخاطئة في أذهان المجتمع الخليجي، ولقد حمَّلتُ د. ناصر الصانع هذه الأمانة، ولعله يلتزم بها كما وعد.

وشيء مؤسف جدًا أن القيادات في المنطقة الخليجية تدعو لإصدار قرارات في صالح المرأة، والمجتمع يقف ضد هذه القرارات، فحينما قرر المرحوم الشيخ جابر الأحمد منح المرأة حقوقها السياسية، جاء الاعتراض من القاعدة الشعبية.

د. شيخة الجاسم:

من أكثر الأوراق إيلامًا ونحن نستمع لها هي ورقة د. عبدالحميد الأنصاري، تخيل أننا ننتمي لحضارة تقول: إن الإسلام كرَّم المرأة، وتأتي أمور الميراث والولاية والشهادة كلها ضد المرأة من فقهاء تسيدوا الساحة يثبتون أن للمرأة كيدًا أعظم من كيد الشيطان، لذلك د. ناصر الصانع يقول: نريد فقط المتخصصين بالشريعة ليتحدثوا في الشريعة، لكن هؤلاء الفقهاء هم من أخذوا حقوقنا، والدليل في عام ١٩٨٥م صدرت فتوى من وزارة الأوقاف الكويتية تفيد بأن الحقوق السياسية حرام على المرأة؛ لأنها تُعد ولاية عامة، وفي ٢٠٠٥م حينما صدر القرار من الدولة أصبحت حلالًا. لذلك أقول للدكتور ناصر: لا تقل فقط للمتخصصين بالشريعة؛ لأن الشريعة تتحكم في حياتنا ليست كالطب والهندسة.

خالد الجابر:

أعتب على د. عبدالحميد الأنصاري؛ لأن الخطاب الذي يذكره اليوم هو الخطاب نفسه قبل ٢٥ سنة، فأرى أن لدينا إشكالية كبيرة في طرح الموضوعات؛ لأننا لا نصل إلى شيء إذا ظللنا نطرح الموضوعات نفسها.

كذلك أشعر بالحزن الكلام الذي ذكرته د. رفيعة بأن أمور المرأة طيبة، ونحن لسنا محتاجين إلى شيء فنحن اليوم مطالبون بتثوير المرأة، ولدينا مشكلات في المجتمع ككل، وليس في قضية المرأة فحسب، وإذا لم تثوَّر المرأة والمجتمع فلن ننتزع حقوقًا، وسنظل ندخل في عباءة ولي الأمر، لذا أرجو أن تكون الأطروحات أكثر عمقًا.

عبدالنبي العكري:

إما أن نكون في دولة مدنية يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات، وإلا سنفصِّل لكل إنسان حقوقه بحسب ما نريد.

حينما نتكلم عن المجالس النيابية، هل فعلًا تعكس الإرادة الشعبية؟، وأنا اتفق مع الاستاذ جمال فخرو في ضرورة وجود مجالس فعّالة، ومنظمات سياسية تقدم برامج وتتنافس فيها الأغلبية وتتبادل فيها الآراء.

بالنسبة للتعيين في المجالس، فلا شك أن المعيّن سيكون ولاؤه لمن عيَّنه مع تفاوتات في ذلك، ولكن من الممكن للمرأة في الواقع الحالي أن تمكينها عن طريق (الكوتا) وبالانتخاب، وهذا موجود بالمغرب، وهي متقدمة جدًا على البلاد العربية في تمثيل المرأة، فأنا مع (الكوتا)، لكن عن طريق الانتخاب، وإزالة العقبات أمام العمل السياسي.

د. عبدالحميد الأنصاري:

أشكر لكم مدخلاتكم القيمة وأود أن أوكد أنني حاولت في هذه الورقة أن أوضح فقط نقطتين:

الأولى، هي التفريق بين ما هو من الثوابت الدينية التي لا يمكن الاجتهاد فيها، وبين ما هو من المتغيّرات المجتمعية، ولقد وضَّحت هذه النقطة في النقاط التسع، في مسألة الميراث فقط ما فيه ثوابت، والبقية من المتغيّرات.

المراهنة على التشريعات؛ لأن الشكاوى كلها تدعو إلى تغيير التشريع، ونظرة المشرع الخليجي للمرأة، وهذا كان هدفي الأساسي، لكن كيف نغيّر نظرة المجتمع الخليجي للمرأة، هذه النقطة التي حاولت تفكيكها، لذا أقول: إن المشرع الخليجي جزء من ثقافة هذا المجتمع، سواء كان رجلًا أو امرأة، من

أين هذا الإرث الثقافي؟، فالتفكيك أن نكون على وعي بهذا الشيء، لا أستطيع أن أميز بين ما هو ديني ثابت وبين ما هو مجتمعي متغيّر.

هذا الموروث الديني الثقافي الاجتماعي هو امتداد لموروث سابق، فهناك ثلاثة مواريث حكمت المجتمعات العربية، الموروث الجاهلي، العبرانين وموروث بلاد ما بين النهرين، فالإسرائيليات وأهل الكتّاب لهم تأثير، لأن المفسرين كانوا يرجعون إلى أهل الكتّاب في كثير من الأشياء، فقد كان لهم دور في تغذية هذه الثقافة.

أما حديث د. باقر عن الحالات الميراثية التي لا تجري على القاعدة العامة أن للرجل ضعفًا ما للمرأة، فهناك ٢٤ حالة تستطيع البحث عنها، فهناك مثلًا الإخوة لأم يرثون جميعهم النصيب نفسه، سواء كانوا ذكورًا أو نساءً.

ويشير كذلك إلى أنه ليس هناك تشريعات تجوِّز زواج الفتاة دون الستة عشرة، بل هناك السعودية، من الممكن أن توضع مادة ثم تنقضها مادة أخرى، بقولك، يجوز لولي الأمر أو القاضي أن يزوجها دون ذلك، وبذلك نناقض المشروع ولا نقدم شيئًا حلًا، وكذلك الحال في التشريع القطري.

مسألة القرار السياسي أيضًا فلم أقلل من شأنه، لكن يستطيع أن يغيّر التشريعات، وليس الأذهان ولا القناعات، هذا دورنا نحن كمثقفين.

كل حقوق المرأة على مدار ١٠٠ سنة كانت بفضل القرار السياسي ضد قناعات اجتماعية، لكن دوري كمثقف ألا أراهن فقط على القرار السياسي، لكن أريد أن أرسِّخ، هذه كقناعة اجتماعية لا تتغيّر بالتنشئة والتربية والتعليم والإعلام.

د. منى البحر:

شكرًا للإخوة الذين قاموا بتعديل بعض الإحصائيات، وفيما يتعلق بالأخت هالة، فشكرًا لها على ما تفضلت به، وإن شاء الله يكون بيننا تواصل.

فيما يتعلق بتمثيل المرأة الفعّال، نعم، هذا موجود، وهذا ردي على الأخ عبدالعزيز فيما يتعلق بتمثيل المرأة كيفيًا لا كمًا، وأبشرك أن المساهمة نوعية، وليست رقمية، وإذا أردنا أن نطبق هذه المسألة يجب أن نسأل عن مشاركة الرجل كذلك، فنحن نرى رجالًا في هذه المجالس غير فعَّالين، فالمشاركة فعّالة في المجالس، لجنة حقوق الإنسان ترأستها امرأة، وكذلك لجنة التربية والتكنولوجيا، وهذا في المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات، تمثيلنا في البرلمان الدولي ورئاسة الشعبة النسوية للبرلمان العربي كانت لامرأة، وكذلك النائب في اللجان التنفيذية، فالمشاركة فعّالة وحاضرة.

عبر سنوات طويلة. في الواقع هناك خطاب ديني واحد موجَّه إلى المرأة على أنها بذرة الفتنة داخل المجتمع، وهذا من المفروض أن يتغيّر حتى نستطيع أن نغيّر في الوعي، وكذلك يجب التغيير في نظامنا التعليمي حتى تتحوّل هذه الأمور إلى ثوابت وليست إلى أشياء مرحلية.

الجلسة الثالثة

د. سعد الزهراني:

نسعد بالزملاء المشاركين في الجلسة الثالثة برئاسة الأستاذ جمال فخرو، هناك ورقتان، إحداهما للدكتورة ريم الفريان، والأخرى للأستاذة إيمان المرهون، فليتفضل الأخ جمال لتقديم المتحدثين وإدارة الجلسة.

جمال فخرو:

في هذه الجلسة، ستكون هناك ورقتان، الأولى، بعنوان «المرأة الخليجية في القطاع الخاص»، وسوف تقدمها الدكتورة ريم الفريان، مهتمة بتمكين المرأة والشباب، وقد كتبت على صفحتها في تويتر مؤمنة بالأمير الشاب محمد بن سلمان، طموحه يمثلني.

الورقة الثانية، للأستاذة إيمان المرهون بعنوان «حضور المرأة الخليجية في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي»، وهي إعلامية بحرينية متميزة، عملت مذيعة في تلفزيون البحرين منذ ١٩٩٥م وهي لا تزال شابة وصغيرة، وتهتم بالبرامج السياسية واستضافة كبار الشخصيات في ذلك المجال، وحاليًا تعمل مديرة اتصالات.

اتفقت مع الزميلتين على التالي:

سوف تُمنح كل زميلة نحو ١٥ دقيقة، وإيمان طلبت مدة أقل لتقديم ورقتها، بعد ذلك سوف نتحاور، كل سؤالين ستجيب عنهما الأختان، حتى نفتح باب الحوار بيننا وبينكم، وسأمنح دقيقتين ونصف الدقيقة لطرح السؤال أو التعليق، أتمنى من السائل أن يحدد السؤال موجهًا لمن؟ وأرجو أن تكون الأسئلة كلها في الورقتين اللتين تُقدَّمان الآن، وليس في موضوع المرأة بشكل عام.

جمال فخرو:

أشكر مقدمي الأوراق ونفتح باب الحوار كما اتفقنا سابقًا، وأرجو من المتحدثين أن يلتزموا بالوقت دقيقتين ونصف الدقيقة لا أكثر، وذكر الاسم، وتوجيه السؤال لشخص معين، وسيكون هناك تواصل مباشر من قبل صاحبتي الورقتين.

مصطفى الزرعوني:

في البداية أطرح نقطة على ما جاء في الجلسة السابقة، ثم أتطرق من خلالها إلى الإعلام.

أعتقد اليوم أنه في حين أن دول الخليج سعت إلى تعيين عديد من النساء في مواقع ريادية في القطاع الحكومي، ما زالت هناك أمور أخرى في جوانب معينة لم تتم معالجتها ومن ضمنها قانون الأحوال الشخصية، الذي يمس كثيرًا من أفراد المجتمع، سواء في الإعلام أو في المجالس البرلمانية. وعادة ما يتم تناول قضايا صغيرة تخص المرأة، ويتم تجاهل قضايا أكثر أهمية، ومن ضمنها مسألة الميراث، أو قدرة المرأة الحصول على كسب الأصوات. وأعتقد أن حصولها على منصب وزيرة أو مركز قيادي مرموق، فإنها لا تظهر إلا الصورة النمطية، في حين أن المتوقع هو طرحها للمسائل الرئيسة.

وأعتقد أن قانون الأحوال الشخصية في دولة الإمارات، في الوقت نفسه لا يُعد منصفًا للرجل، خصوصًا فيما يتعلق بالنفقة والتعويض المالي الذي يمنح للمرأة في حالات الطلاق وغيرها.

أما بالنسبة للإعلاميات، فهن موجودات في مناصب رئيسة في دولة الإمارات، وبنسبة كبيرة وأكثر من وجود الرجل، لكن أغلبهن يغادرن الإعلام سريعًا بمجرد الزواج أو وجود مسؤوليات كبرى، وأعتقد أن المسألة الرئيسة التي قد تتعرض لها المرأة في الإعلام هي التحرش واستخدامها كسلعة وأعتقد في كثير من الحالات تكون المرأة هي المسؤولة عن ذلك.

عبدالنبي العكري:

أريد أن أطرح نقطتين:

الأولى، أنه تم طرح الصورة النمطية في الإعلام الخليجي بمختلف توجهاته، وهذا حال العرب يعيشون في تناقضات، فنحن نرى قوة الإعلاميات العربيات في BBC أو فرانس ٢٤، وفي فضائيات أخرى مثل CNN، فالصورة مختلفة تمامًا، فما هو التفسير لهذا الأمر؟ خاصة أن هؤلاء الإعلاميات سابقًا عملن في العالم العربي مصر وغيرها من الدول العربية.

الثانية، هي أن هناك شخصيات نسائية رغم قلتهن، إلا أنهن يظهرن بشكل جيّد، مثل: المخرجة إيناس الدغيدي، فالمسألة مسألة المجتمع يكرّس مفاهيم صحيحة أم يكرّس مفاهيم غير صحيحة، وطبعًا هذا لا يقتصر على المرأة الإعلامية فقط، بل على الرجل كذلك.

محمد فاضل العبيدلي:

هناك نقطتان تم طرحهما الأولى هي مسألة الجدارة:

وقد ختمت د. ريم ورقتها الطيبة بقائمة طموحات، بأن تكون المرأة صاحبة نصيب أكبر في قطاعات الإدارة وغيرها.

أما فيما يتعلق بمسألة النمطية في الإعلام، فعلينا أن نصحح مفاهيمنا نحن للنقاش حتى لا نقع في النمطية، فنحن نتناقش بشكل نمطي، نحن نركز على المرأة التي نراها بالشاشة، لكن خلف الشاشة هناك نساء عاملات، نصف المخرجين في تلفاز البحرين من النساء وكذلك مُعدِّات البرامج وغيرهن، وأتذكر مرة في الجريدة ضمن احتفائنا الدائم بتقدم النساء يُلحظ أن الإحصائيات تركز فقط على النساء في المراكز العليا، كل خمس وست سنوات تظهر امرأة

كرئيسة مجلس إدارة أو أخرى تم تعيينها كرئيسة بنك، فاقترحت أن تكون الإحصائيات بصورة أخرى، لذلك اخترنا إحصائيات تخص سوق العمل، فوجدنا أن قطاع التربية وقطاع الصحة هما القطاعان اللذان تكون الأغلبية فيهما من النساء، لذلك إحصائيات العمل تعزّز أكثر من مفهوم الجدارة.

إيمان مرهون:

ذكر الأخ مصطفى أن المرأة مسؤولة عن النظرة إليها كسلعة، وهذه نمطية في الطرح؛ لأن المرأة دائمًا متهمة في كل الأحوال، سواء كانت إعلامية أو غير ذلك؛ لأن الرجال كذلك يروجون لأنفسهم كسلعة، أضرب لك مثالًا بسيطًا، المسألة عرض وطلب، فإذا كان الطلب متزايدًا يزيد العرض، فنحن نجد أن الطلب متزايد على الرجال، نجد أن كثيرًا من المتابعين لمصممات الأزياء هم من الرجال، هل يتابعون للتعرّف على آخر ما تقدمه هؤلاء المصممات من أحدث الأزياء؟ لا، لكنه مهتم بوجودها كذلك في السوشيال ميديا.

أما الأخ عبدالنبي، فقد تحدث عن بعض الإعلاميات العربيات الموجودات في CNN وغيرها، أقول له: إن الإعلام عاكس للمجتمع ومرآة لها، فإذا تطور المجتمع تطور الإعلام، فإذا كان الإعلام عملًا تجاريًا بحتًا، فرأس المال هو المتحدث الأول والأخير في هذا المجال، وإذا كان رأس المال يريد الإعلانات التجارية، فيتم استخدام المرأة كوسيلة لجلب هذه الإعلانات، لكن الأمر مختلف في هذه الوسائل مثل BBC وغيرها؛ لأن التمويل هناك ليس تجاريًا، بل سياسيًا كما تعلم.

كما اتفق تمامًا مع الأخ محمد فاضل على وجوب تصحيح مفاهيمنا في النقاش، والبعد عن النمطية، جمعية الصحفيين البحرينية لم تعرف على مستوى العالم العربي وربما الأجنبي حينما تولت إدارتها امرأة، هل هي جديرة أو غير جديرة؟ فلنترك المجال للواقع ليثبت ذلك.

د. ريـم الفريان:

بالنسبة لمن يقول: إن المرأة تعتزل الإعلام إذا تزوجت أو غير ذلك، لم نفكر أصلًا بهذا التفكير؟ في عقلنا الباطن دائمًا نضع أشياء غير موجودة، لذا من الضروري وجود السيدات في مراكز صنع القرار؛ لأنها سترى الدنيا بعين مختلفة، وأن هناك تحدّيات معينة أمام المرأة يغفل عنها الرجل.

أما ما يقال عن أن هناك تخصصات فيها النساء أكثر من الرجال، ذلك لأن هذا هو المتاح لها، تكثر النساء في المجال التربوي؛ لأنه متاح لها، لذا يجب إتاحة الفرص بشكل أكبر، لتوجد المرأة في المناصب القيادية.

عائشة الجازي:

إذا كان في هذه الجلسة هؤلاء النماذج الطيبة من النساء، والمتمثل في السيدة ريم، كسيدة الأعمال في القطاع الخاص، فهذا يعني أن الصورة ليست ضبابية، خاصة إذا رأينا إخواننا الرجال وهم يشجعوننا ويرفعون من قيمة المرأة. أما الأخت إيمان فإنها تعطي صورة مشرقة للإعلاميات العربيات، كما رأيت إعلاميات كويتيات، وجلست معهن، وهن من أروع الإعلاميات، والمسألة ليست تمكين المرأة، بل تمكين المجتمع الخليجي.

د. منى البحر:

فقط أحببت أن أثني على الورقتين، وما قدمتاه نموذج للطرح الجيّد الذي يجب أن يُحتذى به في مثل هذه المنتديات.

فيصل المتروك:

الكلام عن المرأة والرجل بهذا الشكل يشعرني بأننا في معركة، وهذا شيء مؤسف، أعتقد أن تغيير التصور الاجتماعي والثقافي بدور المرأة أمر مهم، لكن لا أعتقد أن المنتدى وغيره أسهما في تعديل ثقافة المجتمع نحو المرأة، ومثال ذلك في حالة امتناع الرجل عن حضور زواج ابنته. واتفق مع السيدة إيمان حينما تحدثت عن النظرة إلى المرأة على أنها سلعة.

وبالنسبة للسيدة ريم، فأعتقد أن مسألة القطاع الخاص تحتاج إلى بحث أكثر؛ لأن البيانات الموجودة عندنا غير واضحة، وتحتاج إلى تفصيلها بشكل أكبر، فمجتمعاتنا الخليجية ليس لدينا ضرائب، كما أعتقد أن جزءًا كبيرًا من المجتمع الرجولي ضد التمييز الموجود ضد المرأة، لا بد أن نعيَ ثقافة المرأة، وماذا تعني لنا.

وعلى الجانب الآخر فإننا نتحدث كل مرة عن ضرورة إلحاق الشباب بالمنتدى، وأيضًا الاحتفاء بكبار السن من الأعضاء الكبار ولم نتحرك في ذلك ماذا ننتظر أن يموت حتى نكرّمه، لا بد من الاستفادة منه ومن نصائحه وهو بيننا.

د.موضي الحمود:

أشكركم على طرح موضوع المرأة في القطاع الخاص، وما زالت المساهمة ضئيلة جدًا للمرأة الخليجية في القطاع الخاص، كما أن بعض الإحصائيات الخاصة بالكويت جاءت فيها أن النسبة ارتفعت من ٣٣٪ إلى ٤٠٪، وأعتقد أن هذه الإحصاءات صورية فقط؛ لأن الرجل إذا عمل بالحكومة فلا يحق له أن يستخرج ترخيصًا تجاريًا، فيخرجه باسم زوجته، لكنها فعليًا لا تمارس هذا العمل. وإذا نظرنا في الجانب الآخر إلى الموظفات في القطاعات الاقتصادية، مثل: البنوك وشركات الاستثمار فسنجد أن النسبة لا تزيد على ١٪، وهي

نسب مؤكدة تستطيعون أخذها من غرفة التجارة، فالمساهمة الفعلية للمرأة في القطاع الخاص، وخاصة القطاع الاقتصادي الخاص ضئيلة جدًا.

أرى أيضًا أن وسائل التواصل الاجتماعي إيجابية جدًا؛ لأنها فتحت أمام المرأة قنوات وسبلًا لم تكن متاحة لها، إما بالتواصل أو بالتعرف أو إبراز وجهة نظرها، لكن لو دمجنا الأمرين، مساهمة المرأة الاقتصادية، ووسائل التواصل الاجتماعي، نجد أن وسائل التواصل فتحت الأبواب أمام المرأة. وفي الكويت، فإننا نجد أن معظم المشاريع الاقتصادية الصغيرة هي من تجتذب النساء أكثر من المساهمة في القطاع الخاص أو الشركات الكبرى، هذه تحتاج إلى مزيد من الدراسة.

عبيدلي العبيدلي:

فيما يتعلق بورقة إيمان، أرى أن العنوان في الحقيقة مضلل؛ لأنه يتحدث عن حضور المرأة في الإعلام، هل هي منتجة إعلاميًا أم هي مادة إعلامية؟

اتفق أن الجمال يجذب المشاهد، سواء كان الإعلامي رجلًا أو امرأةً، وهناك حملة غير موضوعية حيال وسائل التواصل الاجتماعي، ولا بد أن يكون هناك نوع من التوازن، وأن يفتح آفاقًا لم يرها جيلنا، كما أنه يفتح أمام المرأة آفاقًا لسببين، الأول، تستطيع المرأة أداء عملها من أي مكان، والثاني، فهي ليست مطالبة أن تكشف عن صورتها أو شكلها، فالمادة هي التي ستحكم عليها. لكن المشكلة أن التواصل الاجتماعي لم يدخل إلى الآن في مجتمعاتنا كمادة علمية لها أصل، ومعظم أشكال وسائل التواصل الاجتماعي موجهة لخدمة النمط الاستهلاكي بصورة أكبر من خدمة النمط الإنتاجي، إلا في حالات قليلة جدًا. في الواقع أن أكثر من ٧٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة تديرها نساء، وأهم قناة لجلب المستثمرين هي وسائل التواصل، لذا أعتقد أن غرفة التجارة والصناعة لا بد لها من بناء منصة إلكترونية تُتيح للمرأة أن تمارس دورها المنتج لا المستهلك.

د. ريم الفريان أود أن أشير إلى أن لدينا في المملكة منصة اسمها «تسعة أعشار» تتيح للنساء والرجال التبادل التجاري. كما أن مساهمة المرأة في القطاع الخاص دون الطموح، وأيضًا الإحصاءات الموجودة ليست فعلية ولا تمثل الواقع.

وفي الوقت نفسه، اتفق معكم في موضوع السجلات التجارية، ليس فقط في الكويت وإنما أيضًا في المملكة، فموظف الحكومة لا يستطيع استخراج ترخيص للعمل الخاص، وهذا نموذج لضعف المصادر والدراسات الموجودة، فصانع القرار ليس لديه المصادر الدقيقة، التي يستطيع أن يبني عليها، حتى إحصاءات البنك الدولي في هذا المجال قديمة منذ ٢٠١٦م. وأعتقد مستقبلًا ستكون هذه الإحصاءات بالسعودية دقيقة، وأود تعميم هذه التجربة، ووجود مراصد دقيقة لهذه الأمور.

إيمان مرهون: بالنسبة لعنوان الورقة من حيث كون المرأة إعلامية منتجة أو مستهلكة لا بد من النظر لأي جانب منها، لأننا كنساء أيضًا مستهلكات لوسائل التواصل، وكل وسائل الإعلام، وأيضًا نحن كنساء نشجع المسلسلات الخليجية التي فيها ضرب للمرأة، ونفرح أكثر إذا ظهرت فيها المرأة كمتسلطة، وبعض كاتباتها ـــ مع الأسف ـــ سيدات، فهذا كله انعكاس لواقع المجتمع الخليجي، ومن المعلوم أن أغلب الإعلانات التجارية تزداد أكثر في هذه المسلسلات. ومن واقع تجربة عملية في تلفاز البحرين، حينما كنا نشتري مثل هذه المسلسلات بمبالغ ضخمة، نبحث عن المشهد الذي فيه ضرب بالكف على المرأة ليكون جزءًا من الإعلان، ليجذب اهتمام الناس، وتزداد مشاهدة المسلسل أكثر. ومن واقع تجربة فإني حين كنت أتقلد منصبًا إداريًا، رفضت أحد الإعلانات لاشتماله على كلمة (حمار).

د. ريم الفريان فهمت من حديث السيدة إيمان أن المرأة إذا وجدت في منصب قيادي يكون لها التأثير الكبير، وفي تجربة قيادية لي في عمل سابق، وخلال الإعداد لأحد المنتديات، أصروا على وضع الوردة رمزًا للمرأة، فأصرّرت على تغيير ما أرادوا، فهي ليست وردة، وإنما أريدها نخلة لها جذور ومثمرة.

د. فاطمة الشامسي: أشكر الأخوات الكريمات على الطرح المميز، أود توجيه استفسار للدكتورة ريم، فكثير من البيانات تذكر أن ملكية سيدات الأعمال في عديد من الدول المتقدمة تشكل نسبة عالية، قد تصل أحيانًا إلى ٢٥٪ في ملكية هذه الشركات، حتى اليابان رغم خصوصيتها في عدم الوجود الكبير للمرأة في سوق العمل، إلا أن وجودها في قطاع الأعمال تعدى ٢٤٪. أما في دول الخليج مع ما أكدت عليه خطط التنمية من أولوية كبيرة وأهمية لدور المرأة في قطاع الأعمال، إلا أن وجودهن في هذا القطاع لا يصل إلى ٣٪ في أفضل الأحوال، إذًا ما الأسباب المسؤولة عن ذلك رغم الدعم الموجود؟ مع العلم أن هناك سيدات يملكن ثروة تؤهلهن للبدء في القطاع الخاص. وما أبرز التحدّيات التي تواجه المرأة في هذا المجال؟ خصوصًا أن هناك دراسة خاصة في المملكة العربية السعودية أشارت إلى أن تحدّي الحصول على رأس المال هو التحدّي الأكبر، فهل هذا الأمر صحيح؟

واتفق أيضًا مع الأخت إيمان في جميع النقاط التي طرحتها فيما يخص المرأة بالإعلام، وقد أشارت إلى أن وسائل التواصل جانب إيجابي يساعد المرأة، وهذا أمر قد يكون صحيحًا.

نواف المطيري: أود أن أتطرق إلى الجانب التاريخي، فهناك إسقاط على أن الإرث العربي كان مجحفًا للمرأة، لكن هناك جوانب أخرى مضيئة، وأولاها الشعراء قديمًا مكانة في أشعارهم، ولم يكن الأمر سيئًا لهذه الدرجة، وجاء الإسلام وعزّز من مكانتها، يجب أن يكون للمرأة دور، خاصة أننا أمام ثورة

رابعة غير مسبوقة، فيجب أن تكون هناك تهيئة لمجتمعاتنا الخليجية أمام هذا المستقبل السريع وغير المسبوق. لذلك يجب ألا نحصر قضايا المرأة في المجال الاقتصادي والإعلامي والسياحي فقط، ونهمل الجوانب الأخرى، فهذا خلل، لا بد أن تُعطى المرأة حقوقها في كل الجوانب وفي جميع الميادين حتى تهيأ للمستقبل، خصوصًا في قضايا مثل: القضايا التكنولوجية، وقضايا الإرهاب؛ لأن المرأة أصبحت مستهدفة، ولا بد أن نسلط الضوء على ذلك، وكنت أرجو من الأوراق أن تركز على هذه القضايا، ووضع حلول مستقبلية لها؛ لأن المرأة ستكون محورًا للتنمية، وأيضًا ضحية إذا لم نضع لها منزلة متميّزة في العصر الجديد، لذا أقترح وضع إستراتيجيات شاملة لمواجهة التحدّيات المقبلة.

د. شيخة الشامسي:

أشارت د. ريم أن الحكومات الخليجية بذلت جهودًا لزيادة نسبة مساهمة المرأة في التنمية وخاصة في الخطط المستقبلية، ولكن إذا نظرنا للواقع الفعلي في المرحلة الحالية لوجدنا أن نسبة البطالة في إناث الخليج أكبر بكثير من الذكور، ودائمًا يشار إلى رغبتها في العمل الحكومي، فما الأسباب؟ ونظرية العمل تقول: إن الأرباح هي التي تجذب الفرد للعمل. وإذا نظرنا إلى القطاع الخاص في دول الخليج، لوجدنا أن الحكومة لا تتدخل في أنظمة هذا القطاع، فعليها أن تفرض على هذه الأنظمة مستويات أجور عالية، وأن تكون أنظمة عمل ملائمة، وأعتقد أن هذه الأسباب هي التي أدت إلى قلّة وجود المرأة في القطاع الخاص. وقد ذكرت أن هناك كثيرًا من المستثمرات في الدول الخليجية، لكن مع الأسف كما ذكرت د. موضي كلها استثمارات اسمية في مجالات خدمية محدودة. كما لاحظت أن ورقتك قد خلت من بيانات لدولة الإمارات، وأعتقد للحصول على مثل هذه البيانات، لا بد من تفعيل مركز الإحصاء الإماراتي الذي عُطِّل في المرحلة الحالية؛ لأن كل إمارة وضعت لها مركز إحصاء منفرد.

بالنسبة للسيدة إيمان، فقد ذكرت أن الإعلام لا يلعب دورًا إيجابيًا في المجتمع الخليجي، خاصة بعدما بينت كيف يختارون المسلسلات، والإعلان عنها، وأعتقد أن هذا لا يمثل المجتمع الخليجي، وإن كان كذلك فإنه لا بد أن يعمل على تغيير هذا الأمر ولا يعزّزه.

د. سعد الزهراني:

في الحقيقة من يشاهد التطور الحاصل لوضع المرأة في العالم لكل المجتمعات في الأفلام الوثائقية، كان يرى أن الصورة تسير إلى ما نحن فيه الآن، ما من مجتمع عانت فيه المرأة إلا وواجهت هذه التحدّيات، واستطاعت رغم ذلك أن تصل إلى ما وصلت إليه الآن، هذا يعني أننا لا بد أن نكون متفائلين رغم الصعوبات التي نواجهها الآن، وأعتقد أن هذا الزمان زمانكم، والصورة ليست قاتمة، وإن كانت دون طموحاتنا الكبيرة.

يجب أن تنتزعن حقوقكن بأنفسكن، ولا تعتمدنَ على أحدٍ يمكن أن يمنحكن حقوقكن، وعليكنَّ الاتجاه للإرادة السياسية، في السعودية حدثت أمور لم أصدق أن أراها بعيني، مثل مشكلة قيادة السيارة، ودخول النساء الملاعب، والسينما والترفيه، والمشاركة في الانتخابات البلدية، ودخول مجلس الشورى، كل هذه أشياء حُسمت بشيء واحد هو الإرادة السياسية، ولا تركزنَ على موضوع الثقافة وتغيير المجتمع، وإن كان ذلك صحيحًا، لكن هو أمر يحتاج إلى وقت طويل، ركزنَ ضغوطكن على الإرادة السياسية، لتصلن إلى أفضل مما وصلتن إليه.

كنت جالسًا في يوم من الأيام مع أمين بلدية جدة، سألته عن الوضع في البلاد، فقال: أنا متوجه الآن لتمكين النساء من المناصب القيادية؛ لأن سمعة البلدية عندي سيئة، وفكرت في أن أجلب النساء.

د. فوزية البكر:

كون النساء يتركزن في قطاعات معينة لا يعني ذلك تمكينهن، تلك فقط استجابة لتيارات تقليدية بوضع المرأة في أماكن يعتقد أنها ملائمة بالنسبة لهن، وأعطيكم مثالًا من وثيقة سياسة التعليم في المملكة، التي تقول في الباب الثاني، مادة ١٥٣: يستهدف تعليم الفتاة وتربيتها تربية صحيحة لتقوم بمهمتها في الحياة، لتكون ربة بيت ناجحة، ثم زوجه مثالية، ثم أمًا صالحة، ثم إعدادها لما يناسب فطرتها، كالتدريس والتمريض، لذلك حققنا (سعودة) كاملة للمدارس، وأيضًا في مجال الطب، لا اعترض على هذه المهن، لكن إحاطة المرأة بهذا فقط هو الذي يثير التساؤل، إذا أردنا مشاركة المرأة في القطاع الخاص، وهو محبَّب ومريح، وله فوائد للمجتمع، وأذكر أن السياسات العامة التي لا نراها بشكل مباشر تلعب دورًا كبيرًا في تحدّيد مسار المرأة الوظيفي.

إيمان مرهون:

ردًا على د. شيخة بأن الإعلام لا يلعب دورًا إيجابيًا، وعليه أن يغيِّر هذا النمط، في الحقيقة أنا أتكلم عن ثلاثة معوقات رئيسة للإعلام، الإعلام الحكومي والتجاري ووسائل التواصل، وثلاثتها يتعارضن مع بعضهم في تبني سياسات معينة، فالإعلام الحكومي إعلام ممول من الدولة، لكن لا يمنع في أي تمويل خارجي من الإعلانات التجارية حتى يعطي جزءًا بسيطًا من الميزانيات المصروفة على الإعلام، إذ إنه لا يحصّل أموالًا إلا من خلال الإعلانات. أما الإعلام التجاري فهو مؤسسات تجارية بحتة، ما من رجل أعمال يفتح قنوات فضائية تطوعية أو خيرية، ذلك يرغب أيضًا في الإعلانات التجارية للتمويل، ولتعويض الخسائر. كيف يعمل الإعلام على تغيير الصورة النمطية للمرأة إذا كانت هذه الصورة نفسها هي التي تجلب الأموال؟

فالإعلام الحكومي لا يستطيع منافسة الإعلام التجاري، لا من حيث الإمكانات أو المهارات أو الميزانيات، ما هو مباح لوسائل الإعلام التجارية غير مباح لوسائل الإعلام الحكومية، لذا يُعد هو الأضعف. الصوت التجاري أقوى من الصوت الحكومي، لكن لا يمكن للدولة أن تعيش من غير إعلام خاص بها، ولكن يتم التعويل دائمًا على المؤسسات التجارية، وأعتقد أن كليهما غير قادر على تغيير هذه الصورة النمطية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي لا يمكن أن تكون متاحة لها؛ لأن هذه المسلسلات التجارية هدفها الأوحد هو الربح.

د. ريم الفريان:

بالنسبة لأسباب تفضيل السيدات للقطاع الحكومي عن الخاص، أعتقد أن الرجال والنساء سواسية في هذا التفضيل؛ لأن القطاع الحكومي أكثر أمانًا، وبيئة عمل مريحة من حيث ساعات العمل، أما القطاع الخاص فالوقت يُحدد من قبل صاحب العمل. ويمكن التغلب على هذا الحال بإزالة الفوارق بين القطاع الخاص والحكومي، وأن يكون هناك توحيد لمساريهما، وأن نرفع كذلك الإنتاجية لموظف القطاع الحكومي. وبالنسبة للتحدّيات التي تواجه رائدات الأعمال، في السعودية، ليس هناك تحدّيات، بل هناك دعم من الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكن التحدّي الأكبر الذي يواجههم هو التشريع، لكن أعتقد أن كل دولة لها سياسة خاصة بها، وهم يبحثون هذه التحدّيات، ويضعون حلولًا لها، لدينا في المملكة لجنة (تيسير) تأخذ من كل قطاع التحدّيات التي تواجهها للعمل على حلها، والتحدّي الآخر تحدّي المهارات، هناك برامج في جميع دول الخليج لبناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. والتحدّي الآخر هو تحدّي المهارات وقد أدركته عديد من دول المجلس، واهتمت بتوفير البرامج التدريبية الهادفة إلى تطوير مهارات المرأة خصوصًا فيما يتعلق بمهارات القطاع الخاص.

متحدث:

اعترضت مباشرة على قولك: إن المرأة جسد فقط من وجهة نظر الرجل، عملت مع نساء منذ ٤٢ عامًا، ولم أعدّ المرأة لا أنا ولا غيري من الناس جسدًا، والمرأة التي تقبل أن تكون جسدًا عليها أن تغادر المنظومة الإنسانية.

د. جازي السبيكي:

لدي تجربة أشاركها مع الأخت إيمان بخصوص تساؤل وردني من صديقة ألمانية من أصل أردني، حين كنت أتحدث إليها طوال الوقت عن المرأة في مجتمعاتنا، وما حصلت عليه، فكان ردها أنها لا أرى إلا الأشياء السلبية في الإعلام، ولا تظهر الإنجازات الكبيرة التي تتحدثين عنها، هل كل ذلك من أجل المال؟ وأنا شخصيًا تناقشت مع منى بو سليمان في برنامج (نواعم) لا تظهرن إلا المشكلات والسلبيات، مثل: الضرب والعنف وتضخيمها. في السعودية أكثر متابعي مصممات الأزياء من الفتيات المراهقات، وهذا مختلف مع ما ذكرته، لكن هل هذا يختلف مع المجتمع البحريني، يحتاج ذلك إلى دراسة.

د. عبدالخالق عبدالله:

أوجه سؤالي للأخت إيمان، حول أن بعض الدراسات الإعلامية أظهرت أن المشاهد رجلًا كان أو امرأة يميل إلى تصديق المرأة كمقدمة أخبار أكثر من الرجل، هل فعلًا هناك ما يؤكد أن تصديق المرأة من قبل المشاهد أكثر من الرجل في تقديم الأخبار، بعيدًا عن شكلها، إذا كان ذلك صحيحًا، فلم يصدِّق المشاهد مقدمة أخبار أكثر مما يصدق الرجل؟

د. مها المنيف:

ذكرت الأخت إيمان أن الإعلام مرآة للمجتمع، فهل يعني أن العنف موجود في المجتمع أم العكس، العنف في الإعلام يشجع على حدوثه في المجتمع؟ وفي وسائل التواصل الاجتماعي الآن يبدو الجميع إعلاميًا حتى الأطفال، وما نراه في هذه الوسائل عن السعودية، أشياء كثيرة مغلوطة، كيف نضع حلًا لهذه المشكلة؟

مصطفى الزرعوني:

في البداية أقول قصة بسيطة، إحدى كليات التقنية فرضت لباسًا على الرجل والمرأة، فقلت: لا يجوز فرض لباس على الرجل والمرأة، خاصة وأن المرأة محجبة، فجاءت انتقادات كثيرة حتى من زوجتي، المشكلة أن الإعلاميات والكاتبات رفضن الدخول في هذا الجانب، حتى المنفتحات منهن، يقولن: إن هناك مسلمات لا يجب الدخول فيها، حيثما ننظر إلى المؤسسات الإعلامية نجد أن ٨٠٪ من المحررين نساء، أبحث عن الرجل، لأنني حينما أريد ترقية إحدى النساء إلى رئيسة قسم أو مديرة تحرير، فإن الأغلبية منهن يرفضن، بسبب الزواج ومسؤولياته، فلا تستطيع المرأة أن تجلس إلى اجتماع التحرير مثلًا إلى السابعة مساءً، ومعظم المذيعات يرفضن أي لقاء صحفي أقل من ساعتين، وحينما أرقيها لتصبح مديرة برامج ترفض، تقول: أنا أرزق من ظهوري على الشاشة، فعندها استخدام لجمالها، وهي حريتها الشخصية، فهي التي ترفض المناصب، وليست المناصب هي التي ترفضها، إحدى الزميلات تولت صحيفة كبيرة في الإمارات، اتخذت أول قرار بوقف كاتبتين، ورئيسة قسم، المشكلة ليست في الرجل، بل في المرأة واندفاعها، والثقافات المسيطرة على المجتمع المحافظ.

محمد فاضل العبيدلي:

في الجزء الخاص الذي تفضلت به د. ريم، وجهة نظري لا تعني إما (الكوتا) وإما (الجدارة)، كل الحلول مطلوبة، لكني ألفت الانتباه إلى عدم إهمال موضوع الجدارة، وهذا مقياس عام، لا يتعلق فقط بالمرأة. كتبت في التسعينيات عن المقياس الأهم في التوظيف، هل لأنه بحريني فقط؟ لا، بل هو مقياس الجدارة، فقامت حملة؛ لأنها كانت وجهة نظر متقدمة، ثم استوعبوها بعد ذلك. كما أود أن أشير إلى أن الإحصاءات التي نشرت أخيرًا أوضحت أن هناك تطورًا نوعيًا في الوظائف التي شغلتها المرأة، التي تنوعت من وظائف قيادية وفي مراكز متنوعة، إلى وظائف دنيا، وأعتقد هذا ما يشير إلى الجدارة. ولدي توضيح للدكتورة فوزية البكر بخصوص بعض الأمور الإحصائية حول التعليم والصحة، التي لم أعممها، إنما جاءت في سياق المثل الذي ضربته، ويعود إلى التجربة المهنية، وتعزيزًا لمسألة الجدارة، حيث إن ما حصل في سوق العمل بالبحرين من تقدم نوعي؛ بمعنى أن النساء يشغلن وظائف لم يشغلنها من قبل، فنجدهن يشغلن المناصب من مديرة بنك إلى حارسة مركز تجاري، أعتقد أن هذا التقدم في قبول الوظائف الدنيا ما يدخل ضمن مفهوم الجدارة.

د. ناصر الصانع:

كنا في وفد برلماني كويتي ذاهب إلى واشنطن قبل عام، وقيل: إننا سنجتمع مع مجموعة من الصحفيين، فذهبنا، وهذا الوفد فيه من جميع الطوائف، الشيعي، السني، الحضري، والبدوي، فسأل واحد: ما رأيكم في الحق السياسي للمرأة؟ معنا زميل قبلي شاعر ومحافظ كما تعلمون، أجاب بقوله: «وراء كل رجل عظيم امرأة» فصفقوا له، ثم قال: «فلتبق وراءه».

إيمان مرهون:

أجيب على بعض ما طرحته د. الجازي فيما يتعلق بالإعلام والصورة السلبية الموجودة في العالم العربي، لقد علمونا في أدبيات الإعلام أن الخبر لا يكون (الكلب عضّ رجلًا)، وإنما الخبر أن (الرجل عضّ كلبًا)، لذلك دائمًا بعض الأحداث - ورغم صغرها- يتم تسليط الضوء عليها، حتى العالم العربي لا استعداد لديه ليرى بعض إنجازاتنا، في كل القنوات الأجنبية الموجودة منذ بدأ ما يسمى بثورات الربيع العربي، ركزت كلها على سلبيات العالم العربي، وخاصة المنطقة الخليجية وغض البصر عن إنجازات العالم العربي، هذا هو الإعلام يركز على ثانية واحدة، ويتغاضى عن يوم كامل.

لقد ذكر د. عبدالخالق، أن المُشاهد يميل إلى تصديق المرأة كمقدمة أخبار أكثر من الرجل، مع الأسف لم اطّلع على هذه الدراسة، وإن كانت صحيحة فهي لمصلحة المرأة عمومًا، لكن أتمنى أن تنفي المقولة الاجتماعية (المرأة وكالة أنباء متنقلة).

أما بالنسبة لقضية (العنف في الإعلام) الذي قد يعكسه الإعلام على المجتمع، لا أرى ذلك صحيحًا، لا بد أن نحدّد فئة المرأة المقصودة بهذا الكلام، أهن النساء الموجودات في المنزل أم المنفتحات الجالسات في المنتدى؟ ربما نظرتنا التفاؤلية إلى حدّ ما جعلتنا لا نرى من خلالها أن هناك عنفًا، العنف موجود في المجتمع.

وفي أدبيات الإعلام يتم لتدريس ما يسمى بصحافة المواطن، فقد أصبح المواطن صحفيًا، فنحن لا ننكر أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت محركًا للمجتمعات، بل الدول أصبحت تخاف من وسائل التواصل الاجتماعي، وقد ظهر ذلك في الثورات.

إن كان لي ختام في هذه الجلسة، فأقول: (ليست هناك مدينة فاضلة، لا يخلو مجتمع من سلبيات، مات أفلاطون، ولم توجد المدينة الفاضلة).

د. ريم الفريان:

عملت دراسة في ٢٠١٤م بعنوان «الفاعلية الذاتية لدى سيدات أعمال الأقسام النسائية بالغرف السعودية». إلا أن الحال تغيّر الآن، وبرزت الأقسام النسائية، وإن كان هناك ما يدعم النساء، لكن أصبح الآن فترة ما قبل مراحل التأسيس، وفترة ما بعد مراحل التأسيس، وهناك جيل أول، وجيل ثانٍ، والجيل ليس بالعمر. خلال الدراسة ما لاحظته في المدن الثلاث الرئيسة، أن هناك كانت بعض النساء كبيرات بالعمر، درسن في الكتَّاب، أي في منظومة ما قبل التعليم التقليدي، الشاهد هؤلاء النساء في المدن الرئيسة جميعهن حينما سألتهنّ عن الشخص المؤثر في حياتهن كسيدة أعمال، أجبنَ عكس توقعي، وقلن: الأب، عدا واحدة، قالت: أمي وأبي، رجعت إلى واحد من الرجال، وسألته عن ذلك، وأخبر بأن المرأة لا بد أن تتعلم حتى تنال التمكين، وقالت إحداهن: الأم داعمة، لكن الأب هو الباب، بيده أن يفتح لي باب الطموحات أو يغلقه، وهذا يعني أن (وراء كل امرأة عظيمة رجال وآباء عظماء).

إيمان المرهون:

هناك إعلان آثار ضجة على مستوى العالم العربي، بل الغربي.

على وجه الخصوص، وهو إعلان (GILLETTE) ماكينة الحلاقة، المخصصة للرجال، هذا الإعلان حصل على ٢٧ مليون مشاهدة، وحصل على ٧٤٨ ألف إعجاب، وعدم الإعجاب سجل مليونًا لسبب بسيط؛ لأن هذه الشركة خاطبت الرجل باعتباره هو المتنمر المتحرش.

إذا لم نربِّ أطفالنا منذ الصغر على ألا يكونوا متنمرين ومتحرشين مشاغبين، يكبرون وينظرون إلى المرأة كجسد، كل الرجال رفضوا الإعلان؛ لأنهم وجدوا فيه إيذاء لهم كرجال، هذا في العالم الغربي.

د. سعد الزهراني:

ستبدأ جلستنا غدًا من الساعة ٩:٣٠ إلى ١١ صباحًا، وهي جلسة مناقشات عامة ختامية، ستترأسها د. رفيعة غباش، فمن لم تتح له الفرصة أن يعلق اليوم، فغدًا لديه وقت كافٍ، ثم بعد ذلك سيكون اجتماع الجمعية العمومية.

اليوم الثاني الجلسة الختامية

د. سعد الزهراني:

أسعد الله صباحكم، ستكون اليوم الجلسة الختامية، تترأسها د. رفيعة غياش، وهي عبارة عن مناقشات عامة وختامية حول موضوع الندوة، ويسعدنا الترحيب بالدكتورة.

د. رفيعة غباش:

صباح كويتي دافئ رغم البرودة الخارجية، مستمتعين بإقامتنا معكم وبجوّ الكويت، أمس كان يومًا غنيًا وثريًا جدًا قدمت فيه ست ورقات لنساء، وأعتقد أنها جاءت عفوية لم يتم التخطيط لها، ومع ذلك هو توجه جميل. البارحة كانت هناك أكثر من مداخلة تتحدث عن أن هناك قضايا أكثر إلحاحًا تستحق أن تكون موضوعات للمرات المقبلة.

بالنسبة لما تحدثنا فيه البارحة، أقترح أن تكون هناك مداخلة أو مداخلتان؛ لأن موضوع المرأة أخذ نصيبًا كبيرًا من الحديث.

أريد أن أنتقل مباشرة إلى الموضوعات التي تستحق أن تكون محور النقاش، فنريد أن نختار اسمين لم يتحدثا البارحة.

د. مريم سلطان:

يوم أمس كان يومًا ثريًا بكل مداخلاته، ولكن أعتقد أن الموجودين في هذه القاعة ـــ الرجال قبل النساء ـــ هم من المؤيدين لقضايا المرأة ولا نحتاج لتأكيد ذلك. لكن أتصور أن أهم القضايا التي تواجهها المرأة اليوم من وجهة نظري أن المرأة تتعرض لتحدّ ثقافي، ليست المرأة فحسب، إنما الأسرة العربية والخليجية خاصة، تحدٍ ثقافي، وعلائقي، وتحدٍ وجودي.

ربما تكون المرأة أكثر معاناة من غيرها في هذه الحالة، وهي شريكة، أيضًا في خلق هذه الحالة، ربما لعدم وعي أو عدم تقدير خطورة الموقف، ليس موقفًا ضد الانفتاح المعرفي أو التقنيات، لكن نحن نرى كأسرة أننا أكثر تفككًا، وكذلك علاقة المرأة بزوجها وأبنائها، والرجل كذلك، كلٌ في عالمه.

كيف يفكر الأبناء؟ لا نعلم، وأتصور إن فقدت الأسرة هذه العلاقة فلا سبيل للحديث عن تماسك مجتمعي أو أمن مجتمعي أو حتى هوية وطنية، لذلك أتصور أن يكون الجهد المبذول منصبًا على هذه الحالة، فأنا لم أرَ حالة تعيشها الأسرة العربية أشد من تلك التي تعيشها اليوم، وبالتالي ليس هناك أمن مجتمعي ولا ثقافي ولا هوية يمكن الحفاظ عليها خلال هذا الاغتراب الأسري والعلائقي والعاطفي ... وشكرًا.

د. عدنان شهاب الدين:

صبحكم الله بالخير، في الحقيقة أنا لم أطلب الكلمة، لكن أعطيتها، لذلك سأنتهز الفرصة لأشارككم بعض الأفكار.

خلفيتي علمية، لكن بحكم عملي وممارساتي داخل الكويت وخارجها أصبح لدي إلمام بقضايا المجتمع، ليس كمتخصص، لكن كمشاهد، وربما كممارس.

فيما يتعلق بالموضوع الذي استمعت اليه أمس، ولم يسعفني الوقت أن أكون معكم بعد الظهر، مع أني اطلعت على الأوراق، لكن أعتقد أن الخلاصة التي توصلت إليها من خلال الآراء، أن قضية المحور الأساسي للعنف ضد المرأة هو في الحقيقة جزء لا يتجزأ من الموضوع الأشمل والأكبر الذي تطرقتم إليه، وكلما كانت هناك محاولات من الرئاسة أن نرجع إلى الموضوع الرئيس (العنف ضد المرأة) كان دائمًا هناك عودة إلى الموضوع الأوسع له، وذلك للترابط القوي مع قضية (العنف ضد المرأة) كجزء من التمييز ضد المرأة في مجتمعاتنا العربية والخليجية على وجه التحدّيد، وهي جزء من الموروث الثقافي الذي يعيشه المجتمع.

ومع ذلك أُعطيت إحصائيات متميزة من قبل د. مها، لكن في الوقت نفسه قالت: إن الحضور ليس ممن يعرفون العنف ضد المرأة شخصيًا، لكن يعرفون عنه من خلال الإحصائيات أو الاستماع لهذه القضية.

وبالتالي كلنا نعيش قضية (العنف ضد المرأة).

أخلص من ذلك أن قضية التغيير التي نحن بصددها، لا يوجد لها خط واحد، والمقصود تغيير ثقافة المجتمع، وذلك يأتي من خلال التعليم والتربية، وهذا يتطلب من الأخوة القائمين على منتدى التنمية الخليجي أن يعملوا بكل السبل المتاحة لهم للتأثير في التغيير في ثقافة المجتمع، إن أتيحت لهم الفرصة للتعديل في مناهج التعليم، بحيث نركز على المساواة من حيث الواجبات والمسؤوليات والحقوق، مع التسليم بوجود فوارق، لكن هذه الفوارق لا تعفي الآخر، فمثلًا ممارسات المرأة داخل الأسرة أكثر من ممارسات الرجل، لكن هذا لا يعفي الرجل من دوره في الأسرة.

من خلال مشاهدتي فأنا من المحظوظين؛ لأني تربيت في أسرة، أبي كان معلمًا فأستاذًا، ولدي أربع أخوات، لكن التربية كانت على أننا جميعًا متساوون، وسوف يوفر لنا الوالد والوالدة فرصًا للتعليم، وتعلمنا جميعًا،

ونشعر بالمساواة جميعًا في كل أمورنا، وكثير من الأسر العربية والخليجية لها الخصوصية نفسها لكن هي النخبة، وليس الأغلبية. ما أود أن أخلص إليه أنه يجب أن نعمل في جميع الأماكن المتاحة لنا، سواء الكتابة أو التعليم أو الممارسات الشخصية لترسيخ قضية المساواة التي من خلالها ستزول قضية العنف.

د. محمد غانم الرميحي:

تعودنا يا إخواني في هذه الجلسة في اليوم الثاني أن نتحدث بشكل عام عن الأوراق والمناقشات السابقة إلا إذا كان هناك رأي أو رأيان باختصار شديد. عندي أكثر من نقطة أرجو أن تحظى باهتمام حضراتكم.

النقطة الأولى: أهمية المنتدى:

- نحن في منطقة صعبة وفي مرحلة صعبة، أحث زملائي أن يهتموا بهذا المنتدى؛ لأن هذا المنتدى تطوعي، ولا ينتمي لأي جهة حكومية أو غيرها، فنحن نتحدث هنا من أجل شيء واحد هو التوعية، فنحن لا نريد أن نغيّر شيئًا، فقط التوعية، فهذه المجموعة إن ثبَّتتْ بعض الأفكار المطروحة هنا، فسوف تنتشر هذه الأفكار، علينا أن نعمل على التوعية من خلال التعليم أو التربية.

النقطة الثانية:

التشابك الديني الاجتماعي:

أريد أن أؤكد على وجهة نظري، أي دين سواء الإسلامي أو المسيحي أو البوذي له حاجة إنسانية، لكن المشكلة التي تواجهنا نحن كمسلمين أن هناك خلطًا شديدًا، بين الدين والخرافة، وأصبح الدين أيضًا نوعًا من الاستثمار، مع أن في الدين لا يوجد هناك شخصيات محددة مسؤولة عنه، بل هو مفتوح للجميع، بالتالي، لفت نظري -وقد أكون مخطئًا بشدة- بعض زملائنا تحدثوا

عـن اتهـام بلدانهـم، نحـن لا نتهـم بلداننـا، فالإيجابيـات موجـودة في مجتمعاتنـا، لكـن نريـد أن نعزّزهـا، ربمـا فهمـت مـن بعـض الزمـلاء أن عندنـا الأفضـل، لكـن هـذا موجـود، وعملنـا هنـا أن نعظـم هـذه الإيجابيـات.

في تقديـري أننـا في الموضـوع المقبـل سـنتحدث عـن العلاقـة بـين حقـوق الإنسـان والأمـن الاجتماعـي، هنـاك موازنـة حتـى الآن لـم نصـل إليهـا، نريـد أن نصـل إليهـا، نحـن لا نريـد حريـات مطلقـة، وكذلـك لا نريـد قمعًـا مطلقًـا.

د. فهد اليحيى:

سـعيد جـدًا بحضـوري هـذه النـدوة، وأرجـو الاسـتمرار معكـم بـأي شـكل مـن الأشـكال، كل الأوراق التـي حضرتهـا كانـت جميلـة وثريـة، أذكـر أنـه في أول شـهر مـن زواجـي حضـرت مؤتمـر «التضامـن مـع المـرأة الآسـيوية - الإفريقيـة»، وكانـت هنـاك محاميـة يساريـة سـودانية تدعـى فاطمـة إبراهيـم ذكـرت أن «هنـاك حقـوق كثيـرة للمـرأة في الإسـلام مغفلـة، وأنـا مـن هـذا المنبـر أرجـو تفعيلهـا، لا أريـد أن أتملـق أحـدًا، ولا أريـد مكافـأة مـن أحـد، أنـا امـرأة يساريـة مناضلـة معروفـة بذلـك طـوال عمـري».

توالـت بعـد ذلـك كتـب كثيـرة منهـا (حـق المـرأة في الإسـلام) لأبـي شـفة وغيرهـا، وذلـك لأن خطـاب الصحـوة كان سـائدًا لفتـرة قريبـة، والـذي أذهلنـي أمـس في كلام د. عبدالحميـد الأنصـاري أن ابـن تيميـة وتلميـذه، ابـن القيـم نقضـا شـهادة المـرأة، وابـن القيـم شـبه مقـدس عنـد الصحويـين، وبالتالـي، هـذا مـن مرجعيتهـم، لـذا أعتقـد أن الوقـت مناسـب أن نرفـض هـذا الخطـاب، وأرجـع مـرة أخـرى لأستشـهد بـكلام الدكتـور الأنصـاري أن الإدارة في مجتمعاتنـا سياسـية، لكـن دورنـا كطليعـة ومثقفـين أن نمهِّـد الطريـق ونغيّـر الأجـواء، وبالتالـي، تبنـي آراء محـدّدة لمراجعـة كثيـر مـن الآراء المتحجـرة، لقـد أنصـف الإسـلام المـرأة، لكـن الفقهـاء ظلموهـا، وأقـول شـيئًا أخيـرًا: إن عندنـا الآن توجهًـا بالسـعودية لإعـادة مراجعـة الأحاديـث، فيهـا كثيـر مـن المآسـي والبـؤس لنـا.... شـكرًا لكـم.

عامر التميمي:

أعتقد بالنسبة لأوضاع المرأة في دول الخليج أنها تحسنت بشكل مهم خلال العقود الماضية، الآن أصبحت المرأة متعلمة، بعد أن كانت قابعة في المنزل، وأصبح لها دور في قوة العمل الوطنية، وكذلك تحسنت الحقوق السياسية، رغم التفاوت المعروف من دولة لأخرى. وفي نظري أن المشكلات التي تواجه المرأة الآن تتعلق بالتشريعات والقوانين الحاكمة مثل: قوانين الأحوال الشخصية، قوانين الجنسية، أيضًا هناك مشكلة أساسية في منظومة القيم السائدة في المجتمعات الخليجية، التي تعوق تطور المرأة. فمثلًا الآن الممارسة السياسية عندنا في الكويت ما زالت المرأة مترددة في ممارسة حقوقها السياسية، وعندما تمارسها تقوم باختيارات غير موفقة، وهذه مشكلة أساسية في منظومة القيم التي تؤكد الفكر المحافظ والفكر السلفي في هذه المنطقة. وعندي تساؤل لا أدري هل يمكن الإجابة عنه من خلال هذه الندوة أو ندوات مقبلة وهو: العلاقة بين طبيعة الاقتصاد والقدرة على التحرر من الأوهام والخرافات التي ذكرها د. محمد الرميحي، أعتقد أن طبيعة الاقتصاد الريعي لا تعزّز الإبداع، ولا تعزّز القدرة على التفكير المتطور، ومواكبة الحضارات السامية، وهذه من المعطلات لدور المرأة في المجتمعات الخليجية.

عبيدلي العبيدلي:

لن أتكلم عن الأوراق، بل عن المنتدى، شكّل في أول تأسيسه محاولة للإجابة عن أسئلة مطلوبة الإجابة عنها، لا أدعي أني متابع للمنتدى من أول تأسيسه، لكن يتهيأ لي وربما أكون مخطئًا أننا نجترُّ مفاهيم التنمية، أعتقد أن التنمية يتغيّر مفهومها، اليوم حتى في علم الاجتماع السيبراني، وعلم الاجتماع الفسيولوجي. لا بد أن يكون لدينا كمنتدى ما نعطيه للنخبة الخليجية بحيث تحرص على الحضور والمشاركة في جلسات المنتدى، وهذه يجب التفكير بعمق.

كما أنني لا اتفق مع الدكتورة. مريم سلطان حول أن هناك تفككًا في الأسر الخليجية، فدعونا نبحث مفهوم التفكك، يمكن هناك مزيد من التآزر لا نراه، بسبب التفكير الاجتماعي التقليدي. ولدي تساؤل بسيط وهو لماذا ننتظر لكي نلتقي ونطبع الأوراق، وتوزع، ثم تُقرأ، أعتقد هذه مدرسة القرن التاسع عشر، لماذا لا تكتب الأوراق، وترسل قبل أسبوع؟! ونعطى فرصة لنناقش الورقة، متأكد أن بعض الحاضرين وكلكم أساتذة اطلع على الورقة لحظة وصوله، وبالتالي، حرمنا من حق البحث والتدقيق في الأرقام الموجودة، وهذه أصبحت من المسلمات في العصر الحديث.

وأقترح تغيير آلية هذا المنتدى. وحيث إنه ليس منّا من هو مطلعًا على التغيّرات الاجتماعية، أو التقنية في العالم، ومن المهم أن نسعى إلى دعوة أحد الأشخاص من شركات لها علاقة بالتنمية، كما أنه ليس منّا أحد ملم بالجرائم الإلكترونية، وهي جزء من التنمية، وجزء من علم الاجتماع.

د. سعد الزهراني:

نرحب بكل المقترحات المطروحة، ونسعى لتطبيقها، فأنتم المصدر الأساسي الذي يساعدنا على التطوير. ونأمل من المنتقدين أن ينتقدوا المعنى، هل الأوراق المقدمة تقليدية أو أننا سابقون لكل من حولنا في المنطقة في عرض هذه الموضوعات؟ كما أن الأوراق جميعها موجودة على موقع المنتدى، يا حبذا لو تم الدخول على الموقع. وقد أرسلت قبل الاجتماع بفترة طويلة الموقع، لكي يتم الاطلاع عليها وتجهيز الملاحظات الهادفة.

أما ما يتعلق بموضوع أمس، كلنا نُشيد بورقة د. عبدالحميد الأنصاري، فأعدُ أنها العمود الفقري؛ لأنها ركزت على كثير من قضايا المرأة، وفيها نوع من التركيز على إعادة النظر في التراث أو إعادة فحص الموروثات الثقافية والدينية.

هنـاك توجـه الآن كذلـك لإعـادة النظـر في أسـلوب تفسـير القـرآن الكـريم، فقـد اعتمـد سـابقًا علـى التفسـير الحـرفي، ومـن الممكـن أن يكـون بعضكـم مطلعًـا علـى اجتهـادات (محمـد شـحرور)، وهـو مـن مدرسـة حديثـة في موضـوع التفسـير، حلَّـت كثيـرًا مـن القضايـا والمشـكلات في تفسـير القدامـى بمـا فيهـا الميـراث، فهـو مـن أوائـل مـن طـرح فكـرة التسـاوي في الميـراث، قضايـا يخجـل الواحـد أن يقـول: هـذه تفسـيرات قرآنيـة، وبـدأ في وضـع الحلـول.

فهـل تقترحـون مـن ضمـن الحلـول المطروحـة لحلحلـة الموضـوع وإعـادة النظـر في التفاسـير التقليديـة للقـرآن، والنظـر في الاتجاهـات الحديثـة للتفسـير، مثـل اتجاهـات (محمـد شـحرور)؟

د. إبراهيم البعيز:

إضافـة لـكلام د. سـعد وتعقيبًـا علـى استفسـارات الأخ عبيدلـي بخصـوص أن مفهـوم التنميـة تغيّـر، وأنـه يجـب أن نتغيّـر معهـا. فقبـل عامـين كان موضـوع المنتـدى عـن تقنيـات الاقتصـاد المعلوماتيـة في البحريـن، وجميـع الأوراق التـي قدمـت في هـذا اللقـاء حملـت جميعهـا علـى موقـع المنتـدى، الـذي عملـت اللجنـة التنفيذيـة، للمنتـدى علـى تنفيـذه وهـو مـن ضمـن الأهـداف المنتـدى الراميـة إلـى الاطـلاع علـى مواضيـع الحـوار قبـل أن نلتقـي كمـا طلـب الأخ عبيدلـي. وقـد تم تقـديم يـوم أمـس تقريـرًا مفصـلًا إلـى اللجنـة التنفيذيـة حـول عـدد مـن دخلـوا إليـه، رغـم ملاحظتنـا للانخفـاض الملحـوظ في عـدد مـن تمكـن مـن الدخـول، الـذي يمكـن تفسـيره باحتماليـة عـدم إلمـام النـاس بالتقنيـات الحديثـة. وعلـى الرغـم مـن دعوتكـم لرفـع كل كتاباتكـم الصحفيـة، ومقابلاتكـم الإذاعيـة والتلفزيونيـة، وإنجازاتكـم العلميـة علـى الموقـع، لكـن ليـس هنـاك مـن تجـاوب.

بالنسبة لوجود الأوراق على موقع المنتدى، فهناك توجه أن تكون فقط متاحة للأعضاء، لأننا لا نريد أن تكون الأوراق متاحة للجميع بناءً على رغبة عديد من زملائنا الكتَّاب والباحثين أن تبقى كتاباتهم فقط عند هذا الحدّ. ويمكن لجميع أعضاء المنتدى أن يدخل باستخدام بريده الإلكتروني، وكلمة المرور ويمكنه تحميل جميع الأوراق، التي تكون متاحة.

د. عبدالمحسن المظفر:

يشغلني السؤال الذي يجب أن يدور في أذهاننا كلنا، لمن يُوجَّه خطابنا؟

هذا الحديث الذي يدور بيننا عن قضايا المرأة كلنا -إلى حدٍّ ما- متفقون على الآراء التي طرحت فيه فيما يخص قضايا المرأة ومشكلاتها، وبالذات الأفكار الجيّدة التي وردت في ورقة د. عبدالحميد الأنصاري. لذلك حينما علقت أمس قلت: المفروض أن نتناول الموضوعات التي طرحت في ورقة د. عبدالحميد من قبل أشخاص مثقفين لهم علاقة بالتيار الإسلامي، الذي من خلاله تفرض على المجتمع تلك المفاهيم السيئة الخاطئة باسم الإسلام، ولذلك اقترحت على صديقنا د. ناصر الصانع، أن يكون وسيلة ارتباط بين المنتدى لنقل هذه الأفكار إلى المتنورين في التيارات الإسلامية، لعله عن طريق هؤلاء تتغيّر ظروف المرأة، وتخفف من بعض مشكلاتها في مجتمعاتنا، فالحديث الذي يدور بيننا للاستهلاك المحلي في هذه القاعة، لن يصل إلى الآخرين إلا إذا استطعنا أن نصل إلى أناس لهم اتصال بأصحاب الفكر المتزمت الذين يختلفون معنا إلى حدّ بعيد في هذا الاتجاه، التغيير لا يكون عن طريقنا في هذه القاعة، لكن يأتي عن طريق الجهات التي لها اتصالات أوسع من اتصالنا بالجماهير، تتلقى المفاهيم من خلال المساجد، ومن خلال الخطب الدينية، ومن خلال الحسينيات مثلًا، الأفكار الدينية تفرض على الناس، ويتقبلها البسطاء بكل سهولة دون محاولة لإعادة التفكير فيها، ولذلك

يجب أن تكون لنا وسيلة اتصال بهذه المجموعات المسيطرة على المفاهيم المجتمعية، لعلها تساعدنا في نشر الأفكار الإيجابية التي نسعى إليها.

ملاحظة: الأوراق وصلتني قبل شهر، عدا الورقة الأخيرة، وصلتني قبل المنتدى بأسبوع.

د. ريما الصبان:

شكرًا دكتورة، أريد أن أنقلك من الفكر الذي فهمته المرأة، وطبقته تاريخيًا. النساء في العالم يتحركن أكثر وأكثر من خلاله، وهو فكر أن التحدّيات دائمًا فرص، والمرأة هي أكثر من قلب المفهوم من النظر إليها على أنها ضحية إلى أنها إنسان فاعل له دور، وكل هذا يظهر في الأدبيات النسائية.

من هذا المنطلق سأتحدث عن أهم خصوصية للمجتمع الخليجي التي ترتبط بالمرأة وكذلك بالأسرة، وهذه الخصوصية هي خصوصية الغائب الصامت عمّا تحدثنا فيه، والذي يرتبط بالمرأة مباشرة، كما يرتبط بالرجل والمجتمع الخليجي وبقائه، وأيضًا بالعلاقة بين المرأة والرجل في المجتمع الخليجي، هذا الصامت الأكبر هو (خدم المنازل). في الواقع لا توجد امرأة خليجية لا تستعين بالخادمة، في الإمارات هناك أقل من ٣٪ من النساء لا تستعين بالخدم في منازلهن، الحاجة إلى الأعمال المنزلية مهمة، لكنها ترتبط بالسوق، وهذا يربط الأسرة ومستقبلها وعلاقة المرأة بالرجل بالسوق، لذلك علينا إعادة النظر في هذه العلاقات.

كما أنني أوجه كلمتي الآن إلى الآخر في حياتي الذي قال: إن المرأة ليست جيّدة في السياسة، أدعوه إلى قراءة الأدبيات التي كتبتها المرأة والتي أعادت قلب المفاهيم بأنها قدمت المفهوم الذي هو سياسي فلو قرأ الأدبيات فسيجد أن المرأة هي أكثر من فهم الجانب السياسي.

وختامًا أود أن أشير إلى أن الدراسات الخليجية تحتاج منا وقفة مهمة في الفكر التنظيري والمنهجية، لماذا وأين ولمن نكتب في الدراسات الخليجية، وكيف حضورها العالمي؟

د. عبدالخالق عبدالله:

قبل ٣٩ سنة ١٩٨٠ في أبو ظبي حينما تأسس منتدى التنمية لم يكن من بين الحضور امرأة واحدة، اليوم ٥١٪ من الحضور نساء، مرّ علينا خلال ٣٩ سنة ممن تولين إدارة وتنسيق اللجنة التنفيذية، وكانتا من أنجح الذين أداروا منتدى التنمية، وهن الدكتورة موضي، ود ابتسام الكتبي. أستذكر هذا لأنه من المهم جدًا أن نعرف أن المنتدى بشكله المصغر يمثل الحالة الخليجية فيما يتعلق بالمرأة، نحن نتكلم عن حالة خليجية جديدة اليوم، هناك خليج القرن الـ٢١، بكل تلويناته وقضاياه، وفي هذا القرن ٢١ المرأة أكثر حضورًا وأكثر تأثيرًا وأكثر نفوذًا داخل المجتمع في الأسرة والسياسة وكل المستويات تاريخيًا اليوم هي متميزة في تاريخ الخليج، وقياسًا بتقدمها مقارنة بتأخر المرأة العربية في المنطقة العربية، المرأة في مصر، ولبنان.

تطورت المرأة الخليجية في ٣٩ سنة أكثر من تطور المرأة العربية بالمناسبة، أقول ذلك لأني أنظر إلى نصف الكوب المملوء، رغم أني أعلم أنه ما زال هناك كثير لتحقيقه، مهم جدًا أن ننظر إلى خليج القرن الـ٢١، وأين كنا كمنتدى، وأين كنا كخليج قبل هذا القرن.

ومن وحي نقاشنا خلال اليومين، هناك ثلاث أو أربع خلاصات لا بد أن تضعوها كنساء ونحن نضعها على أجندة المرأة الخليجية خلال خمس أو عشر سنوات مقبلة، وهي:

- العنف اللفظي والجسدي.

- إعادة النظر في التراث الخاص بالمرأة.

- الحريات الشخصية المدنية.

- فهم ما يجري في السعودية (الحراك النسوي السعودي) ينبغي دعمه؛ لأنه سيكون الدافع خلال السنوات المقبلة.

داهم القحطاني:

في الحقيقة قيمة المنتدى أنه يهتم بقضايا التنمية، وقيمة المنتدى ليست في طرح القضايا نفسها التي تطرح في منتديات أخرى، بل باستشراف المستقبل، وذلك بخبرات الأعضاء وقدراتهم على فهم ما هو مقبل، أما العودة إلى قضايا مطروحة مثل: تجديد الخطاب الديني، هذه مطروحة على المستوى الدولي الآن، فهناك دول تتولى تجديد الخطاب الديني، وإذا كانت القضية غير متاحة للجميع فستخرج مشوّهة وإن كانت النية حسنة. القرآن نزل باللغة العربية، وتحدى العرب بها، فمثلًا (تطوير الخطاب الديني) مصطلح يتقبله الجميع، ونفتح باب النقاش، فلنتجنب المصطلحات العدائية في قضية المرأة.

كنا قد تكلمنا عن أجزاء في المجتمع ترفض (قضية المرأة) بدلًا من أن تستخدم لفظة (مواجهة الآخر) دعونا نفهم منه لماذا يرفض المرأة؟ فمن الممكن أن يكون جزءًا كبيرًا من الذين يرفضون تمكين المرأة في مجتمعاتنا أن يكونوا مؤيدين لنا إذا فهَّمناهم أن تمثيل المرأة في الحياة مفيد لهم شخصيًا، حتى أكثر الناس تطرفًا ضد المرأة قد تستطيع أن تكسبه إذا قدرت على إقناعه، فمثلًا قد تناقش شابًا لديه طموح حول تفضيلك للمرأة في بعض القضايا فقد يسألك لماذا المرأة؟ وعليك أن تقنعه؛ لأن الإقناع مهم في هذا الأمر؛ ولأن هناك فهمًا خاطئًا في المجتمع الخليجي حول قضية المرأة، التي تعني الخروج على قيم

المجتمع المحافظ. مثل: هذه النظرة تقريبًا تسبب مواجهة ضد قضايا تمثيل المرأة، لذلك التحدّي الأكبر للنخب ليس حلّ القضايا التي هي من اختصاص الحكومات أو المؤسسات، بل توضيح ما هو مقبل من مشكلات مستشرفًا المستقبل. لاحظت بالأمس أن أكثر من متحدثة قالت: إن اللغة العربية ضاعت في بيوتنا، وهذا شيء مذهل ومحزن، دعونا نراجع أنفسنا، فالدور الأول لأي أكاديمي يكون في بيته، فإذا فشل في بيته في قضايا تتعلق بلغته ومجتمعه، بالتأكيد سوف يفشل في القضايا العامة.

عبدالنبي العكري :

لدي نقطتان أحب أن أطرحهما سريعًا:

- لا بد لهذا المنتدى أن يواجه تحدّيًا داخليًا، فقد سبق مرة أن اقترحنا في لقاء دبي تجديد العضوية باستقطاب الشباب، وتجديد الأفكار لنواكب العصر، فالأشياء التي طرحها الأخ عبيدلي هي أنماط تفكير جديدة، علينا أن نأتي بأناس مواكبين للتطور من الشباب وأصحاب الطاقات الجديدة.

- بالنسبة لدور المنتدى لا يمكن أن يقوم بتصحيح الأفكار الدينية، لكن دور المنتدى هو محفز للأفكار، يطرح الأفكار، ويبحث عن شراكات؛ لأنه لا يستطيع أن يقوم بكل هذه المهام، لتكن عندنا شراكات مع مؤسسات واتحادات نطرح عليهم هذه الأفكار.

- أغلبيتنا نريد إصلاحات، ليس مهمتنا أن نجمل الأشياء ولا أن نقبحها، لكن مهمتنا أن نكون نقادًا لسياسات بلادنا ومؤسساتها وبرلماناتها، يعني أن نكون قوة إصلاحية تقدم انتقادات بناءة، ليس تجميل الأشياء أو تقبيحها.

قد تكون المرأة كما قال د. عبدالخالق لها مكانة في مجال الأعمال، لكن على المستوى السياسي ليست كما هو الحال في المغرب والجزائر فهناك قائدات للأحزاب.

د. خليل علي حيدر:

أشارك المتفائلين تفاؤلهم، لكن أعتقد أن هناك طريقًا طويلًا أمام المرأة الخليجية والعربية، وأشير إلى نقطة معينة، هي أن الواقع الحالي يشير إلى أن هناك عددًا كبيرًا من الطالبات الكويتيات الجامعيات الآن هن السند الأقوى للحركات الدينية، التي تعارض معارضة شديدة حقوق المرأة، والسؤال الذي نطرحه هنا: أين النخبة النسائية التي تقود العمل النسائي إلى أي حدٍّ استطاعت أن تصل إلى الشرائح الشعبية؟ هذه مسألة مهمة جدًا في مصر، والكويت والسعودية وكل مكان، لذلك أعتقد أن الأفكار التي تتعلق بالمرأة ما زالت محصورة في الفئة النخبوية المتعلمة. وفي الوقت نفسه نسأل: ما أهداف المرأة العربية والخليجية أهي أهداف حداثية أم أهداف استهلاكية؟ وهل تُعد قدوتها المرأة الأمريكية أو الأوروبية أو اليابانية؟

فهذا شيء غير واضح بالنسبة لي.

د. مها المنيف:

هناك ثلاثة تحدّيات نوقشت في أوراق أمس:

الموروث الثقافي وخلطه بالدين والاجتماع، وصعوبة تغيير هذا الموروث الثقافي، المشكلة في التشريعات والقوانين والسياسات التي تكون مجحفة بحق المرأة أو ليست موجودة لتنصف المرأة، وأخيرًا وجود الإرادة السياسية التي يمكن أن ترفع المرأة أو تقلل من قيمتها. حينما ننظر إلى هذه التحدّيات التي يمكن أن تكون فرصًا، فنحن نتكلم عن الموروث الثقافي منذ أكثر من ٣٥ سنة، والموروث الثقافي ما زال كما هو. فتغيير الموروث الثقافي يبدأ من الطفولة، علينا أن نرى برامج الطفولة التي يمكننا أن نغيّر بها هذا الموروث، هل عندنا برامج للطفولة نقدر أن نبني بها موروثًا ثقافيًا لينشأ مختلفًا عمّا سبق؟ ولو

نظرنا على سبيل المثال إلى التعليم في السعودية كان مخططًا من جهة معينة، وبالتالي، ثبت هذا الموروث الثقافي في من هم في سنّ الخمس سنوات أو أقل من الأطفال.

وكما ذكر الأخ عدنان شهاب الدين منذ قليل أنه عاش في أسرة بين أربع فتيات، لذلك هو موجود معنا الآن؛ لأنه عاش في بيت ليس فيه تمييز. وفي الوقت نفسه نجد أن التشريعات والقوانين والإرادة السياسية متقلبة، في التسعينيات. الإرادة السياسية السعودية كانت عكس المرأة لإحباطها، الآن الإرادة السياسية مع المرأة لذلك ينجح الحراك النسوي فيها؛ لأنه متفق مع رؤية صانع القرار. لذلك يجب التأكيد أن الإرادة السياسية مهمة، لكن متى تكون معي؟ وكيف أحرك الإرادة السياسية لتكون على طول الخط منصفة لقضايا المرأة؟

د. فاطمة الشامسي:

لدي نقطتان أحب التركيز عليهما.

- بالنسبة للمنتدى:

ما يعيب هذا المنتدى قلة قدرته على اجتذاب عدد أكبر من الشباب، فالمنتدى يحتاج إلى ضخ دماء جديدة في هذا المنتدى؛ بحيث يتم مناقشة قضايا جديدة تهم المستقبل.

أما بالنسبة للتحدّيات التي ذكرتها د. مها، فأود أن أضيف، أن أكبر تحدٍّ أمام المرأة في الوقت الحالي هو تحدّي «اقتصاد المعرفة»، فهو مهم جدًا؛ فالأرقام تشير إلى أن المرأة لم تفهم متطلبات مهارات المستقبل، وهذا سينعكس بطالة كبيرة للعنصر النسائي. الأرقام التي اطلعت عليها تشير إلى أن التحاق النساء بالتخصصات التي تخدم اقتصاد المعرفة تشكل نسبة ضئيلة جدًا، فهي ٢٥٪ للنساء، في مقابل ٤٠٪ للذكور في دول مجلس التعاون، وهذا مؤشر سلبي

بالنسبة للمرأة يؤثر في فرصها الحصول على الوظائف المستقبلية. في الوقت الحالي تتركز وظائف النساء في دول مجلس التعاون الخليجي في وظائف الإدارة والتعليم.

- أيضًا هناك أرقام أخرى تشير إلى أن أكثر من ٤٠٪ من الفتيات في التعليم الجامعي يتجهن إلى تخصصات العلوم الإنسانية والإدارة، ويعزفن عن التخصصات العلمية، هذا أيضًا يؤدي إلى أن وظائف المستقبل لن تكون متاحة للمرأة، وحتى الوظائف التقليدية للمرأة قد تندثر أو قد تتطلب مهارات حديثة لا تملكها المرأة.

عبدالله أبو حليفة:

- لا تنهض الشعوب إلا برموز، أوجه إلى العنصر النسائي هنا، لا بد أن تبرزنَ، في التاريخ الإسلامي مناضلات وشاعرات، لم تعطَ هذه الرموز أي أهمية في المجتمعات.

- لو كانت امرأة من هذه النماذج يتحدث عنها في الإعلام لأصبحت رمزًا يخفف عن المرأة بعض الضغوطات، فكل الشعوب عندها رموز تقدرها وتحترم تاريخها.

- بالنسبة للدكتور عبدالحميد، هو دكتور متخصص في الشريعة والورقة كانت جيّدة، لكن القرآن الكريم أنصف المرأة وكذلك أحاديث الرسول تقول إن المرأة مثل الرجل. فقد جرت العادة أن نبرز ونفسر بصورة مغلوطة الأشياء السلبية للمرأة في الدين، ونغفل الجوانب الإيجابية فمن يتحمل هذا الخلل؟ هل هن الفنانات، أم السيدات الفاضلات اللاتي دعمن حقوق المرأة بصورة غير مقبولة اجتماعيًا؟

وأود أن أذكر أنه لأول مرة زوجتي تقول لي: أهنئك على هذا المنتدى لكثرة العنصر النسائي الموجودات فيه.

نواف المطيري:

أناقش قضيتين:

- تكلمنا أمس عن التحوّلات الكبرى، وهذه ستكون سريعة وغير مسبوقة، لذا يجب على المجتمعات الخليجية الإسراع بوضع إستراتيجيات شاملة في جميع مناحي الحياة.

لاحظت أمس أن الموضوعات تتعلق بالاقتصاد والإعلام وحرية المرأة، لكن هناك أيضًا قضايا واسعة يجب أن يكون لها رصد وتحليل ودراسات، ووضع أوزان نسبية للموضوعات التي يجب أن نعالجها في مجتمعاتنا، قضايا مثل الإرهاب والتطرف والأوبئة، هذه المجالات معنية بها المرأة، ويجب أن نبرز دور المرأة في معالجة هذه الظواهر الحديثة.

- قضية النخب:

تكلمنا عن أنه يجب استقطاب الشباب، فهناك دور داخلي ودور خارجي بالنسبة للنخب. النخب إن لم تكن متجدّدة فإنها تتآكل مع الوقت، لذا من الضرورة بمكان استقطاب نخب من الخارج من أجل الاستمرارية والنشاط وضخ دماء جديدة.

د. ناصر الصانع:

لفت انتباهي كلمة قالها الأخ جمال فخرو أمس بما معناه: (كثيرًا ما تدققون في اختيار قضايا من أجل تلبيتها للمرأة، ليتنا نملك نظرة شمولية، سقف واحد مرتفع، ثم بسهولة نجد هذه الأمور تنضوي تحت هذا السقف). لا بد أن تكون هناك إستراتيجية توضع بها كل التصورات من خبراء، سواء في الشريعة أو الاجتماع أو التربية وغيرها. الآن أريد أن أشارككم بوثيقة لدي،

يمكن أن أرسلها لكم على الواتس آب بحيث يراها الجميع، قمنا بها في منظمة اسمها (العرب ضد الفساد).

كان عندنا قبل يومين ورشة برلمانية في مجلس الأمة الكويتي، حضرها بعض أعضاء البرلمانات في الخليج، هذه الورشة تُمكِّن أعضاء البرلمانات من متابعة حكوماتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أشارت إليها د. منى بورسلي أمس حينما تحدثت عن الهدف الخامس (المساواة) هذه المادة التي لدينا ممتازة جدًا، ولدينا كذلك بعض الأخوات عضوات في مجالس الشورى مثلما سمعنا، لكن أيضًا من الممكن أن تتحركوا لإيجاد سقف من الشمولية، فهذه وصفة تنموية إستراتيجية عالمية.

د. ملك جاسم:

كأن الأخ ناصر الصانع أخذ الكلمة عن بالي، كنت أريد أن أقول: الأوراق التي قدمت في هذا المنتدى غنية جدًا. والموضوع أكثر من مهم في هذه المرحلة من حياة الشعوب الخليجية، وقد يكون هذا المنتدى بعيدًا عن هموم السياسة والتقاطعات التي تحدث.

ما أريد قوله: إن الأوراق رغم غناها نادرًا ما تتطرق للجانب العملي التطبيقي، هناك هموم مشتركة، مثل: التحدّيات المتمثلة في الموروث الثقافي والإرادة السياسية، والحراك النسائي، واقتصاد المعرفة، كلمات كبيرة، نحن بحاجة إلى تفعيل هذه الكلمات إلى إستراتيجيات محددة بأهداف لديها خطط عملية للتطبيق تحتاج إلى وقت للتنفيذ، ولديها محاور قياسية، كيف أقيس كيف وصلت الدولة فيما يختص بأهداف التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠م، هذه الأمور من السهل الحديث عنها، ومن الصعب جدًا أن تضعها ضمن إجراءات عملية يمكن قياسها بفعّالية من خلال معايير معينة.

هـذا المنتدى اسـمه (منتدى التنميـة) وهـذا الـذي جعلـه رفيـع الشـأن بعيـدًا عـن المهاتـرات السياسـية ولـو أنهـا تصـب في صالحـه، لكـن كتنميـة أنـت تضـع خطـة شـاملة للنواحـي الاجتماعيـة، الثقافيـة، العلميـة، الأكاديميـة،

والإرثية التاريخية، يجب أن نستغلها بأن تطرح هذه الأوراق بصفة عملية.

د. عبدالحميد الأنصاري:

- مديـن بالشـكر لـكل مـن أعجبتهـم ورقتـي، وشـاكر لهـم تقديرهـم للورقـة، أريـد أن أنـوه بكلمـة د. عبدالخالـق بخصـوص وضعيـة المـرأة الخليجيـة، وأنهـا حققـت طفـرة مقارنـة بالمـرأة العربيـة بشـكل عـام، لا شـك خـلال عقـد أو عقديـن حصلـت قفـزة كبيـرة يجـب رصدهـا كظاهـرة.

- د. مهـا أيضًـا حينمـا لخصـت قضيـة المـرأة في ثلاثـة أمـور: (الإرادة السياسـية، المـوروث الثقـافي، والتشـريعات). وأعتقـد أن الإرادة السياسـية منفتحـة الآن علـى قضيـة المـرأة. وبالنسـبة للمـوروث الثقـافي، هنـاك أطروحـات كثيـرة لفهـم المـوروث الثقـافي، فنحـن نُقـدِّر جهـود العلمـاء، لكننـا نقـول: إنهـا كانـت في سـياق اجتماعـي معـين، ودائمًـا العبـرة بالنصـوص الثابتـة، فالمـوروث الثقـافي مـن المتغيّـرات التـي يمكـن أن نجتهـد فيهـا. أمـل التشـريعات، فـإن أهـم تشـريع عندنـا التشـريع الأسـري الخليجـي، وأنـا قلـت في الورقـة: إن المُشـرِّع الخليجـي عليـه أن ينظـر إلـى المـرأة كونهـا إنسـانة ثـم مواطنـة. كمـا أننـي لا أطلـب مـن المشـرع الخليجـي أن يخـرج علـى الثوابـت الدينيـة.

وأوكـد أن التشـريع يجـب أن يتقيـد بأربعـة محـاور، علـم المقاصـد، وهـو علـم يتجـاوز كل المـوروث، نصـوص الدسـاتير الخليجيـة، مواثيـق حقـوق الإنسـان، والتحـوّلات الاجتماعيـة.

- أمـا مـا أشـار إليـه أخـي عبـدالله بوحليقـة بخصـوص المـرأة في القـرآن، فهـي لهـا وضعيـة متميّـزة في القـرآن غيـر المـرأة في التـراث.

د. فوزية البكر:

أريد أن أعلق على نقطتين

- نقطة د. ريم، نحن كأكاديميين عادة ما نسعى إلى الاعتماد على دراسات تتبع منهجية علمية، والتساؤل المطروح بخصوص المنهجية المتبعة في الدراسات الخليجية، على سبيل المثال، ما هو الحال بالنسبة لعلم الاجتماع في الكويت أو السعودية أو البحرين؟ فلن نجد هناك صورة محدّدة، هناك ما يحضرني بحث واحد نُشِر فقط قبل شهر عن علم الاجتماع السعودي نشره د. عبدالرحمن الشقير.

- حينما تحدث أبوحليقة عن أن الباحثين لا يقدمون نماذج نسائية، هذا غير صحيح، لكن في الحقيقة ما درسناه في المدارس النموذج التقليدي في الإسلام.

- وبالإشارة إلى تجربتي فقد نشرت مقالاً وتحدثت فيه عن زوجة النبي – صلى الله عليه وسلم -. السيدة خديجة- رضي الله عنها-، وكيف كانت امرأة مستقلة، ذهبت إليه ورغبت أن تتزوج به، أتحدى أي امرأة فينا الآن تستطيع أن تذهب لرجل وتطلب ما طلبته السيدة خديجة، التي كان لديها التمكن الكافي، وكذلك السيدة عائشة -رضي الله عنها- التي قادت موقعة الجمل، لولا أن هذه النساء مُمَكنات من قِبَل الرسول ـ صلى الله عليه وسلم – لما كنَّ كذلك، لكن التيار التقليدي لا يسمح لنا بتقليد مثل هذه النماذج من النساء.

جمال فخرو:

مداخلتي في الحقيقة تنظيمية أكثر من أي شيء آخر، أعتقد أن الجلسة الختامية يجب أن تخصص لمناقشة الموضوع ذاته في الأوراق التي نوقشت أمس، إذ لم يكن هناك وقت كافٍ لمناقشة هذه الأوراق. أتينا اليوم حقيقة دون جدول أعمال، وقلنا مناقشة عامة، وتكلمنا عن موضوعات أخرى، وإصلاح المنتدى، وأعتقد أن الساعة والنصف الماضية كان يمكننا الاستفادة منها بشكل أفضل من ذلك.

أعتقد للمستقبل في السنوات المقبلة، ربما يكون من الأفضل أن مدير المشروع يأتي في هذه الجلسة، ويلخص ما تمَّت مناقشته في اليوم الأول، ويقدم بعض الأفكار لكي نعيد مناقشتها من جديد، ونستخلص منها الصحيح المعقول.

موضوع إصلاح المنتدى قد يكون موضوعًا مهمًا، لكن كان يمكن مناقشته في الجمعية العمومية بعد قليل.

فأنا لا أميل إلى مناقشة موضوعات متعدّدة لا نخرج منها بأي نتيجة نهائيًا.

د. جازية:

هذه أول مرة أحضر منتداكم الكريم المميّز. ولدي مقترح لا أدري مدى قبولكم له، ثم قبول الجهة التي أقدم لها هذا الاقتراح.

- طرح موضوع أهمية الدساتير والمشروعات، وربطها كذلك بالجوانب المهمة فيه. هناك في الأمم المتحدة منظمات غير رسمية تابعة لها، هل طرأت لكم فكرة الطلب من مجلس التعاون الخليجي أن يكون منتدى الخليج إحدى هذه المنظمات غير الرسمية التابعة لمجلس التعاون الخليجي، لتطرح فيه كل هذه القضايا، وتكون قريبة من متخذي القرار في المجتمع الخليجي.

- أكثر من مرة هنا تمت الإشارة إلى دراسة د. الأنصاري، من المفترض أن نبحث عن دور المرأة في عصر الرسالة، فأنا طرحت لكم أمس الكتّاب الصادر عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية بقطر حول موقع المرأة النخبوي في مجتمع الرسالة. هذا لو يتم تطويره من قبل كليات الشريعة ومعاهدها سيكون شيئًا محفزًا لتطوير النظرة إلى المرأة في الأجيال الحاضرة.

مصطفى الزرعوني:

أذكر قبل عامين وجّه د. شملان العيسى سؤالًا للدكتور ناصر الصانع، قال فيه: إننا نطالب بحقوق المرأة، ولكن حينما تُعطى الحقوق، تسلبها منها القبيلة والسلفية والإخوان وغيرهم. أعتقد اليوم أن الجمعيات والحركات النسائية ليس لديها دور في تذكير المرأة بدورها الاجتماعي، لكن دائمًا تحرص على وجود المرأة في القطاع التجاري والمناصب، لكن اهتمامهم بعقل المرأة وتطوير قدراتها وقوتها في المجتمع لا يذكر.

حين ننظر اليوم إلى المؤشرات في الكويت مثلًا هناك انحسار في الحريات، ومنع عديد من الكتب، لكن هناك حركة قوية وصلت إلى يومها الثامن والخمسين تطالب بإسقاط القروض، وليس بحريات المرأة والكتابة والإعلام.

وحين ننظر إلى بعض الدول التي أعطت حريات كبيرة للمرأة، تكون الرسالة التي تتجه للمجتمع أن الحريات تُعطى ولا يُطالب بها، فهناك فرق في فهم هذه المنظومة.

هذه المؤشرات حينما ننظر لها في الكويت أو السعودية أو غيرهما نجد أن هناك المسألة مرتبطة دائمًا بالقاعدة السياسية وليس بالقاعدة الاجتماعية التي يجب عليها أن تعمل أكثر في المجال النسوي الاجتماعي.

د. سعد الزهراني :

أريد أن أرجع إلى الموضوع الذي تكلم فيه الأخ عبيدلي وكثير من الإخوة، وهو الاستفادة مما هو موجود من تقنيات، فمثلًا لا أحد يدخل على الموقع الإلكتروني، لكن إذا تريدون أن يكون هناك تواصل قوي فلتستخدم مثلًا ما يسمى (البودكاست) يطلع الجميع عليه في خلال عشر دقائق.

وسؤالي: هل لدى المنتدى تويتر يطرح الأفكار التي نوقشت؟

لأن الجريدة اليوم لا يقرأها الناس، حيث يمكن الاطلاع على كل الكتابات المنشورة في بضع دقائق لتميزه بالسهولة، وقد تبيّن الحمد لله أنه موجود، لذا يتم سحب هذا الاقتراح.

وأشكركم أن سمحتم لي بالتفاعل مع الزملاء، مع مناقشة قضية (استقطاب الشباب) في جلستكم الموقرة.

وأود توضيح ما يلي:

كثير من الموضوعات التي أثيرت لأن بعض الإخوان يحضرون هنا لأول مرة. ففي الدورة السابقة كان ٩٠٪ من الموجودين شبابًا، وغابوا عن هذه الدورة؛ لأن الموضوع المثار هو الذي يحدد الفئة التي تحضر، وهذا لا يعني أننا لا نملك أعضاء من الشباب، بل عندنا عدد كبير من الشباب، ونحن نسعد باجتذابهم. كما أود أننا في المنتدى لسنا حزبًا سياسيًا، وأنتم لم تقدروا على تشكيل أحزاب سياسية حتى تطلبوا من المنتدى القيام بدور الحزب السياسي، نحن منتدى للتنمية لمناقشة القضايا التنويرية الممكنة، دون أن ندخل في صراع أو عداء مع جهات أخرى، فدورنا اختيار مشروع، ونأتي بمدير المشروع كما حدث مع الأخت فاطمة، واستقطاب أفضل النخب الموجودة في الخليج، ونطرح هذه الأوراق على الموقع لمن أراد أن يستفيد منها، وكانت كتيباتنا تصل إلى مجلس

التعاون؛ لأننا كنا نملك بيننا أعضاء ينتمون إلى مجلس التعاون كالمسؤول عن التعليم وغيره، فعادة هذه الأمور تصل إلى المسؤولين، وأنا متأكد من وصولها بقنوات معينة تصل إلى صانع القرار، فنحن نسعى بكل ما نستطيع أن نوصل صوتنا، سواء من خلال الموقع أو الكتب التي ننشرها.

وأما من يقترح إعطاء الأوراق للأخ. ناصر الصانع، فنقول: الأوراق موجودة بالموقع، وإن أراد أن يوصلها ويخدمنا بذلك فلا مشكلة إطلاقًا.

كما أود الإشارة إلى أنه قبل ثلاث سنوات عقدنا جلسة خاصة لتطوير المنتدى في الكويت، وعملنا دراسات للمنتدى، وناقشناها وطورناها، لكن بعض الإخوان لم يكونوا موجودين أو نسوا الموضوع، ونحن الآن بصدد استمارة ستصل إليكم على البريد لتقويم هذه الجلسة، ولا يعني هذا أننا وصلنا إلى ما نطمح إليه، فالتقييم عندنا مستمر، وجلستنا هذه والاقتراحات التي نستمع إليها هي نوع من التقييم، ونحن نسعد بأية ملاحظات، لأن ما من عمل يتطور دون تقييم.

أشكركم مرة ثانية، وسعدنا هذه المرة بهذا اللقاء المخصص لمناقشة قضايا المرأة الخليجية، وأعتقد أنه من أنجح اللقاءات التي تمت، ونتمنى -إن شاء الله- أن نلتقي في اللقاء المقبل بموضوعات متجدّدة، والموضوعات ليست ردود فعل كما يقول بعض الإخوان، بل هي سابقة بدليل أن بعض دول الخليج صارت تنفذ بعض الأشياء التي كنا نطرحها منذ ٣٩ سنة، أتمنى لمنتداكم هذا التوفيق بجهودكم ودعمكم، وإن شاء الله نلتقي في لقاء مقبل، ونحرص ونسعد بحضوركم، ونبدأ الآن جلسة الجمعية العمومية للأعضاء فقط.

منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum